04 نُدرة الخبز في سياق المؤامرة
05

18 هكذا انهال علينا السلطور
19 في تونس

25 مقابلة مع اسماعيل مونتانا حول كتابه
26 « إلغاء العبودية في تونس العثمانية »

32 السياحة في تونس:
33 ليس كل ما يلمع ذهبا

المفكرة القانونية تونس

المُفكرة
مجلة فصلية

جويلية-سبتمبر Juillet - Septembre 2023

العدد 27

ملف العدد
هجرة السود، مرآة الدولة القاتمة
ص 8. 28

ياسين النابلي

—

تُصدر المفكرة القانونية-تونس اليوم عددها 27، الذي نخصّصه لتحليل وتوثيق أهم الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، طيلة الأشهر الثلاثة المنقضية، وخلقت تفاعلات مختلفة داخل المجتمع والنخب، وداخل مؤسسات الدولة. كما نخصّص ملف العدد للإضاءة بشكل خاص على قضية المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، التي برَزت للعيان كحملة عنصرية ضد "مجهولي الهوية" القادمين من خلف الصحراء، ولكنها فعليا كانت انعكاس لبنية هَيمَنية-عنصرية تلتقي داخلها العديد من المحدّدات؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لذلك تكثّفَ رهان الملف الأساسي في تفكيك بِنية الممارسات العنصرية وسردياتها، من زوايا تحليلية وتحقيقية متنوعة في أساليبها ومضامينها.

إن العودة على التعاطي السياسي الرسمي مع ملفّ المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، يرتبط في تقديرنا بفهم أوسع لآليات النظام السياسي الحالي الذي يستحوذ على الحكم منذ 25 جويلية 2021، ومن خلالهِ فهم مجمل المرحلة السياسية التي تمرّ بها البلاد. في سياق اقتصادي واجتماعي متدهور، تسعى سلطة الرئيس سعيد إلى الاختفاء وراء سردية "سيادوية" تُلقي بكل الإشكالات والمآزق البنيوية على عاتق "عملاء الداخل"، وتَدخل في حالة تنازع مع الخارج تحت شعار "لا تتدخّلوا في شؤوننا الداخلية"، من دون وُجود تصوّر بدائلي لمراجعة نمط الاقتصاد الداخلي المُنخرط بشكل كلي في النظام الاقتصادي العالمي.

على الصعيد الداخلي يتّبع السلوك الرسمي سياسة "التّخويف" من خلال استعراض المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على غرار الهجرة غير النظامية وأزمة الخبز وارتفاع التضخم وفقدان المواد الأساسية وضعف موارد الميزانية العمومية، بوصفها إشكالات يجري إنتاجها داخل غرف مظلمة تُديرها شبكة من "المتآمرين". وعلى الصعيد الخارجي، تتّخذ السّلطة موقعا تفاوضيا -يرقى إلى موقع الابتزاز- من خلال ملفّ الهجرة غير النظامية أساسا، الذي تَربِطه السلطة الحالية بمسألة تمويل الميزانية سواء عبر مساعدات خارجية

المفكرة القانونية تونس
جويلية-سبتمبر 2023 JUILLET - SEPTEMBRE / العـدد 27 ISSUE

_01 . افتتاحية
ياسين النابلي / صحافي وباحث في الحضارة العربية والإسلامية، فريق المفكّرة القانونية

_02 . الفهرس

_03 . بعد القضاء والإعلام والمعارضة: ترهيب الإدارة أسلوبا للحكم
مهدي العشّ / باحث قانوني من فريق المفكرة القانونية

_04. 05 . نُدرة الخبز في سياق المؤامرة
سمية المعمري / صحفيّة تونسية، مختصّة في الاقتصاد النقدي والبنكي

_06 . برلمان "سعيّد" يستعدّ لدورة تشريعيّة جديدة: حصيلة تؤكد التبعيّة وغلبة شعبويّة
وحيد فرشيشي / أستاذ في القانون العام بجامعة قرطاج، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

_07 . حركة القضاء العدلي 2023-2024: الولاء وإلا العقاب
المفكرة /

ملف العدد

_08. 28 . هجرة السود، مرآة الدولة القاتمة

_08 . تقديم الملف

_09. 11 . ليالي الاقتلاع في تونس: تحقيق في مآس صنعتها كراهية الحاكم وشبكاتٍ الاستغلال
ياسين النابلي /

_12. 13 . الإبعاد القسري للمهاجرين في الصحراء: جريمة ضدّ الإنسانيّة تُجابه بالإنكار
مهدي العشّ /

_14. 15 . الميثاق النيوكولونيالي الجديد وأجساد السود المباحة
ألفة لملوم / مختصّة في العلوم السياسيّة وعضوة في مكتب المفكّرة القانونية - تونس

_16. 17 . مسؤولية المنظمات الأممية في معاناة الضحايا: "الإنساني" في خدمة الأمني؟
أميمة مهدي / باحثة قانونية من فريق المفكرة القانونية

_18. 19 . هكذا انهال علينا السّاطور في تونس

_20. 22 . قراءة في التشريعات في مجال الهجرة: حين تفشل الديمقراطيّة في تفكيك الإرث الاستبدادي
مهدي العشّ /

23 . لنصنعّ "عدوّنا الداخلي": الشعبوية وتوظيف "رُهاب الأجانب" في تونس
أحمد نظيف / صحفي وكاتب تونسي

24. 25 . ترسّبات العبودية في تونس: إرث الألقاب الثقيل ومعضلة الهوية السوداء التونسية
هدى مزيودات / صحفية وباحثة أكاديمية في الشؤون الليبية والتونسية

25. 26 . مقابلة مع إسماعيل مونتانا حول كتابه "إلغاء العبودية في تونس العثمانية"
ألفة لملوم /

_27 . من هم المغاربيون إن لم يكونوا أفارقة؟
غنيّة موفق / صحفيّة جزائريّة

_28 . الهجرة غير النظامية في السينما المغاربية
مريم بلقائد / أستاذة مشاركة في الدراسات الفرنكوفونية وما بعد الاستعمارية بكلية بودوين بالولايات المتحدة الامركية

_29 . الصلح الجزائي: الغاية تبرر الوسيلة
أسماء سلايمية / محامية وباحثة في القانون

_30. 31 . الاتحاد العام التونسي للشغل: الدينامية المعطوبة والاستقطاب الثنائي
ضمير بن علية / أستاذ فرنسيّة وناشط سياسي

_32. 33 . السياحة في تونس: ليس كلّ ما يلمع ذهبا
محمد رامي عبد المولى / صحافي وباحث تونسي

_34. 35 . انطلاق السنة الدراسية الجديدة: عودة بطعم الأزمة والوعود
خليل العربي / باحث في العلوم السياسيّة

_36 . كتب مختارة

بقية الإفتتاحية

أو قروض جديدة. وقد عبّر وزير الداخلية، كمال الفقي، عن هذا التوجه بوضوح في حديثه عن نقاط الخلاف بين الجانبين التونسي والأوروبي بخصوص مذكرة التفاهم الأخيرة، عندما قال: "تونس شريك متميّز لأوروبا وبالتالي إعطاء الدولة التونسية جرعة من المساعدات التي تخوّل الخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي تعيشه البلاد التونسية، هي من الإجراءات التي تُسرع عملية إنجاز الاتفاقات بما في ذلك المساعدة المتفق عليها في خصوص دعم الميزانية السنوية للدولة التونسية".

بالتزامن مع استمرار كل سياسات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، التي تتحمّل آثارها السلبية الفئات الأكثر تضررا من المنوال الاقتصادي المهيمن، من ضمنها شرائح اجتماعية تونسية واسعة والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، يظلّ أيضا النظام السياسي الحالي عالقا بين موقعين يُوحيان بالتناقض ولكنهما يؤدّيان إلى نفس المصير غير العادل: موقع سيادوي غير جدي في مراجعة المشاكل الهيكلية للاقتصاد والدولة والمجتمع، ويستخدم وسائل القمع والإكراه لإسكات الجميع. وموقع تفاوضي- أمني، يُقايض بمسألة الحدود والبشر من أجل امتيازات مالية جديدة تُخَفّف من "حالة الركود الاقتصادي"، مثلما عبَّر عن ذلك وزير الداخلية.

صاحب المطبوعة: المفكرة القانونية
شارك في التحرير: نزار صاغية ومهدي العش وياسين النابلي وأميمة مهدي وألفة لملوم
الإخراج الفني و الرسوم : عثمان السالمي

الإيداع القانوني : ISSN : 2382-2910

تم إنتاج هذه المطبوعة بدعم مالي من هينرش بل، مكتب شمال إفريقيا تونس

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TUNISIE

الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلفين وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة

يسمح بنسخ أي جزء من المحتوى المنشور على مجلة المفكرة القانونية، أو تخزينه، أو تداوله، على أن يتم ذلك لغايات غير تجارية ومن دون أي تحوير أو تشويه، وعلى أن يذكر بشكل واضح وجليّ في كل مرة إسم المفكرة القانونية واسم الكاتب/ة أو الرسام/ة أو المصور/ة.

تم الطبع في مطبعة SOTEPA GRAPHIC، مونبليزير تونس، الهاتف: 380 904 71

* تجدون المقالات بنسختها الكاملة مع المراجع على موقع المفكرة القانونية

info@legal-agenda.com
www.legal-agenda.com
Facebook: المفكرة القانونية - تونس
Twitter: @Legal_Agenda_TN
Instagram: legal.agenda

بعد القضاء والإعلام والمعارضة:

ترهيب الإدارة أسلوبا للحكم

نُشر بتاريخ 02. 10. 2023*

مهدي العش

صدر الرائد الرسمي يوم الجمعة 22 سبتمبر 2023 متضمّنا خمسة أوامر "رئاسيّة" ليس فقط شكلا، وإنما بالأخصّ في مضمونها. لا يتعلّق الأمر فقط بشروط إنجاز الانتخابات المحليّة، وهي القاعدة الأساسيّة في مشروع البناء القاعدي الذي يبشّر به الرئيس قيس سعيّد، عبر أوامر دعوة الناخبين في 24 ديسمبر وتقسيم الدوائر الانتخابيّة، وبالأخصّ تقسيم الأقاليم. احتكر الأخير كلّ الجدل العامّ، في حين لم يرافقه أيّ تفكير في صلاحيات الأقاليم وطريقة إدارتها وإمكانيّاتها التنفيذيّة، وإنما اقتصر على دورها "التصعيدي" للنواب و"التأليفي" للمشاريع، ضمن فلسفة البناء القاعدي.

ولكنّ الجدل الذي أثاره تقسيم الأقاليم والانتخابات المحليّة غطّى على أمريْن رئاسيّين صدَرا في الجريدة ذاتها: الأول هو الأمر عدد 591 لسنة 2023 المتعلّق بإجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بكلّ الهياكل العموميّة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021، الذي كان الرئيس سعيّد قد وضعه كأولويّة لرئيس الحكومة الجديد أحمد الحشاني بعنوان "تطهير الإدارة"؛ والثاني الأمر عدد 592 لسنة 2023 المنقّح للأمر المتعلّق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها، وهو الذي لم ينتبه كثيرون إلى خطورته. إذ يلغي هذا التنقيح الحماية الإجرائيّة الدنيا لأصحاب الخطط المركزيّة في الوزارات، بما يتيح إعفاءهم من خططهم بجرّة قلم رئاسي ومن دون أيّ حاجة إلى أيّ تبرير أو مواجهة.

الإعفاء من الخطط الوظيفيّة بجرّة قلم

تضمّن الأمر 592 فصلا وحيدا، يلغي أحكام الفصل التاسع من الأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلّق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها. الخطط المعنيّة هي رئيس مصلحة، كاهية مدير (نائب رئيس مصلحة)، مدير، مدير عامّ، وكاتب عامّ وزارة، وهي الخطط الإداريّة القياديّة في جهاز الدولة التنفيذي المركزي، وتشمل حسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء أكثر من 28 ألف موظّف[2] في 2021. وقد كان الفصل المُلغى ينصّ على أنّ الإعفاء من الخطط المركزيّة يتمّ بمقتضى أمر وعلى أساس تقرير كتابي صادر عن الوزير المعني، يوجّه إلى العون المعني لتقديم ملاحظاته الكتابيّة. الفصل ذاته كان موجودا أيضا في الأمر عدد 188 لسنة 1988 الذي نسخه وعوّضه أمر 2006.

إلغاء هذا الإجراء من دون تعويضه بأيّة إجراءات بديلة، يعني فتح الباب لإعفاء الإطارات الوزاريّة مباشرة، من دون المرور بأيّ شروط أو الحاجة إلى تبرير القرار. وهو يلغي الحدّ الأدنى من ضمانات الدفاع، التي تؤكد المحكمة الإداريّة في فقه قضاء مستقرّ على ضرورة احترامها. إذ تشمل ضمانات الدفاع مبدئيّا حقّ العون في الاطلاع على ملفّه وإبداء ملاحظاته والاستماع له. ولا يقتصر شرط احترام حقوق الدفاع على حالات العزل من الوظيفة العموميّة، وإنّما يشمل كلّ "قرار يكتسي صبغة تأديبية أو كان بمثابة العقاب أو ذا علاقة بشخص من تسلّط عليه القرار أو سلوكه". إذ أنّ الإعفاء من الخطط المركزيّة يعني حرمان العون من امتيازات ماديّة هامّة سواء في شكل منح ماليّة أو سيارة وظيفيّة أو غيرها، وإرجاعه إلى موقع أقلّ إداريّا وإن حافظ على رتبته وأقدميّته، وهو بذلك بمثابة إجراء تأديبي يقتضي تمكين الشخص المعني به من حقوق الدفاع وتبريرًا يمكن أن يؤسّس عليه حقّه في الطعن. كما تشملُ ضمانات الدفاع أيضا الإعفاء من الوظائف التي تخضع لإطار قانوني خاصّ ويرتبط إسنادها بسلطة تقديريّة كبيرة لصاحب القرار، مثل العُمد[3]. فهي مبدأ عامّ للقانون لا يحتاج بالضرورة إلى تنصيص[4]، وهي تنطبق بالضرورة على الخطط الوظيفيّة المركزيّة.

ويعكس إقرار صلاحيّة الإعفاء المباشر من دون حاجة إلى تقرير من الوزير، حاجة الرئيس إلى التصرّف مباشرة في جهازه الإداري، من دون أيّ قيود. بذلك يفتح هذا التنقيح المجال للضغط على المديرين وتهديدهم مباشرة إن لم ينصاعوا إلى الأوامر. وقد بدأ التطهير في المواقع القياديّة داخل جهاز الدولة حتى قبل هذا التنقيح، ليس فقط في المؤسسات العموميّة والولاة والمعتمدين والعمد، ولا حتى فقط في وزارة الداخليّة التي شهدت منذ الانقلاب تغييرات كبيرة وأصبح جلّ قياداتها السابقة بين المنافي والسجون، وإنّما أيضا بقيّة الوزارات. وقد شملتْ إعفاء محسوبين على أحزاب معارضة، ولكن أيضا على اتحاد الشغل، حيث وقع إعفاء 350 مدير مدرسة ابتدائيّة في جويلية الماضي لدعمهم العمل النقابي. تنقيح أمر 2006 قد يعني المرور إلى السرعة القصوى، خصوصا وأنّ القفز على التسلسل الإداري الذي يربط إعفاء إطار إداري بتقرير من وزيره المسؤول، يفتح الباب أمام تدخّل أطراف أخرى واعتماد الوشاية أساسا لإعفاء من لا يدخل بيت الطاعة. ولنا في مذبحة القضاة مثال بليغ حول المنطق الذي يحكم اليوم، حيث لم يرتبط جلّ الإعفاءات بملفّات تأديبيّة، وإنما بوشايات أمنيّة وتصفية حسابات شخصيّة ومعاقبة من لا ينصاع للأوامر، إضافة إلى هدف الاستيلاء على مفاتيح السجن، عبر إعفاء عدد كبير من قضاة النيابة العمومية والتحقيق.

رهان الشركات الأهليّة؟

خلال زيارته إلى ضيعة برج التومي في معتمدية البطان من ولاية منوبة، في 13 أوت 2023، تحدّث سعيّد عن "إجراءات وُضعت لتعطيل عمليّة إنشاء الشركات الأهلية"، معتبرا أنّ "هناك من يعمل على التعطيل داخل الإدارة حتى تبقى الأوضاع على ما هي عليه". وحين طلب منه المكلّف بملفّ الشركات الأهليّة في وزارة الشؤون الاجتماعيّة "تذليل الصعوبات مع الوزارات الأخرى"، أجاب الرئيس بأنّ "من يضع الصعوبات ويعطّل المشروع ليس له مكان.. بالأخصّ في الإدارات، في كلّ مرة يتحجّجون بفصل أو نصّ، (في حين أنّ) المرسوم يُلزم كلّ السلطات وما عليها إلا تطبيقه".

وتتعلّق الصعوبات بالأخصّ بملفّ تسويغ الأراضي الدوليّة. فقد وعد الرئيس منذ بداية حديثه عن الشركات الأهليّة في نوفمبر 2021، بإتاحة استغلال الأراضي الدولية لها، بدلا عن المستثمرين الخواصّ في "شركات الإحياء والتنمية الفلاحية". لكنّ المرسوم المنظم للشركات الأهليّة اقتصر على ذكر "التصرّف في الأراضي الاشتراكيّة"، أو "أراضي العروش"، التي تتميّز عن الأراضي الدولية بأنّها مملوكة بشكل جماعي وتخضع بطبيعتها إلى طريقة تصرّف جماعيّة. رغم ذلك، ظلّ الرئيس يكرّر الحديث على إتاحة الأراضي الدوليّة لصالح الشركات الأهليّة، ويضغط على وزارة أملاك الدولة في هذا الاتجاه، من دون أن ينقّح الإطار التشريعي والترتيبي المتعلّق بها.

تبدو الشركات الأهليّة لوحدها رهانا كافيا للمرور إلى سياسة ترهيب الإدارة، إذ يعلّق الرئيس سعيّد عليها آمالا كبيرة، فهي أوّلا الوعد الاقتصادي الوحيد الذي قدّمه، والبديل الوحيد الذي يجابه به أزمة البطالة والفقر والمطالب الاجتماعيّة للناس. وهي ثانيا نموذج تنموي يتماشى وفلسفة البناء القاعدي، فـ"يعطي الأدوات للناس لتنتج الثروة بنفسها"، ويقوم هو الآخر على القاعدة الترابيّة- الأهليّة ذاتها. وهي ثالثا أداة للتحكّم والسيطرة والزبائنيّة، إذ تخضع كلّيا للسلطة إشرافا وتمويلا وتفتقر لأدنى ضمانات الاستقلاليّة، بما يجعلها أداةً لخلق طبقة جديدة من الأهالي المنخرطين في المسار والمرتبطين بالريوع التي يوزعها النظام، إمّا في شكل تمويل أو أراضي دولية. وأمام قرب انتهاء آجال لجنة الصلح الجزائي بحصيلة هزيلة وبعيدة جدّا عن الأهداف الموضوعة لها، وهي التي سيخصّص 20% منها (أي الحصيلة) لتمويل الشركات الأهليّة، يصبح رهان إتاحة الأراضي الدوليّة أكثر إلحاحا.

لكنّ التعطيل الذي يعيبه الرئيس على الإدارة لا يقتصر على هذا الملفّ، وإنّما يحمّلها أيضا مسؤوليّة تعطّل إنجاز المشاريع والاستثمارات العموميّة، ومن بينها مستشفى الملك سلمان بمدينة القيروان، الذي ترأّس مؤخرا جلسة عمل للنظر في أسباب تعطّله.

يبقى أنّ "المقاومة" التي يعتقد الرئيس أنّها تعترض مشاريعه من قبل الإدارة التي "تنتظر الانتخابات القادمة"، لا تعود بالضرورة لموقف سياسيّ يحمله جزء من الموظّفين المركزيّين. فلئن ساهم تعاقب الحكومات في تضخّم عدد الموظّفين في الخطط المركزيّة خلال الفترة الماضية، إلاّ أنّ سعيّد نفسه عيّن أكثر من 3200 شخص في الخطط الوظيفيّة المركزيّة بين 25 جويلية 2021 و9 فيفري 2023 [5]. ضعف استجابة المديرين يفسّر بالأساس بخوف من أن يدفعوا غدا ثمن التجاوزات. إذ لا تزال الثورة وما تلاها من محاكمات حاضرة في أذهان الكثير من الموظفين السامين، إلى غاية إصدار الباجي قائد السبسي قانون المصالحة الذي فتح لهم باب العفو. وهو ما يُفسِّر عمل الحكومات المتعاقبة على مشاريع لتعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية، الذي كثيرا ما يصور كأكبر عوائق النجاعة الادارية والاستثمار العمومي.

التدقيق الشامل: ستار دخاني أم مدخل لاجتثاث المعارضين؟

حالة "الذهان السياسي" هي التي قد تفسّر أيضا انتظارات الرئيس من عمليّة التدقيق الشامل للانتدابات. فهو يعتبر أنّ كلّ الانتدابات التي حصلت خلال سنوات الانتقال الديمقراطي تمّت على أساس المحاباة ولم تحترم الشروط، وقد قفز على تصريح أحد "الخبراء" حول "وجود 120 ألف موظف بشهادة مزورة"، الذي لا يستند إلى أيّ مصدر جدّي، كي يربط الانتدابات الحاصلة بعد الثورة بشبهة الشهائد المزورة.

والملاحظة الأوّلية هي أنّ الأمر 591 أوكل التدقيق إلى لجان تتكوّن من مراقبي ومتفقّدي الهياكل الرقابيّة للدولة، وحصر عملهم في التثبت من مدى احترام الانتداب للشروط القانونية، وبالأخصّ الشهائد العلميّة، وذلك في أجل شهريْن. يعني ذلك أنّنا سنكون أمام فرضيّتين.

- إمّا احترام الإجراءات التي وردت بالأمر والتزام السلطة بمخرجات عمل اللجان، وسيظهر حينها على الأرجح أنّ الأمر يتعلّق بحالات معزولة. ولن يمنع ذلك الرئيس سعيّد من الترويج اتصاليّا لهذه الحالات (إن وُجدت) كما لو تعلّق الأمر بحالة عامّة، ولا من أن يواصل تكرار الأسطورة رغم ثبوت عدم صحّتها. وهذا ما حصل مع عمليّة التدقيق في الهبات والقروض، التي لا يزال سعيّد يكرّر أنّها نُهبت ممن كانوا في الحُكم على الرّغم من أنّ التدقيق الذي طلبه من وزارة الماليّة لم يعطِه النتيجة المرجوة.

- وإما، وهي فرضيّة تبقى ممكنة في ظلّ العبث الذي نعيشه، فهي أن تُسقِط السلطة قائمات من المطلوبين بسبب انتمائهم السياسي المفترض، ليتمّ سحب انتداباتهم وإدماجهم وتشويههم، بعنوان انتداب مخالف للشروط القانونيّة.

في جميع الحالات، يبدو واضحا أنّ "تطهير الإدارة" أصبح من عناوين المرحلة السياسيّة في تونس. فبعد أنّ زجّ الرئيس بجلّ قيادات المعارضة في السجون بالاعتماد على قضاة خاضعين تحت القصف والترهيب، هو يحتاج الآن إلى شمّاعة جديدة يعلّق عليها فشله الاقتصادي والاجتماعي الذريع.

1. المعهد الوطني للاحصاء، خصائص أعوان الوظيفة العمومية وأجورهم لسنوات 2010-2021.
2. أنظر مثلا المحكمة الإدارية، حكم ابتدائي، القضية عدد 124645، 19 مارس 2013.
3. أنظر مثلا: المحكمة الإدارية، قرار استئنافي عدد 210368، 2017/03/14، ورد ذكره في نزار كرمي (جمع وتبويب)، فقه قضاء المحكمة الإدارية من 1975 إلى 2021، ص. 308.
4. حاتم شقرون، في إعادة إنتاج استراتيجية "التمكين" في الإدارة العمومية بعد 25 جويلية 2021، ورد في:
Hamadi Redissi (dir.), Le pouvoir d'un seul, Observatoire tunisien de la transition démocratique, Diwen éditions, p. 137.

*** بالإمكان الاطلاع على المقال كاملا في موقع المفكرة القانونية.**

نُدرة الخبز في سياق المؤامرة

سمية المعمري

تعيش تونس في السنوات الأخيرة على وقع شحّ أو فقدان عدة مواد غذائية أساسيّة من السوق من بينها مادتي الفارينة (الطحين) والسميد (الدقيق) المُعلّبتين. استفحل الوضع هذه الصائفة وأدّى إلى إحداث أزمة في عملية التزوّد بالخبز، نظرا لندرة المواد الأولية من الحبوب الذي نتجَ عنه إغلاق عدة مخابز والعمل بدوام غير كامل وليس كامل أيام الأسبوع بالنسبة لمخَابز أخرى. ويبدو أن السلطة القائمة سعت بكل إمكانياتها لإرباك مسار إنتاج الخبز في ظل أزمة الحبوب المتواصلة، إلا أنها لم تنجح سوى في تأجيل ذلك لبعض الوقت. لأن السلطة تعرف جيدا أن الخبز موضوع سياسي بامتياز في مجتمعنا، ومن شأنه زعزَعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في صورة حدوث أي طارئ على قطاع يتسم بالتوازن الهش.

التونسي يصف عمَله باستخدام عبارة "نِجْرْي غْلَى الخُبزَة"؛ أي أنه يعمل لجلب القوت الذي يتلخّص ويتكثف في الخبز، ورمزية الخبز في الوعي الجمعي وحُضوره المكثف في المطبخ التونسي لم يكن خيارا أو موروثا شعبيا وإنما كان خيارًا سياسيا لأسباب سنأتي على تبيانها لاحقا. كل هذا كان حاضرا في ذهن الرئيس قيس سعيد في التعامل مع أزمة تموين الخبز، أين تخَفّى كعادته وراء الاحتكار والمضاربة والمؤامرة للتغطية على عجزه في إدارة البلاد.

نـظـريـة الـمـؤامـرة لاسـتـيـعـاب ضـغـط الـشـارع

في لقائِه برئيسة الحكومة صحبة وزيرة المالية بتاريخ 27 جويلية 2023 قبيل إنهاء مهامّها، اعترف رئيس الجمهورية أخيرا في خطاب رسميّ بوجود أزمة في الخبز، وفي المقابل حافظَ على نفس منهجية التعاطي مع قضايا إدارة الشأن العام، التي ترى دائما أن كل الأزمات "مُفتعَلَة من أعداء الشعب". من خلال منشورات الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية على موقع فايسبوك -القناة الوحيدة للاتصال الجماهيري الرسمي- اعتمد الرئيس سعيد كعادته على نفس بنية الخطاب السياسي الأحادي والسلطوي المعتمد منذ 25 جويلية 2021 -تاريخ انفراده بالحكم- والذي يقوم على التحريض والتهديد والمبالغة وغياب البناء المنطقي؛ بقوله مثلا "هناك خبز واحد للتونسيين وينتهي الأمر، هناك أناس تتلاعب بالخبز، يوجد خبز للفقراء وخبز للأثرياء"[1]، وكأنها طريقة ملتوية لرفع الدعم عن الحبوب، ويقصد الرئيس بالخبز الواحد الخبز المدعم المصنع من الفرينة المدعمة « PS » المتأتية أساسا من التوريد، وهو أحد أنواع الطحين الأقلّ جودة في العالم. وقد اعتبَرَ الرئيس أن ما يحصل هو خُطة لرفع الدعم عن الحبوب في سياق البحث عن تبرير لا معنى له لأن الدولة هي التي تحتكر توريد الفرينة، وهي المتصرّف الحصري في منظومة الدَّعم.

في السياق ذاته، شدّد قيس سعيد في تحركاته بخصوص نقص الخبز على أن السبب الحقيقي لذلك يكمن في الاحتكار[2] الذي ما انفكّ يُفَسَّر به جميع الإشكالات الاقتصادية المطرُوحة في البلاد في كل زمان ومكان، لأنها مقولة تتماشَى مع نظرية المؤامرة التي يُروّج لها. وإذا كان الوضع كذلك فلماذا لا يحدّثنا الرئيس بالتدقيق في أي مرحلة من سلسلة الإنتاج يكمن الاحتكار؟ إنّ توفير الحبوب للمطاحن يَحتكره ديوان الحبوب، وهو احتكار عمومي قانوني في إطار سياسة الدّعم. أما المطاحن فتوزع الفرينة والسميد (الدقيق) للمخابز وفق نظام الحصص وفي إطار منظومة رقمية تحت إشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات. إلا أن الرئيس أشار في اللقاء سالف الذكر إلى وجود "كارتيلات داخل الدولة" مسؤولة على فقدان الخبز على غرار بقية السّلع. ويظهر أنه يقصد به وفاقا ثلاثيا بين ديوان الحبوب وجزء من المطاحن والمخابز، ويتبيّن ذلك من خلال إعفائه المدير العام لديوان الحبوب.

في سياق تدعيم الحجة الرسمية، قامت صفحة رئاسة الجمهورية على فايسبوك بنشر حصيلة عمليات مراقبة مشتركة بشكل استعراضي بين قوّات الأمن والحرس ووزارتي المالية والتجارة وتنمية الصادرات وديوان الحبوب على 15 مطحنة من جملة 23 مطحنة بالبلاد، أسفرت على حجز 6376.1 طن من الحبوب المدعّمة (فارينة مدعمة، فارينة رفيعة، سميد، قمح) والتي لا تعدو أن تمثل 3.5% أو استهلاك يوم واحد من الاستهلاك الشهري من القمح اللّين والقمح الصلب والذي يبلغ 182.5 ألف طن[3]. وبطبيعة الحال لا يُمكن أن تشكّل هذه الكمية المحجوزة سببا في النقص الفادح في مادة الخبز منذ أشهر، إذ تُعتبر هذه الكمية محدودة مقارنة باحتياجات السوق، ولا تُعطي السلطة لصاحبها بخلق وضعية إحتكار أو وضعية مضاربة[4].

أسّسَ رئيس الجمهورية نظاما تواصليا "طُقوسيا" مبنيا على إعادة إنتاج نفس المضامين الخطابية القائمة على التّكرار والمُبالغة، لترسيخ فكرة مفادها أنّ سبب الأزمة الاقتصادية التي تَعيشها تونس يتلخّص فقط في وجود "المُحتكرين" و"المضاربين" و"المتآمرين" لخلق رأي عام مُؤيّد لمقاربته الأمنية في إدارة الشأن العام، مقابل تهميش الأبعاد الموضوعية للأزمة التي تستوجب الحلول والبرامج. إذ اعتمد على نفس المنهجية في التعاطي مع أزمة الزيت النباتي المدعّم منذ سنتين على الأقل، والتي حمّلَ مسؤوليتها للمحتكرين، وقَامَ بسنّ المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المُتعلّق بمقاومة المضاربة غير المشروعة. أما النتيجة الآن وهنا فهي فقدان شبه تام لمادة الزيت المُدعّم من السوق، لأن الديوان الوطني للزيت أوقفَ توريده لأسباب مالية، وهو ما يعني رفع الدعم على الزيت بشكل عملي ومُقنّع، ما يعكس أن الدعم ليس خَطًا أحمر مثلما يدعي الرئيس سعيّد، بل نحن لا نستبعد أن يكون خطاب التّضليل الذي يعتمده الرئيس استراتيجيا لرفع الدعم تدريجيا، وبشكل كلي أو جزئي.

في سياق إدارة الأزمة وتفاعلا مع شعار "الخبز الواحد" الذي رفَعه الرئيس، ذكرت رئيسة الحكومة السابقة نجلاء بودن أنّ الحل هو "منع المخابز الغير مُصنّفة (غير المُدعّمة) من بيع "الباقات" ورفع الدّعم عن الفرينة PS-7 (الفرينة الرفيعة)"[5]. ليتم يوم 03 أوت المنقضي إيقاف تزويد المخابز غير المُصنفة بمادتي الفرينة والسّميد، ومن ثمّ استئناف عملية تزويدهم يوم 19 أوت 2023 بعد أن سَاهم ذلك في حدة الأزمة وارتفاع طوابير الانتظار أمام المخابز. في الأخير بان بالكاشف أن رئيس الجمهورية لا يملك الشجاعة والدراية لتحمل مسؤولية خطابه في تفعيل شعار "الخبز الواحد"، لأن الواقع أعقد من الأسلوب الشعبوي في إدارة الأزمات.

أزمـة مُـركّـبـة فـي قـطـاع الـحـبـوب

تصاعدت أزمة الخبز منذ بداية سنة 2023. وكانت جميع المؤشرات تدل على أنّ الأزمة سائرة نحو التفاقم خاصة وأنه وقع استنفاد المخزون الاستراتيجي والتعديلي من الحبوب المُقدّر بمليون طن، أي حوالي ثلث الاستهلاك الوطني الإجمالي السنوي الذي يبلغ 3.4 مليون طن،[6] نتيجة غلاء أسعار الحبوب في السوق العالمية جراء الحرب الروسية-الأوكرانية، بالتوازي مع العجز المالي للبلاد. إضافة إلى صعوبة التزوّد خاصة وأن تونس كانت تستورد 70 % [7] من حاجياتها من الحبوب من هذين البلدين.

ويشهد قطاع الحبوب عجزا مُتفاقمًا نتيجة عدة عوامل متداخلة؛ أولها العوامل الطبيعية، بداية بالجفاف الذي لاَزم تاريخ تونس منذ القدم، ومن المتوقع أن يتواصل في المستقبل بأكثر حدة مع اشتداد موجات الحرّ وشحّ الأمطار، ما سيؤثر سلبا على الزراعة البعلية التي تمثل 88 % من إجمالي الزراعة الوطنية. وسيؤدي ذلك إلى تسارع حركة النزوح إلى المدن، وسيدَفع البلاد نحو مزيد الاستيراد خاصّة في مجال الحبوب. هذه الوضعية -وفي غياب الإجراءات الملائمة- تجعل من الاكتفاء الغذائي التونسي مهددا،[8] أو بأكثر دقّة تجعل البلاد مُهدّدة بالجوع والعطش.

إلى جانب الجفاف تُعاني تونس من التصحّر، ما أدّى إلى تراجع الأراضي الزراعية إلى ما يقارب النصف بالنسبة للقمح الليّن الذي تُستخرج منه الفرينة، وهي المادة الأولية لصناعة الخبز المُدعّم، حيث تقلّصت المساحة إلى النصف من 126.3 ألف هكتار سنة 2012 إلى 63 ألف هكتار سنة 2020. كما تراجعت المساحات المُخصصة لزراعة الشعير والقمح الصلب الذي يُستخرج منه السميد في نفس الفترة، لكن بمنحى أقل.

ساهم تقلص المساحات المُعدّة لزراعة الحبوب وبالأخص العوامل المناخية في تقهقر صابة الحبوب بشكل ملحوظ هذه السنة ،حيث تراجعت بقرابة 60% مقارنة بالسنة الفائتة. وأفضت عملية التجميع إلى تحصيل 2.7 مليون قنطار، بينما بلغ الإنتاج في السنة الماضية 7.5 مليون قنطار. ويُمثل القمح الصلب حوالي 98% من مجموع المحاصيل التي توزعت على 4600 قنطار من الشعير و 2.6 مليون قنطار من القمح الصلب و62 ألف قنطار من القمح اللين[9]. وللتوضيح لا تعدو أن تغطّي صابة القمح اللين لهذه السنة الاستهلاك الوطني الشهري من هذه المادة والذي يبلغ حسب أرقام سنة 2022 حوالي 100.3 ألف طن[10]، وبذلك سيتم اللجوء إلى التوريد بشكل شبه كامل.

بشكل عام تحتاج السوق المحلية إلى ما يقارب 5 ملايين طن من الحبوب سنويا منها 3.4 مليون طن مُوجهة للسوق الغذائية، والبقية تتوزع بين الاستهلاك الذاتي للفلاحين والبذور وعلف الماشية. وتُقدّر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة معدل تبعية تونس للسوق العالمية في قطاع الحبوب بـ 63% [11]. إذا قارنا اقتناء الحبوب للأشهر الأربع الأولى من السنة السابقة والحالية، نلاحظ تراجعًا في نسق الاستيراد بالنسبة للقمح الصلب بـ 3%، وبالنسبة للقمح اللين بـ 22.6%، بالرغم من أن صابة الحبوب لسنة 2022 تُقارب ثلاثة أضعاف الموسم الحالي. وهكذا تُمثّل هذه المعطيات الموضوعية السبب الرئيسي لاضطراب التزوّد بالحبوب لدى المخابز منذ بداية هذه السنة.

نظريا لا يمثّل ضعف المحصول أزمة في حد ذاته لأنه يمكن تغطية النقص عبر التوريد، غير أنه تحوّل كذلِكَ بفعل العجز المالي لديوان الحبوب. إذ بلغت دُيُون الديوان للبنك الوطني الفلاحي نهاية سنة 2022، 4768.1 مليون دينار، وهو ما يمثل 27 % من جملة القروض المُسداة من البنك، ممّا خلّفَ أزمة سيولة وأدى بالنتيجة إلى معاملات سلبية للبنك الوطني الفلاحي نهاية 2022 [13]. هذا المنحى في التصرف يشكّل أحد الأسباب الرئيسية في حياد البنك الفلاحي عن دوره الذي بُعثَ من أجله، وهو دعم الفلاحين.

ويرجع عجز ديوان الحبوب إلى تخلّف وزارة المالية عن سداد مستحقاته من صندوق الدعم والتي ناهزت في موفى 2022، 2385.1 مليون دينار،[14] بالإضافة إلى تحمّله غرامات مالية بعنوان الوقت الضائع نتيجة انتظار البواخر في البحر بسبب التأخر في فتح الاعتمادات المستندية -التعهدات الصادرة من بنك المُورّد والتي تضمن للمصدّر خلاص بضائعه- أو اكتظاظ الموانئ، وقد بلغت هذه الغرامات بعنوان 2021، 61.219 مليون دينار مقابل 9.857 مليون دينار سنة 2020. في المحصّلة أصبح الديوان في حالة عجز هيكلي بعد أن استهلك رأس ماله وفقد الملاءة المالية، وكل ذلك بسبب سوء التصرف والحوكمة في ظل منظومة هيكلية وأسلوب إدارة مُولّد للأزمات من داخله.

تطور المساحات المخصصة لزراعة الحبوب (ألف هكتار)

	2012	2016	2020
القمح اللين	126.3	95	63
القمح الصلب	663.3	515.4	543
الشعير	625.2	495.1	542

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

قطاع المخابز: تراجع الدعم ونموّ السوق الموازية

تحتلّ تونس المرتبة الأولى في استهلاك الخبز عالميا، حيث يَبلغ معدّل استهلاك الفرد سنويا 183 كغ[15]، ومعظم كمية الاستهلاك من الخبز المدَعّم المستخرج من فرينة القمح اللين. المكانة التي يحتلها القمح اللّين في غذاء التونسي ليست متأصلة تاريخيا في عاداته الغذائية ولا في النمط الزراعي الوطني، عكس القمح الصلب والشعير. إذ تمّ ربط غذاء التونسي بالفرينة عن طريق منظومة الدعم وسدّ النقص في القمح الصلب بتوريد القمح اللّين، لأنه أقل تكلفة في السوق العالمية. وبعد أكثر من نصف قرن أصبح هذا الخيار يُكلّف خزينة الدولة قرابة 80% من المصاريف الجملية لصندوق الدّعم، وتمّ رهن القوت الأولّ للتونسيين للخارج. كانت المسألة وما زالت خيارًا سياسيا.

يوجد 3337 مخبزة مُصنفة؛ منها 270 تمّ منعها من التزوّد بالحبوب من المطاحن، و1443 مخبزة غير مصنفة[16]. وحسب قرار وزير التجارة المتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز[17] تختص المخابز المُصنفة في صنع الخبز المُدعّم باستعمال الفرينة نوع "PS" وتختص المخابز صنف "أ" حصريا في صنع الخبز المُدعم من الحجم الكبير، فيما تختص المخابز من صنف "ج" في صنع الخبز من الحجم الصغير ويمكن لهذه الأخيرة إنتاج وترويج المرطّبات وأنواع أخرى من الخبز الرفيع والتزود بالفرينة نوع "PS-7". تتمتّع المخابز المُصنّفة بدعم كامل مراحل إنتاج الخبز المُستخرج من الفرينة نوع "PS"، بينما لا يتوفّر ذلك بالنسبة للخبز المُصنع من الفرينة نوع "PS-7" باستثناء دعم الفرينة في حدّ ذاتها. أما المخابز غير المُصنّفة، فهي تختص في صنع الخبز الصغير باعتماد أصناف الفرينة الرفيعة ولا تتمتع بأي دعم مباشر، فقط لديها حصّتها من الفارينة "PS-7" المُدعّمة.

المخابز	الفارينة المستعملة	الإختصاص	الوزن	السعر عند البيع	السعر المدعم للقنطار	العدد الجملي
المخابز المصنفة	صنف "أ"	PS	خبز حجم كبير	400غ	230م	3337
	صنف "ج"	PS PS-7	خبز "الباقات" (يمكنها صنع الخبز الرفيع من غير الفرينة استخراج نوعي PS)	220غ	190م	
المخابز غير المصنفة (المخابز العصرية)		PS-7 (وبقية أصناف الفارينة الرفيعة)	الخبز الرفيع	150غ	سعر حر	1443

كغيره من القطاعات الاقتصادية في البلاد، يتسم قطاع المخابز والمطاحن بعديد التجاوزات بسبب البنية الهيكلية أو سوء التصرف. حسب إحصائيات وزارة التجارة لسنة 2020 يُوجد 1200 مخبزة عشوائية تتحصّل على الطحين المُدعّم بطرق غير قانونية من المخابز المُدعّمة والمطاحن بأضعاف ثَمنها المدعّم، وتقوم بالغش في الوزن لتحقيق الربح. وقد أدّى تأخر صرف مستحقّات الدعم المباشر للمخابز المصنفة على طيلة 14 شهرا متتالية إلى تنامي سوق موازية لبيع الفرينة المدعمة لتحقيق فائض ربح، حيث تعمَد جملة من هذه المخابز وخاصة التي تشكو صعوبات مادية -والتي أوقفت نشاطها- إلى بيع حصصها مباشرة أو عبر المطاحن إلى المخابز غير المُصنّفة والمطاعم وشركات العلف، إلخ.

خلُص تقرير لمرصد رقابة[18]، إلى أن الفرينة المُدعمة لصنع "الباقات" عرفت ارتفاعا بـ801 ألف قنطار بين سنتي 2011 و2016، في حين لم تشهد كميات الفرينة الرفيعة المستعملة من المخابز ارتفاعا بنفس النسق، حيث زادت بـ417 ألف قنطار في الفترة نفسها، بينما يتمّ إنتاج الخبز الرفيع من قبل المخابز صنف "ج" والمخابز غير المصنفة بكمية تفوق بكثير إنتاجها من خبز "الباقات"[19] المُدعّم.

يعكس ذلك أن الفساد في منظومة صناعة الخبز متفشّ منذ زمن بعيد، غير أن الأزمة الحالية التي يشهدها غير مسبوقة لأن السبب الرئيسي والحقيقي وراء طوابير الانتظار أمام المخابز وتوفر الخبز هو نقص الحبوب وعدم تغطية كامل حاجيات السوق الداخلية عبر التوريد من قبل ديوان الحبوب.

مقارنة الإنتاج المحلي والواردات* من الحبوب سنتي 2022 و 2023

	2022		2023	
	الإنتاج المحلي (بالقنطار)	الواردات (ألف طن)	الإنتاج المحلي (بالقنطار)	الواردات (ألف طن)
القمح اللين	344897	443.4	62060	343.4
القمح الصلب	6758353	275	2596227	266.7
الشعير	407907	294.9	4600	263.4
المجموع	7511157	1013.3	2662887	873.5

*تم إعتماد واردات الأربع أشهر الأولى من سنتي 2022 و 2023

1. جلسة عمل بين رئيس الجمهورية ووزيرة المالية ورئيسة الحكومة بمقر رئاسة الحكومة بتاريخ 27 جويلية 2023، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية.
2. محاولة لتعريف الإحتكار: وضعية الاحتكار في القطاع الخاص هي عندما تسيطر شركة أو مجموعة شركات على كل السوق أو معظمه لسلعة واحدة بهدف التحكم في السعر والكمية في غياب المنافسة، أما في القطاع العام فتكون مقننة والغاية منها توفير المنتوج في السوق بالكمية الضرورية والسعر المناسب لجميع الشرائح الاجتماعية.
3. معدل الاستهلاك الشهري للسداسي الأول من سنة 2023، موقع ديوان الحبوب.
4. محاولة لتعريف المضاربة: خزن كميات كبيرة من مادة معينة إثر توقعات بإرتفاع سعرها في المستقبل لبيعها وتحقيق فائض قيمة، تتسم المضاربة بمخاطر عالية لإمكانية تلف المنتوج أو انخفاض سعره.
5. جلسة عمل بين رئيس الجمهورية ووزيرة المالية ورئيسة الحكومة بمقر رئاسة الحكومة بتاريخ 27 جويلية 2023، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية.
6. وزارة التجارة.
7. نفس المصدر.
8. تقرير "على شفير الهاوية: تداعيات تغير المناخ على ستة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، إصدار منشور في نوفمبر 2022 عن مختبرات منظمة غرينبيس للبحوث.
9. الديوان الوطني للحبوب.
10. نفس المصدر.
11. Pr Raoudha KHALDI, experte agro-économiste, chef de file Pr Bouali SAAIDIA, expert technique. "ANALYSE DE LA FILIÈRE CÉRÉALIERE EN TUNISIE ET IDENTIFICATION DES PRINCIPAUX POINTS DE DYSFONCTIONNEMENT À L'ORIGINE DES PERTES". FAO,2019.
12. المرصد الوطني الفلاحي.
13. Banque nationale agricole, Etats financiers, 31 décembre 2022.
14. نفس المصدر.
15. المعهد التونس للدراسات الاستراتيجية، "منظومة الدعم في تونس"، 2018.
16. تم ذكر هذه الأرقام من قبل رئيس الجمهورية خلال جلسة عمل بين رئيس الجمهورية ووزيرة المالية ورئيسة الحكومة بمقر رئاسة الحكومة بتاريخ 27 جويلية 2023، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية.
17. قرار من وزير التجارة وتنمية الصادرات مؤرخ في 13 نوفمبر 2020 يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز.
18. مرصد رقابة، تقرير "أزمة الخبز...أزمة حقيقية أم مؤامرة"، 24 أوت 2023
19. خبز من الحجم الصغير.

برلمان "سعيّد" يباشر دورة تشريعيّة جديدة:
حصيلة تؤكد التبعيّة وغلبة شعبويّة

نُشر بتاريخ 22. 09. 2023

وحيد الفرشيشي

مع انطلاق الدورة البرلمانية الثانية لمجلس نواب الشعب في 3 أكتوبر،من المهمّ أن نسلّط الضوء على حصيلة عمله الهزيلة وعلى تبعيته الخطيرة لرئيس الجمهورية وما يمكن أن يستتبع ذلك في الدورة المقبلة. ذلك أن هذا البرلمان الذي كان نتيجة انتخابات مهزلة ويرفض أن تكون فيه معارضة يرجح أن يساند مساندة مطلقة رئيس الجمهورية.

وقد بدا هذا الأمر واضحا في أولى جلساته في 13 مارس 2023 في معرض مناقشة المجلس مشروع نظامه الداخلي. آنذاك طرحت مسألة هامّة: المعارضة. وإذ عمد مشروع النظام الداخلي في الفصل 22 إلى تمييز المعارضة، تم إسقاط هذا الفصل بحصوله على 72 صوتا مساندا.

في تبعيّة المجلس لرئيس الجمهوريّة

إن عدم وجود "مفهوم" للمعارضة داخل المجلس وترجمة ذلك في نظامه الداخلي، يؤكد الانطباع العام بأن المجلس هو امتداد "لمشروع" الرئيس على المستوى التشريعي. الشيء الذي يتأكد على مستويين:

المستوى الأول: مشاريع الرئيس ذات أولوية "قصوى"

بالرجوع إلى القوانين التسعة التي وافق عليها البرلمان في الفترة الممتدّة من 13 مارس تاريخ انطلاق أشغاله إلى آخر جويلية، موعد نهاية الدورة الأولى، ، نلاحظ بأنّ جميعها هي مشاريع تقدّم بها رئيس الجمهورية. في المضمون، نجد أن 6 منها تتصل بالقروض والاتفاقيات المالية، فيما القوانين الثلاثة المتبقية تعلقت من ناحية باتفاقية الضمان الاجتماعي بين تونس والكيبيك (القانون عدد 5)، وبتحوير طفيف في شروط الانتداب للقضاء العسكري (القانون عدد 6)، وكلاهما لا يحتوي إلا على فصل واحد. وفيما أمكن تفسير هذا الأمر بأحكام الفصل 68 من "دستور 2022" التي منحت "لمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر"، إلاّ أنّ ذلك يعني أيضا انخراط المجلس في أولويات رئيس الجمهورية في "سياساته" الاقتصادية والمالية والاجتماعية وغيرها، دونما أن تكون للمجلس أي أولوية ما عدا ذلك. ويبقى النصّ الأهم في نظرنا من حيث المحتوى هو القانون عدد 2 لسنة 2023 المؤرخ في 12 جويلية 2023 والذي يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء وموادّ الصحة. يحتوي هذا القانون على 15 فصلا، وقد تمت مناقشته في اللجنة المعنية في ثلاث مناسبات وأدخل عليه النواب بعض التعديلات ، إلا أنّه يبقى من القوانين التي يتوجب لإنفاذها صدور نصوص ترتيبية عديدة، ممّا لا يعجّل في الظرف الحالي بانطلاق هذه الوكالة في العمل وهي مسألة لم يثرْها النواب.

هذا التوجّه العامّ لمجلس النواب في قبول مشاريع الرئيس بصفة آلية تتأكّد عندما نفحص إجراءات الموافقة على هذه المشاريع.

المستوى الثاني: مشاريع الرئيس تقرّبسرعة

أكثر ما يلفت النظر في إجراءات الموافقة على مشاريع القوانين التي تقدّمت بها رئاسة الجمهورية هي السرعة الفائقة في موافقة النواب عليها، وهو ما ينعكس على انعدام النقاش في مسائل جوهرية وجدّية تمسّ الخيارات الكبرى المالية والاقتصادية والاجتماعية "للرئيس/ الدولة". من ذلك مشاريع قوانين تمّت الموافقة عليها في الجلسة العامّة بعد 3 أيّام فقط من إيداعها لدى المجلس، كالموافقة على قروض من المملكة العربية السعوديّة لتمويل الميزانيّة، ومن البنك الأفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم منظومة الحبوب، ومن الصندوق العربي للإنماء لتمويل الطرق المصنفة. كذلك الأمر بخصوص قوانين أخرى لم تتجاوز الفترة إحالتها ومناقشتها والتصويت عليها في اللجنة ثمّ في الجلسة العامّة أسبوعا واحدا، مثل القانون المتعلق بشروط الانتداب للقضاة العسكريين، والقانون المتعلّق بانضمام تونس لمؤسسة إفريقيا للتمويل.

هذا التعامل السريع مع مسائل أساسية تتعلق بسياسة التداين الخارجي للدولة التونسية (4 قوانين من الأمثلة الخمسة السابقة)، لا تعطي أي انطباع بتعامل جدّي مع مسألة في غاية الخطورة. إذ لم تتعلق "شبه النقاشات" التي تمّت داخل اللجان المعنية مع ممثلي الحكومة (وزيرة المالية) بسياسة التداين الخارجي، ولم يطالب النواب الحكومة/ الرئاسة بتوضيح سياستها في هذا المجال، وبخاصة علاقتها بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي. ولم تساءَل الوزيرة عن اتّفاق تونس والاتحاد الأوروبي الأخير ومدى جديّته وتأثيره على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في تونس، وسياسة الدولة في التداين سواء من الدول أو من الصناديق والبنوك الدولية والإقليمية... كانت إذا فرصا مهدورة للنقاش الجدي في مسائل مصيرية، فالبرلمان لا يناقش اختيارات الرئيس ولا وجود لمعارضة داخله. وهو ما نلاحظه كذلك بمناسبة عرض مشروع تعديل شروط الانتداب للقضاة العسكريين حيث تحوّلت الجلسة إلى حفلة تطبيل للمؤسسة العسكرية والجيش الوطني وفوّت المجلس فرصة الحديث عن القضاء العسكري ومشاكله، خصوصا إحالة المدنيين على القضاء العسكري.

هذا العمل التشريعي المتسرّع يعكس في نهاية الأمر كيف يرى المجلس عمله في علاقته برئيس الجمهورية الذي يعتبره الأعضاء صاحب الفضل في كونهم نوابا للشعب.

في المبادرات التشريعية للنواب: الاستنساخ والشعبوية

بالرّجوع إلى مقترحات النواب المودعة أمام مكتب ضبط المجلس خلال الدورة البرلمانية الأولى، نلاحظ أن عددها تسعة، أُحيلت على اللجان المختصة للنظر فيها ولم ترفق حتى الآن لا بتقارير اللجان ولا برأيها.

هذا التعامل مع مبادرات النوّاب وإن كان يفسّر جزئيًا بأولوية النظر في المشاريع الرئاسية، فإنّه يبقى غير مبرّر، خصوصا وأنّ المبادرات التشريعيّة للنواب تبقى في مكتب المجلس مدة قد تصل إلى أسبوعين قبل إحالتها على اللجنة المختصة. هذا التعامل غير الجدّي للنواب مع مقترحاتهم هل يعكس عدم جديّتها؟

فبالرجوع إلى المقترحات المقدمة، نلاحظ أن عددا هاما منها يمثل اجترارا لمشاريع كانت قدمت من قبل النواب في البرلمانات السابقة من 2011 إلى 2019، وأن عددا آخر تطغى عليها ضحالة الشعبوية ويتماهى مع رغبات السلطة التنفيذية.

في اجترار مشاريع "العشرية السوداء"

رغم الموقف السلبي لنواب البرلمان الحالي من العشرية السابقة ونعتها " بعشرية الخراب" و"العشرية السوداء" إلا أن بعض المقترحات المقدمة منهم هي اجترار لمقترحات سابقة بل وكذلك لقوانين سابقة، أبرزها:

– مقترح القانون عدد 2023/14 يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وهو من المقترحات العابرة للبرلمانات منذ الثورة. حيث تمّ إيداعه في الفترة 2014-2011 ثم في 2014-2019 وكذلك في برلمان 2019 الذي حلّ في مارس 2022 وغالبا ما يستخدم لغايات شعبوية بمعزل عن أيّ إرادة بإقراره.

– مقترح قانون تشغيل أصحاب الشهائد ممن طالت بطالتهم وتجاوز سنّهم الأربعين. هذا المقترح الهام (عدد 23/2023) يذكرّنا بقانون كان قد صادق عليه البرلمان المنحلّ وصدر بالرائد الرسمي: وهو القانون عدد 38 لسنة 2020 مؤرخ في 13 أوت 2020 يتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي. إلا أنّ هذا القانون لم يدخل أبدا حيّز النفاذ رغم مطالبة تنسيقية المعطلين عن العمل بإنفاذه، إلا أن الرئيس قيس سعيد نفسه كان قد أعلن منذ 19 نوفمبر 2021 أنه لن يطبق هذا القانون لأنّه وُضع "كأداة للحكم ولاحتواء الغضب وبيع الأحلام وليس للتنفيذ".

في المقترحات المتماهية مع رغبة السلطة التنفيذية:

لاحظنا في مقترحات النواب التماهي مع رغبات السلطة التنفيذيّة من خلال مبادرات تعكس إمّا مشاريع تعمل عليها الحكومة، أو أفكارا يتداولها الرئيس. من ذلك مقترح القانون عدد 2023-09 المنظم للتراخيص المخصصة لاستعمال الدرون، وهو موضوع تعمل عليه الحكومة منذ بداية 2021، في مرحلة أولى في شكل مشروع أمر حكومي أودعته الحكومة حينها على بوابة رقميّة ليتفاعل معه المواطنون، ثمّ في شكل مشروع قانون يتعلّق بتنظيم الطائرات دون طيار "الدرون". وأيضا مقترح القانون عدد 2023-06 يتعلق بتنقيح القانون المتعلق بالبنك المركزي، الذي يهدف إلى تمكين الحكومة من الحصول مباشرة على تمويلات البنك المركزي دونما مرور بالاقتراض من البنوك. وقد ظهر تبنّي رئيس الدولة للفكرة في أكثر من مناسبة، خصوصا في زيارته لمقرّ البنك المركزي في 8 سبتمبر 2023، في سياق تعطّل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وصعوبة تعبئة موارد خارجيّة.

فكأنما النواب، يستبقون "رغبات" الحكومة والرئيس باجترار مشاريعهما والاستعداد لقبولها عند عرضها عليهم.

بالمحصلة وبالنظر في العمل التشريعي لمجلس نواب الشعب في أولى دوراته، نلاحظ أنه رغم قصر هذه المدة (أقل من 5 أشهر) إلا أنها فترة بإمكانها إخبارنا عن سياسة البرلمان التّشريعيّة:

– هو برلمان يتماهى مع رغبات السلطة التنفيذية وخاصة رئيس الجمهورية، حيث يقبل مقترحاته، يعجّل في الموافقة عليها، لا يناقشها ولا يعدل شيئا منها، حتى وإن "تجرأ" بعض النواب على تقديم مقترحات تعديل طفيفة فإنها لا تقبل عند التصويت ويبقى المجلس على نصّ المشروع كما ورد عليه في تقديس لنُصوص الرئيس.

– هو برلمان يسبق رغبات السلطات التنفيذية، إذ يمهدّ لها الطريق بتقديم مبادرات تشريعية هي في واقع الأمر نابعة عن رغبات الرئيس المعلنة أو المتخيّلة (تنقيح قانون البنك المركزي، قانون الدرون، صندوق إصلاح التعليم، تنظيم مهنة المستشار الجبائي، تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية...)،

– هو برلمان له أولويات بعيدة كل البعد عن الأولويات السّياسية والاجتماعيّة والاقتصادية والبيئيّة للبلاد، فمقترحات النواب لا علاقة لها بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولا بتركيز المؤسسات الكبرى: المحكمة الدستورية،مجالس القضاء... فهو مجلس غارق في شعبوية بعيدة عن الواقع المعيشي المرير للتونسيات والتونسيين ولا حلول له سوى تسويق الأوهام.

حركة القضاء العدلي 2023-2024:
الولاء وإلا العقاب

نُشر بتاريخ 01. 09. 2023

مساء يوم 30-08-2023، صدرت بالرائد الرسمي للبلاد التونسية وفي عدد خاص منه حركة تنقلات القضاة العدليين للسنة القضائية 2023-2024. وتعدّ هذه الحركة الأولى التي يتمّ إعدادها في ظلّ تفرّد الرئيس قيس سعيد بالسلطة السياسية ووفق الأحكام القانونية والدستورية التي صاغها اعتبارا لما تمّ من حجب لهذا الموعد الدوري في السنة القضائية السابقة.

وقد شملت هذه الحركة 1088 قاضيا توزعوا بين 425 من قضاة الرتبة الثالثة و332 من قضاة الرتبة الثانية و331 من قضاة الرتبة الأولى. وهي باعتبار هذا المعيار الكمي أكبر الحركات القضائية التي عرفها القضاء العدلي إذ مسّت أكثر من 40 % من القضاة المباشرين. ويهمّ المفكرة القانونية في إطار دراستها لهذا الحدث الذي تقدّر أنه سيكون له تأثير على رسم المشهد القضائي التونسي مستقبلا، أن تبدي جملةً من الملاحظات من شأنها أن تساعد المهتمّين بكشف بعض خلفيّاته وما يكون له من آثار على القضاء خلال المرحلة المقبلة.

1. حركة لم يُعلنْها مجلس القضاء

بخلاف ما كان يعمل به في فترة الانتقال الديمقراطي (فترتيْ عمل الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي والمجلس الأعلى للقضاء) حيث كان يعلن عن الحركة فور مصادقة هذين الجهازين عليها، لم يعلنْ هذه المرة عن الحركة إلا بعد ختمها من رئيس الجمهورية ومن خلال نشرها في الجريدة الرسمية. وهذا الفرق الإجرائي على بساطته يعبّر بشكل بليغ جدّا عن التحول الحاصل. ففيما كان الإجراء في صيغته السابقة يدلّ على الاستقلالية الوظيفية لمجالس القضاء التي كان لها الكلمة الفصل في كل ما تعلق بالمسار المهني للقضاة، يؤشر الإجراء الراهن إلى أنّ رئيس الجمهورية هو من بات يتحكّم قانونا في تنقّلات القضاة، بنتيجة الصلاحيات التي أسندها لذاته في الاعتراض على مشاريع الحركة التي يعدّها المجلس المؤقت للقضاء.

علاوة على ذلك، نلحظ أن نصّ الحركة القضائية لم يتضمّن أيّ إشارة لاطلاع رئيس الجمهورية على رأي المجلس فيما يشبه التهميش لدوره في إعدادها وبما يطرح السؤال حول ما إذا كان فعلا قد التزم بالإجراءات التي ضبطتها النصوص التي صدرت عنه في المجال.

2. حركة غابت عنها الشفافية

حسب المرسوم المنظّم لعمل المجلس المؤقّت للقضاء[1] والذي صاغه الرئيس سعيد بإرادته المنفردة، يعدّ المجلس مشروع الحركة القضائية ويحيله لرئيسه الذي يوجهه في أجل 10 أيام لرئيس الجمهورية والذي له في أجل 21 يوما الاعتراض على ما يرى من تسميات ونقل وترقيات وإرجاع مشروعها للمجلس. وعلى هذا الأخير في أجل لا يتجاوز العشرة أيام استبدال من تمّ الاعتراض عليهم بغيرهم.

ولو حاولنا السؤال عن مدى احترام هذه الإجراءات في مسار إعداد الحركة القضائية، يتعذّر علينا الوصول لأي جواب لغياب المعطيّات الضرورية لذلك. وما يزيد التساؤلات في هذا المضمار هو ما تمّ تداوله إعلاميا في خصوص رد الرئيس لمشروع الحركة أكثر من مرة وامتناعه عن إصدارها في السنة الماضية وانفراد المدونين والصفحات التي توصف بالمساندة للرئيس بتسريبات الحركة قبل صدورها ودقة المعلومات التي وردت عنها. ومن شأن كل هذه المعطيات أن تؤشر إلى أنّ مسار إعداد الحركة لم يتوافق بالكامل مع إجراءاتها وهو أمر يبدو أنه لم يلقَ معارضة وازنة من المجلس بدليل تثبيت مذكرات عمل وزيرة العدل.

3. تثبيت مذكرات عمل وزيرة العدل

أصدرت وزيرة العدل في تاريخ 29-05-2023 عشر مذكّرات عمل عيّنت بموجبها قضاة في خطط قضائيّة. وقد استندتْ في ذلك لأحكام الفصل 14 من القانون عدد 29 لسنة 1967 المتعلّق حسب تسميّته "بالقضاء والمجلس الأعلى للقضاء والقانون الأساسي للقضاة". وينصّ هذا الفصل على أنّه "ينظر المجلس الأعلى للقضاء في نقلة القضاة الجالسين قبل بداية العطلة القضائية من كلّ سنة قضائية، ولوزير العدل خلال السنة القضائية أن يأذن بنقلة قاضٍ لمصلحة العمل ويعرض الأمر على المجلس الأعلى للقضاء في أول اجتماع له".

وبدتْ في حينها خطوتُها تلك رغم امتثال المعنيين بها لها وتنفيذهم لمقتضياتها موضوع منازعة في شرعيتها، بالنظر إلى النصوص القانونية الصادرة في فترة الانتقال الديمقراطي وفي ظلّ نظام 25 جويلية والتي أدت إلى تعديل آلية اتخاذ القرارات المتصلة بالمسارات المهنية للقضاة (القانون الأساسي المُحدث للهيئة الوقتية للقضاء العدلي ومن بعده القانون الأساسي المحدث للمجلس الأعلى للقضاء وصولا إلى المرسوم المحدث للمجلس المؤقت للقضاء). وما زاد من عدم شرعية هذه التعيينات هو أنها تمّت من دون فتح باب التناظر بين القضاة في ما تعلّق بها. وبفعل ما عُرف عن أعضاء المجلس من حسّ محافظ، لم يكن يتوقع منهم المنازعة في شرعية مذكرات الوزيرة إنما أمل البعض أن تشكل الحركة القضائية السنوية وبدفع من القضاة السامين (الذين عبروا في الآونة الأخيرة عن مقاومة مؤسساتية للمقررات السلطوية) مناسبة لمراجعة تلك المذكرات بإعلان الشغورات في المناصب التي شملتها. وفيما يصعب معرفة إذا كان المجلس واجه المنحى السلطوي في هذا المضمار في ظلّ غياب الشفافية في إجراءات اعداد الحركة، من الثابت أنّ الحركة ثبتت المذكرات وأعطتها شرعية فعلية بما زاد في تهميش دور مجلس القضاء المؤقت الذي يبدو ان حملة تطهيره قد انطلقت.

4. تغيير تركيبة مجلس القضاء بصمت

لم يسند الرئيس قيس سعيد للمجلس المؤقت للقضاء صلاحيات واسعة وفرض لذاته مداخل متعددة للتدخل في عمله زيادة على اختصاصه في تعيين أعضائه من دون رقيب عليه في ذلك. لم يحل ذلك دون حصول مواجهة لنزوعه نحو التفرد في إدارة ملف القضاء من المجلس المعين منه، وقد قاد القضاة المعينون بالصفة (وعددهم 4) عموما هذه المواجهة. وكان من أبرز تجلياتها، التسليم بأنّ القضاة المعفيين الذي صدرت لفائدتهم قرارات إيقاف التنفيذ عن القضاء الإداري يتمتعون بحصانتهم القضائية، رغم رفض وزارة العدل ورئاسة الجمهورية الالتزام بهذه القرارات.

ويلحظ في هذا الإطار أن الحركة القضائية شملت قاضيَيْن من بين الأربعة أعضاء للمجلس العدلي المعيّنين بالصفة وهما وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب فتحي عروم الذي عيّن رئيسا أول لمحكمة استئناف بنزرت وأحمد الحافي الرئيس الأول للمحكمة العقارية الذي عيّن رئيس دائرة بالتعقيب. وتبعا لذلك، يفقد القاضيان المذكوران بداية من تاريخ 16-09-2023 صفتهما بالمجلس. ولا يعلم هنا إن كان إعفاء هذين القاضيين الساميين من خطّتيهما حصل تبعا لطلبهما عملا باعتبارات خاصة بهما أو بنتيجة ضغوط تعرّضا لها أم ن رئيس الجمهورية هو من قرر ذلك. ولكن المؤكد أن تقهقر ترتيبهما في هرمية المشهد القضائي سابقة لم يشهدها القضاء العدلي سابقا وأنها سابقة تسمح للرئيس سعيّد إحكام سطوته على عضوية المجلس ومقرراته. وما سيزيد من هيمنته على المجلس هو أن عضوا ثالثا من الأعضاء المعينين بالصفة في المجلس (وهو مدير المصالح العدلية القاضي عماد الدرويش) سيُحال على التقاعد خلال السنة القضائية القادمة مما سيشكل مناسبة جديدة لرئيس الجمهورية لتعيين خلفه.

5. تعيينات بالجملة

أدّت الحركة لتغييرات على مستوى رؤساء أول لمحاكم استئناف والوكلاء العامّين لذات المحاكم بلغتْ نسبتها 56 %. كما كانت مناسبة لتعيينات تعلّقت بنصف وكلاء الجمهورية لدى المحاكم الابتدائية (14 وكيلا) و33 % من رؤساء المحاكم الابتدائية (9 رؤساء محاكم). وتعلقت أغلب التغييرات المسجلة بمحاكم العاصمة والمدن الكبرى. كما شملت عددا كبيرا من قضاة التحقيق ورؤساء دوائر الاتهام ورؤساء الدوائر الجنائية. تبدو الحركة القضائية من هذه الزاوية أهم مما سبقها من تحركات وهي لا تتماثل إلا مع أول الحركات القضائية التي أجريت بعد الثورة. وهذا المعطى إنما يؤكد أنها تهدف إلى صناعة قضاء جديد يلائم مقتضيات المرحلة كما يتصورها رئيس الجمهورية الذي أكد في أكثر من خطاب على فكرة انخراط القضاة في مشروعه الذي يبدو أن من شروط نجاحه أيضا استبعاد القضاة المعارضين.

6. النقل العقابية المقنعة

في سابقة قد تكون فريدة من نوعها، دستر رئيس الجمهورية في دستور 2022 مبدأ عدم نقلة القاضي بدون رضاه وحدّد شروط ما يلحق به من استثناء أي بالنقلة لمصلحة العمل.

وفي أول مناسبة لتطبيق هذا المبدأ، نلاحظ أن النقلة لمصلحة العمل شملت حسبما ورد بنص الحركة 27 قاضيا من الرتبة الثالثة و40 من الرتبة الثانية و6 من الرتبة الأولى. فيما يكون مؤكدا أن عدد من تمّت نقلتهم من دون رضاهم من دون ذكر أنهم نقلوا لمصلحة العمل أكبر من هذا العدد بكثير.

ويبدو هنا الخرق الإجرائي للدستور (النقل لمصلحة العمل دون الإعلان عن ذلك) كما لو كان الشجرة التي قد تحجب عنا الغابة. فالنُّقل التي وُصفت بكونها تمّ اللجوء إليها لمصلحة العمل كانت في جانب كبير منها نُقلا عقابية مقنّعة شملت قضاة لهم نشاط صلب جمعية القضاة وفي إطار الحراك القضائي المدافع عن استقلالية القضاء، من أبرزهم روضة قرافي الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة وقضاة آخرون تمسكوا باستقلاليتهم في ملفات تعهدوا بها أو بمناسبة إدارتهم لمحاكم كانوا يشرفون عليها. ويعدّ هذا التطور تطورا خطيرا يمسّ باستقلالية القضاء ويفرض أجواء من التخويف والترهيب على القضاة الذين خيّرتهم أول حركات الرئيس بين الولاء والعقاب.

الخلاصة

تشكّل الحركة القضائية كما فصلنا خصائصها أعلاه مكسبا جديدا يتحقّق لنظام الرئيس سعيد وتراجعا مهما عن مكتسبات سابقة كانت قد تحققت للقضاء. وما يضاعف من مشاعر القلق هو ضعف الاهتمام المجتمعي بها وبدلالاتها تلك رغم ما ينتظر من انعكاسات خطيرة على صعيد الحريات الفردية والعامة.

1. مرسوم عدد 11 لسنة 2022 مؤرّخ في 12 فيفري 2022 يتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية-سبتمبر 2023

ملف

هجرة السود، مرآة الدولة القاتمة

قد تبدُو قضيّة المهاجرين للبعض، وسط زحام الانتهاكات الخطيرة والتراجعات الفادحة في الحقوق والحريّات وانهيار المكاسب الديمقراطيّة المحقّقة منذ الثورة، عرضيّة أو هامشيّة. إذ لم تُثِر صور جثث المهاجرين من جنوب الصحراء المُبعدين قسرًا إلى الصحراء في صيف 2023 ردود أفعال في حجم الكارثة، بما سهّل تواصل هذه الممارسات في حقّ العشرات من المهاجرين إلى بداية شهر أكتوبر على الأقلّ. وظلّ النقاش العامّ حول هذه القضيّة في جزء كبير منه محكومًا بمسلّمات عنصريّة، عن وعي أو من دونه، من قبيل اعتبار وجود المهاجرين في حدّ ذاته مشكلا وأزمة وتهديدًا أمنيّا وصحّيا.

باختيارنا تخصيص ملفّ العدد 27 من مجلّتنا لهذا الموضوع، نحن نهدف أوّلا إلى التأكيد على مركزيّة هذه القضيّة، ليس فقط بسبب خطورة السياسات الرسميّة التونسيّة، المتماهية مع المنطق الأوروبي لتجريم الهجرة، والتي تجرّد الضحايا من إنسانيّتهم، وخطورة عدم رؤيتنا لها وضعف اهتمامنا بها، وما عرّته من عنصريّة متغلغلة في دولتنا وفي جزء من مجتمعنا. ولكن أيضا لأنّ في تعامل الدولة مع المهاجرين سواء عبرها أو إليها، مرآة نرى من خلالها طبيعة هذه الدولة، وآليات السلطة الانضباطيّة والرقابيّة التي تستعملها ضدّ الفئات الأكثر هشاشة، واستراتيجياتها في إحكام السيطرة عبر سرديات العدوّ الداخلي والمؤامرة، ودورها ضمن نظام الهيمنة العالمي، بمعزل عن صخب الخطب الرنانة والشعارات الجوفاء.

إزاء منطق تجريم هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء، نحن نتبنّى بوضوح منطلقا حقوقيّا وإنسانيّا، يرى الهجرة ظاهرة إنسانيّة بامتياز، ويعترف بحقّ مواطني ومواطنات الجنوب في التنقّل وفي أن يطمحُوا لتحسين ظروف عيشهم، ويعتبر سياسات الهجرة الأوروبية والسياسات المنسوخة عنها في دول الجنوب بما فيها تونس قاتلة ولاإنسانيّة. لذلك حرصْنا في هذا الملفّ على إعطاء الكلمة للمهاجرين وسماع أصواتهم وشهاداتهم وعدم احتكار الحديث عنهم. كما لم نتجاهل قضيّة التونسيين سود البشرة، الذين طالتْهم الاعتداءات العنصريّة طيلة الأشهر الأخيرة، والذين يعانون من تمييز متواصل وإرث عبوديّة لم يزل تماما من لغتنا اليوميّة ومصطلحاتنا ومن سياسة الألقاب، ولا من توزيع الثروة وامتلاك وسائل الإنتاج وفرص النفاذ إلى المهن والوظائف. وقد عدْنا إلى هذا الإرث الاسترقاقي عبر مساهمات باحثين وأكاديميين وناشطين عملوا في هذا المجال في تونس ومحيطها المغاربي. لقد سعينا في هذا الملفّ إلى أخذ مسافة من الأحداث ومن البروباغندا المنتشرة حولها، لنغوص أكثر في مختلف الأبعاد التي يطرحها الموضوع.

وقد اخترنا الانطلاق مما حصل في صفاقس في صيف 2023 ولا يزال إلى الآن متواصلا، لفهم ملابساته وتطوّر الأحداث وصولا إلى المشاهد اللاإنسانيّة والوحشيّة. ثم حاولنا سبر أبعاد مختلفة للموضوع، من الزوايا القانونية والسياسيّة والحقوقيّة والاقتصاديّة والجيوسياسيّة والتاريخيّة والثقافيّة. فتوقّفنا مثلا عند العقل الأمني التونسي الذي لم تنجح الثورة في تفكيكه، وعند أدوار دول الشمال والمنظمات الدوليّة التي تسخّر في أحيانٍ كثيرة لخدمة أجندات هذه الدول، من دون أن ننسى الموروث الثقافي والاجتماعي الذي يُقصي مكوّنا أساسيّا من مجتمعنا وتاريخنا من التصوّر المهيمن لـ "تونسة". لا يدّعي هذا الملفّ إلماما شاملا بالموضوع ولا كلمة فصلا، ولكنّه يطمح فقط للمساهمة، في حدود إمكانيّاتنا، في وقفة تأمّل واعتراف وتحليل وتفكير، لعلّنا نستخلص بعض الدروس للمستقبل، في استحقاق مواجهة العنصريّة والظلم ونكران الحقوق والاستبداد، ومسائلة وهم "السيادة الوطنيّة" الرسمي.

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية - سبتمبر 2023

ليالي الاقتلاع في تونس:

تحقيق في مآسٍ صنعتها كراهية الحاكم وشبكات الاستغلال

ياسين النابلي

"لم أكن في وسط المدينة عندمَا بدَأت أحداث العنف والسّلب. كُنت في منطقة العوابد (تبعُد كيلومترات عن وسط مدينة صفاقس). في البداية كانت الأوضاع عادية، وحدَث التغيير فجأة عندما خرَجَ بعض الشبّان لسرقة الهواتف وطَرد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء من منازلهم. تعرّضت للعنف وقامُوا بافتكاك هاتفي وأموَالي وكل أمتعتي، وتمّ إجبارنا على مغادرة المنطقة في اتجاه وسط مدينة صفاقس، تحت صفارات سيارات الشرطة. الأشخاص الذين قاموا بطردي هم من أبناء الحي، كُنت طيلة الفترة السابقة أجلس بجانبهم في المقهى وكانوا يعرفون مكان إقامتي".

هذه شهادة أدلى بها للمفكّرة القانونية سليمان[1] الذي لم يتجاوز عمره 17 سنة، قدمَ من العاصمة الغينية كوناكري عبر الحدود الجزائرية. دَخَلَ سليمان الأراضي التونسية -عبر مدينة القصرين- في الليلة التي أذاع فيها رئيس الجمهورية بلاغ 21 فيفري 2023 حول ظاهرة الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء. في الوقت الذي كان فيه رئيس السلطة التونسية ينتقي معجمه العنصري بعناية فائقة، ليتّهم المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء بالإجرام ومخالفة قوانين البلاد والضلوع في مخطّط إجرامي لـ "تغيير التركيبة الديموغرافية للبلاد" وطمس هويتها العربية والإسلامية. كان سليمان يتّجه نحو مدينة صفاقس بحثا عن مكان آمن يأويه، ويُقوّي الأمل في الحصول على عمل يجني منه أموالا يدفعها للمهرّبين من أجل عبور الحدود البحرية التونسية نحو السواحل الإيطالية.

وصَلَ سليمان إلى صفاقس في الوقت الذي بدأت فيه المدينة تستعدّ لسيناريو الحصار والاقتلاع، وتُطوّر علاقة عدائيّة عنيفة ضدّ المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذين تحوّلوا بسرعة من مهاجرين غير نظاميين يَجري استغلالهم في حضائر البناء والمزارع وتنظيف المنازل، إلى خطر يهدّد "الهوية التونسية" و"ناقلين للأمراض الخطيرة" و"مستوطنين" يريدون افتكاك المدينة من أهلها ومُزاحمة سكانها في المؤونة والشغل. كما جَرَى تحميلهم مسؤولية الوضع "الجمالي" في المدينة، التي تعيش صراعات ضدّ التلوّث وتراكم النفايات قبل سنوات من وصول المهاجرين إليها.

شهادة سليمان المُلاحق تحت الهتافات المنادية بـ"الرّحيل" وصفّارات سيارات الشرطة والقذف بالقوارير وإشهار الهراوات والأسلحة البيضاء، تُشبه الكثير من الحكايات الأخرى التي وثّقها المعتدون أنفسهم على مواقع الفايسبوك والإنستغرام والتيك توك. شَكّل أوّل جويلية 2023 بداية المحنة الفعليّة للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تحوّلت الخطابات العنصرية الافتراضية التي تُروّج في المجموعات والصفحات الفايسبوكية وفي الجلسات الضيقة إلى حركة في الميدان. وقد تميّزت هذه الحركة بالقدرة على تحديد أماكن تواجد المهاجرين بدقّة وتوثيق الاعتداءات من أجل توسيع دائرة انتشارها في كل الأحياء، ثم السطو على الممتلكات والأمتعة والأموال التي تركَها المطاردون قسرًا من مأواهم في اتجاه الصحراء الليبية والحدود الجزائرية. ومن نجا من حملة ترحيل هؤلاء -وهو ترحيل أشرفت عليه السلطات التونسية-، تلقّفته حدائق وسط المدينة، ليجد نفسه عرضةً لفصول جديدة من المحنة: بلا مأوى ومن دون أموال وتحت رقابة أمنيّة مشدّدة. وقد لخّصَ سليمان الذي نجا من "حافلات الترحيل" هذا الوضع الجديد قائلا: "دون أموال الجيب القليلة، كانت الحياة قاسية جدّا علينا في العراء. لم تترك لنا الأحداث الثقيلة سوى التفكير في عبور البحر مهما كان الثّمن. ولكنني رغم ذلك، أعتقد أنني كنت محظوظا لأنني وجدت أشخاصًا طيّبين من تونس ساعدوني كثيرا".

أواخر شهر جويلية 2023 -أي مع بداية خفوت حملة العنف- بَدَت المدينة وكأنّها تجرّ وراءها غبار معركة طويلة لم تُحسَم نتائجها بعد. وقد جاءتْ المعطيات والشهادات التي قُمنا بتوثيقها في الفترة التي تلت الأحداث (أواخر شهر أوت وبداية شهر سبتمبر 2023) لتُشير إلى أن الحملة العنصرية لم تكن فقط مجرّد هيَجان هوياتي عابر وإنما اشتغلتْ كبِنية، وتَكوَّنَ خطابها العدائي من داخل نسيج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المدينة. وقد أعطتها الخطابات اليمينية المتطرفة (الرئيس قيس سعيد والحزب الدستوري الحر والحزب القومي التونسي) والمجموعات والصفحات الفايسبوكية (حملة سيّب الترتوار، صفحة sfax centre ville) والإعلام المحلي (إذاعة صفاقس الجهوية العمومية) والمنظمات المهنية (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة) دفعًا هائلا وزوّدتها بالغطاء الإيديولوجي وكل أنواع الحجج والشائعات المؤسِّسَة لعداء المهاجرين ونبذهم. وعليه، أسهم هذا الخطاب في خلق "شعور عام" مُضَلَّل ومُوَجَّه، نجح في تضييق جهود التضامن والمساعدات الإنسانية التي قام بها ناشطات ونشطاء حقوق الإنسان وعدد لا بأس به من سكان المدينة، الذين اضطرّوا في معظم الأحيان إلى التخفي وتأمين المساعدات تحت التهديد بالعنف والتشهير.

رحلة المُطَارَدين من "غيتوهات" في الأحياء الشعبيّة إلى حدائق وسط المدينة

صبيحة الثلاثاء 04 جويلية 2023، تنَاقَلتْ العديد من وسائل الإعلام التونسية خبر مقتل شاب تونسي ليلة الاثنين 03 جويلية 2023 على يد مهاجرين غير نظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء في منطقة ساقية الداير بمدينة صفاقس، وهي منطقة معروفة بتواجد مكثف للمهاجرين. واعتُبِرَت هذه الحادثة المأساوية قادحًا لاتّساع موجة العنف والعداء ضد المهاجرين، رغم أن أحداث الاعتداء على المهاجرين والتحريض ضدّهم سبقت حادثة القتل، إذ شهدت مدينة الربض وسط صفاقس هجوما على منزل للمهاجرين يوم الأحد 02 جويلية 2023، وإضرام النار في واجهته الأمامية.

قال ياسين غرسلاوي، قاطن بمدينة صفاقس وناشط سياسي، للمفكرة القانونية: "طيلة الأشهر الفارطة كانت هناك حوادث عنف صغيرة سابقة. سوّاق التاكسي أعلنوا حملة من أجل عدم نقل المهاجرين، وقبلها صراعات في بعض الأحياء الشعبية في طريق منزل شاكر وحي الأنس تدخّل فيها الجيش بين مجموعات المهاجرين و"أولاد الحْوِم".[2] وأيضا صراعات داخل المهاجرين أنفسهم". وبخصوص اتّساع رقعة العنف ضد المهاجرين أضاف الغرسلاّوي: "المدينة أصبحت مسرحًا للإشاعات التي تُشير إلى عنف من طرف المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، وشيئا فشيئا أصبحت هناك مبادرات ذاتية لطرد المهاجرين من مساكنهم والقيام بتوثيقها وبثها مباشرة على منصّات التواصل الاجتماعي. وفي الأثناء لم تتدخل قوات الأمن. كبُرت كرة الثلج في ظلّ عدم ردع الدّولة".

حظيَت حادثة مقتل الشاب التونسي البالغ من العمر 41 سنة بتعتيم إعلامي، واكتفَى الناطق باسم محكمة صفاقس الأولى فوزي المصمودي بالإشارة إلى إيقاف ثلاثة مشتبه بهم من المهاجرين في ارتكاب الجريمة[3]، من دون توضيح أسبابها وملابساتها. وهذا التعتيم اعتبره جلّ الناشطات والنشطاء الذين تحدثنا إليهم أنه كان "مقصودا" للتغطية على ارتباط الجريمة بشبكات "الحرقة"[4]، والدور الذي لعبه إخفاء الحقيقة عن أهالي الضحية والرأي العام المحلي في توسيع دائرة العنف والكراهية.

في الوقت الذي بدأت فيه مقاطع الفيديو المُبتهجة بطرد مهاجرين من منازلهم والسّطو على ممتلكاتهم تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، كان رئيس الجمهورية يَعقد اجتماعا أمنيّا مع وزير داخليّته وعدد من القيادات الأمنية يوم 04 جويلية 2023، نشَرت إثره الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية بلاغا ورد فيه "تَنَاولَ اللقاء خاصة الوضع بمدينة صفاقس إثر العملية الإجرامية التي جدّت مساء يوم أمس حيث أكّد رئيس الجمهورية أن تونس دولة لا تقبل بأن يقيم على أرضها إلا وفق قوانينها كما لا تقبل بأن تكون منطقة عبور أو أرضا لتوطين الوافدين عليها من عدد من الدول الإفريقية، ولا تقبل، أيضا، أن تكون حارسةً إلا لحدودها".

في هذا السياق، قالت بسمة أم الزين، مسؤولة بالفرع الجهوي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بصفاقس للمفكرة القانونية: "تمَّ إخراج المئات من المهاجرين من منازلهم. تلقّينا العديد من الإشعارات بوجود حالات عنف مُورِست ضدهم. تراكَم الغليان في الأحياء الشعبية في ظل غياب الدولة، وانطلقَ التجييش مع ارتفاع أعداد المهاجرين. والخطاب السّياسي أعطى الضوء الأخضر لكل أشكال العنصرية والعنف".

وأضافت أم الزين: "هناك تحريض عفويّ يقتات من سرديّة تقول أنّ المهاجرين قاموا بالاستحواذ على مواطن شغل السكان المحليين، وأنّهم ساهموا في غلاء المعيشة. وهناك تحريض مُنظّم مارسته شبكات "الباندية"[5] والجريمة من أجل السطو على أموال المهاجرين غير النظاميين التي ادّخروها من أجل العبور إلى السواحل الإيطالية".

قبل بداية أحداث الطرد الجماعي من الأحياء الواقعة على تخوم المدينة، شكّلت هذه المناطق الحاضنة لكلّ أشكال الهشاشة الاجتماعية ملاذا للمهاجرين غير النظاميّين. وتميّزت هذه الأحياء بضعف الارتباط بالخدمات العمومية (الصحة، النقل، التعليم، التهيئة العمرانية، شبكات التطهير، إلخ) وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجريمة والهجرة غير النظامية نحو أوروبا. وفي دراسة سوسيولوجية لأحد الأحياء الشعبية في مدينة صفاقس، أشار فؤاد الغربالي إلى ظاهرة المعاناة الاجتماعية في المعيش اليومي لشباب تلك الأحياء، التي وصفها قائلا: "تتضح تجربة "المعاناة الاجتماعية" من خلال الشعور الدائم بالضيق لدى مستجوبين عدة، إذ كثيرا ما يتحدّثون عن وضعيتهم بإحساس يشوبه الألم، فيرى جلهم أنهم "منسيون" من جانب الدولة ومن جانب السياسيين الذين لا يذكرونهم إلا في أثناء الانتخابات، بل إنّ وضعهم يُساهم في وصمهم واستبعادهم يوميّا من أماكن الترفيه، ويجعلهم موضوع شكّ دائم عند السلطة الأمنية".[6]

في هذه الأحياء استقرّ أغلب المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء. وكانوا يَسكُنون في منازل جماعية ويزاولون مهنا هامشية. في هذا السياق، لاحظ الناشط ياسين غرسلاّوي: "تعرّضَ المهاجرون للكثير من الاستغلال والابتزاز والعمل بأسعار رخيصة، لذلك اضطرّوا إلى البحث عن التضامن بينهم، وأصبحوا يعيشون في شكل مجموعات، وهو ما جعلهم مرئيين كمجموعة".

انتشرتْ داخل أحياء المدينة سردية تقول بأن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصّحراء أصبحوا ينافسون اليد العاملة المحلية ويشكلّون تهديدًا بارتفاع نسب البطالة.

قالت مريم بريبري، قاطنة بمدينة صفاقس وناشطة حقوقية، للمفكرة القانونية: "تمّ تصوير المهاجرين في بعض الأحياء أنهم منافسون لليد العاملة المحلية. جرى استغلال وضعيتهم الهشة من أجل إعطائهم أجورًا زهيدة، وعَمدَ بعض أصحاب المصانع في الحيّ الذي أقطن فيه إلى طرد عاملات محليّات واستبدالهم بعمال مهاجرين من أجل جني المزيد من الأرباح. وهذا السلوك الانتهازي خلقَ تناقضا بين العمال المحليين والعمال المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء".

وفي السياق نفسه، أفاد عيادي العمري، قاطن في مدينة صفاقس وناشط سياسي، للمفكرة القانونية: "شبكة الاستغلال الاقتصادي التي تتركّب من أصحاب أعمال وملاك عقاريين وباندية ووسطاء ومهرّبين، والتي تترابط في شكل علاقات معقدة، كانت متواطئة في التحريض على العنف والكراهية بعد أن عَمدَت إلى كل أشكال الاستغلال اللاإنساني للمهاجرين التي وصلت إلى حدود القَنَانة عبر التشغيل القسري للمهاجرين دون أجور مقابل توفير السكن فقط، لأن هذه الشبكة استشعرت في المدّة الأخيرة تهديدا من طرف الدولة أو الأهالي. والعنف مارسته فئة قليلة لا تتجاوز ـ5 بالمائة في الأحياء الشعبية، وهي مرتبطة بشبكة الاستغلال التي حدّثتك عنها". وأضاف العمري قائلا: "تمّ التضحية بالحلقة الأضعف في الصراع الاجتماعي، التي يُمثلها المهاجرون، ودفعهم نحو ظروف أكثر قسوة في العراء دون مأوى. فأصبحوا غير قادرين على العمل لأنه لم يعدْ هناك من يقبل بتشغيلهم. تم إخراجهم ببساطة من الدورة الاقتصادية في المدينة".

وبخصوص سردية منافسة المهاجرين لليد العاملة المحلية، أشار الناشط ياسين غرسلاّوي إلى أن "المهن التي اشتغل فيها المهاجرون هي بالأساس حضائر البناء والفلاحة وقلّة قليلة منهم تشتغل في المقاهي والمطاعم، وهي مهن عادة ما يَعزف عنها شباب المدينة حتى قبل مجيء المهاجرين إليها، نظرا لظروف الاستغلال التي تُحيط بهذه المهن. ولكن الناس عموما عند وقت الأزمات مُحتاجة لعدوّ تحمّله مسؤولية الأزمة التي تعيشها".

مع بداية حملة العنف والطرد الجماعي، بدَا أن سرديّة العداء والكراهية انتصَرَت على كل محاولات التعاون الإنساني وعقلنة ظاهرة الهجرة وفهم أسبابها، وجرى التعامل في الكثير من الأحيان مع المهاجرين بوصفهم "غرباء غير مرغوب فيهم"، رغم أن الكثير منهم حاولوا الاندماج في المجتمع وبناء علاقات جديدة، وارتياد أماكن ذات قداسة اجتماعية على غرار المساجد. ولكن خلال تلك الأحداث، أكّد الكثير من النشطاء الذين تحدثنا إليهم أنه تم الاعتداء على المهاجرين أمام المساجد، وأصبحوا موضع تندّر في مواقع التواصل الاجتماعي. وعلاوة على عامل اللغة والثقافة وعدم رغبة فئة لا بأس بها من المهاجرين في الاستقرار بالمدينة -وهي عناصر ساهمت في هشاشة الاندماج في المجتمع المحلي- فإن الدولة بترسانتها التشريعية وأجهزتها الأمنية والإدارية وخطابها السياسي العنصري، برَزت خلال الأحداث كفاعل كبير ومحدّد في بث العنصرية وإعادة إنتاجها داخل المجتمع وقنواته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

هكذا نفّذَت الدولة استراتيجيات الحصار والإهمال والانتهاكات الإنسانية

طُردَ المهاجرون من مساكنهم تحت مراقبة سيارات الشرطة، وهو ما غَذّى سهولة الاعتداء عليهم والسّطو على ممتلكاتهم طيلة أحداث جويلية وما تلاَهَا. وفي الأثناء، نفّذَت السلطة التونسية عمليّة ترحيلا قسريّا للمئات من المهاجرين نحو الحدود الجزائرية والليبية في ظروف لا تحترم كرامتهم وحقوقهم البشرية.[7] كما ساهم الخطاب الرسمي الذي كرّر فكرة أنهم مهاجرون "غير قانونيين" ولا يحقّ لهم التواجد في البلاد في إشاعة صورة تُفيد بأنهم أشخاص لا يملكون حقوقا، وهكذا يَسهل اضطهادهم دون عقاب أو مساءلة قانونية.

قال أسامة السيالة، قاطن بمدينة صفاقس وناشط حقوقي، للمفكرة القانونية أنه تعرّضَ للاعتقال من قبل قوات الأمن عندما كان بصدد توزيع المساعدات على المهاجرين، وتمّ الاحتفاظ به لساعات قبل أن يتم إطلاق سراحه. وأضاف السيالة: "الخطاب الرئاسي أشاعَ حالة من الإفلات من العقاب، وأعوان الأمن عندما تَرد عليهم إشعارات عنف ضدّ المهاجرين يتعلّلون بأنه لم تصلهم شكايات في مراكز الأمن من المهاجرين أنفسهم. في حين أن المهاجرين غير النظاميين لا يقدّمون شكايات خوفًا من سجنهم بتهمة اجتياز الحدود خلسة، وهو المصير الذي لقيَه أثناء أحداث العنف أكثر من 300 مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء، فيهم 08 نساء".

لم يتطوّر التشريع التونسي عموما بخصوص تنظيم الهجرة الوافدة[8]، وخاصة الهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء، وأسّسَ لحالة من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية التي جعَلت هذه الشرائح عرضة للاستغلال وجلّ أصناف الانتهاكات. وخلال أحداث العنف والكراهية التي شهدتها مدينة صفاقس، برَزت أشكال جديدة للاستغلال التي أفرزَتها وضعية الحقوق المسلوبة. قالت خلود مَقني، قاطنة بمدينة صفاقس وناشطة في الجمعية التّونسية للنساء الديمقراطيات، للمفكرة القانونية: "بعد إجبار المهاجرين على الاستقرار في حدائق وسط المدينة دون مأوى، أصبحوا عرضة للعنف والابتزاز. البعض أجّرَ لهم دورات المياه التابعة للبلدية بـ 4 دنانير للشخص الواحد. أصحاب المقاهي رَفَضُوا السماح لهم الدخول لدورات المياه مجانا وطلبُوا منهم أن يدفعوا أيضا. وأبشع صور الانتهاك في تقديري هي منعهم من الوقوف تحت ظلال الأشجار دون مقابل، والبعض من المهاجرين أجبِرُوا على دفع 5 دنانير مقابل الاحتماء بظلال الأشجار من الحرارة. وبعد حرمان الكثير منهم من منازلهم والسطو

على أملاكهم، اضطرّ بعض المهاجرين إلى التسوّل، وهي ظاهرة لم تكن موجودة في صفوفهم".

ساهَمت حالة الإهمال التي تُرِك عليها المهاجرون بعد أحداث العنف في تدهور الأوضاع الصحية للكثير منهم. وقد قالت بسمة أم الزين، ناشطة حقوقية، أنها رافقت الكثير من المهاجرين إلى المستشفى، بعضهم تعرّض لحروق بليغة بسبب محاولة عبور البحر في قوارب حديدية غير آمنة، وبعضهم الآخر يُعاني من أمراض جلدية وتعفّنات بسبب اعتداءات العنف أو العيش في الشارع بعد موجة الطرد من المنازل. وقد لاحظت بسمة أم الزين أن إدارة المستشفى تسمح للمهاجرين بالعلاج عندما يكونوا مصحوبين بنشطاء في المجتمع المدني، ولكن عندما يتوّجهون بمفردهم لا يتم استقبالهم. وفي السياق نفسه لاحظ أسامة السيالة، ناشط حقوقي، أن الإطار الطبي في المستشفيات العمومية ساعد في علاج المهاجرين، ولكن في بعض الأحيان كانت المعاملة قاسية أو رفضت الإدارة مداواة بعض المهاجرين متعللة بوضعيتهم "الغير شرعية"، وقد قال السيالة: "رافقت أحد المهاجرين إلى المستشفى، وكان يعاني من مرض الداء البطني (السيلياك) وكانت حالته تستوجب العناية الطبية، ولكن رئيس القسم بالمستشفى رفض إخضاعه للعلاج مُتعلّلاً بأنه لا يستطيع علاج شخص دون مأوى (sdf)".

بخصوص الموقف الإداري الصحي، قال حاتم الشريف، المدير الجهوي للصحة بصفاقس، للمفكرة القانونية: "لا نَرفض استقبال أيّ مريض مهما كان جنسه أو لونه أو ديانته إما في المستشفيات أو مراكز الصحّة الأساسية، ولكن المشكلة تعلّقت أساسا بالتكفل بأعباء العلاج التي تُصرف من ميزانية الأدوية. المهاجرون الذين استقبلتهم المستشفيات، كانوا بالأساس في قسم الولادات وأمراض أخرى متعلقة بارتفاع درجات الحرارة والإسهال وأمراض جلدية، كما استقبلنا حالات لمهاجرين تعرضوا للعنف".

وقد بثّت الدعاية العنصرية في مواقع التواصل الاجتماعي إشاعة تُشير إلى أن المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء ينقلون الأوبئة ومرض السلّ. وفي هذا السياق، أوضح المدير الجهوي للصحة "أجرِيَ فحص على 60 مهاجرا وتبيَّن أنهم في حالة سليمة. ودعاية نقل الأوبئة لا أساس لها من الصحة. ومرض السلّ أيضا لا علاقة له بقدوم المهاجرين، فهو مرض يتطوّر في العالم بنسبة 4 بالمائة سنويا حسب المنظمة العالمية للصحة، وهو مرتبط عموما بجودة الحياة. ونسبة مرض السّلّ عادية في كامل أنحاء المدينة (15 بالمائة و17 بالمائة في الـ100 ألف ساكن) ونحن في متابعة يومية لهذا المرض عن طريق مركز مقاومة السل بصفاقس".

لم تتعَامل السلطات المركزية والجهوية بجدّية مع الانتهاكات التي تعرّض إليها المهاجرون، بل عملت إلى عزلهم عن أشكال التضامن الحقوقي والإنساني، وتعرّض الناشطات والنشطاء إلى التهديد والتحريض في مواقع التواصل الاجتماعي. قال الناشط ياسين الغرسلاّوي: "أعوان الأمن قاموا بافتكاك رخص سياقة بعض المواطنين الذي نقلوا مهاجرين في سياراتهم بعد أن رفض سوّاق التاكسي نقلهم. وكل من قام بمساعدتهم كان عرضة للمضايقات بشكل أو بآخر". وفي السياق نفسه، قالت ميرا بن صالح، ناشطة في جمعية دمج، للمفكرة القانونية: "تعرّضنا لكل أصناف الشتائم عندما قُمنا بتوزيع بعض المساعدات الغذائية على المهاجرين المتواجدين في حديقة باب الجّبلي، وأصبَحنا عرضة للمراقبة الأمنية أكثر من ذي قبل".

رفَضَت السلطات الجهوية الحضور في جلسة تباحث حول أزمة المهاجرين في المدينة دعت إليها منظمات المجتمع المدني، حسب ما أكدته لنا بسمة أم الزين، ممثلة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وتفاقمت المعاناة الإنسانية للمهاجرين في ظل انحسَار دور المجتمع المدني والسياسي، بسبب المضايقات الأمنية وحملات التحريض الإلكتروني والخوف من عقاب السلطة. إضافة إلى الفراغ الذي يشهده رأس الولاية بعد إعفاء الوالي منذ جانفي 2023، وحلّ المجالس البلدية مستهلّ شهر مارس من السنة الحالية.

محمّد وجدي العايدي، مُحامي ونائب رئيس البلدية السابق، كان مكلّفًا ببرنامج التعاون الدولي بخصوص مسألة الهجرة بين بلدية صفاقس وعديد من المنظمات المحلية والدولية، قال للمفكرة القانونية: "حَاوَلنا في الفترة السابقة أن نضطلع بدور الوساطة والمساعدة وكوّنّا مكتبا للتوجيه والإرشاد حول الهجرة، وخلال جائحة الكورونا أمّنّا المساعدات الصحية والمادية للكثير من المهاجرين غير النظاميين بالتعاون مع بقية الإدارات. ولكن هذا التدخل كان ظرفيا، لأن الحلول المحلية والحقوقية تظل منقوصة في ظل غياب الدولة ولا مبالاتها". وأضاف العايدي: "ظاهرة الهجرة إنسانية وطبيعية لأسباب متعددة ولا يمكن إيقافها والتحكّم فيها من وجهة نظر أمنية وحدوديّة صِرفة. لا بدّ أن نفهمها ونكوّن رؤية وتصور واستراتيجيا رسمية بإشراف من الدولة. ولا بدّ من التعامل مع كل الفاعلين للبحث عن حلول وإجابات تأخذ بعين الاعتبار الاحترام الكلي لحقوق الإنسان وحقوق المهاجرين".

العنصرية الاقتصادية: اتحاد الشغل واتحاد الأعراف لهُمَا نصيب في الحملة

طيلة السنوات الفارطة، شكّلَ المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء الوافدون على مدينة صفاقس خزّانا جديدًا ليد عاملة تشتغل في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والبناء والصناعات التحويلية وتنظيف المنازل وقطاع الخدمات. وكانت هذه المهن حاضنة لكل أشكال الهشاشة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادي. وشكّلَت هذه الأوضاع الشّغلية الوَجه الآخر لصعوبة النفاذ للمسار الإداري الرّسمي البطيء والهش (بطاقات الإقامة) وعقود الشغل الهشة التي تَضع الكثير من العَراقيل أمام المهاجرين، خاصّة من إفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا السياق لاحظ تقرير حول المسح الوطني للهجرة أن الكثير من المستجوَبين من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء دُفِعوا إلى وضع "لانظامي" بسبب هشاشة المسار الإداري الذي لا يضمن لهم حقوقهم، ويسلّط عليهم سيف دفع غرامات مالية باهظة بسبب تجاوز المدة القانونية للإقامة[9]. وفي الصدد نفسه أشارت دراسة لجميعة تونس أرض اللجوء، أن عدد العاملين في القطاع النظامي (الرسمي) من دول إفريقيا جنوب الصحراء لم تتجاوز نسبتهم 04 بالمائة سنة 2018، من جملة الموظفين والعمال الأجانب المسموح لهم سنويا بالعمل في تونس.[10]

قالت روضة العبيدي، رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص، للمفكرة القانونية: "حالات الإتجار بالأشخاص الأجانب، معظمها من الاستغلال الاقتصادي والتشغيل القسري. والهيئة تتلقّى الإشعارات أسبوعيا بخصوص حالات إتجار جديدة، ونقوم بالتنسيق مع جميع المتدخلين سواء المجتمع المدني أو مؤسسات الدولة، التي نُحمّلها مسؤولياتها في نطاق مجالات تدخلها".

ويُذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص، لاحظَت في تقريرها السنوي لسنة 2019 أن "عدد ضحايا التشغيل القسري بلغ 361 ضحية خلال سنة 2019 أي بنسبة 46،6 بالمائة من المجموع العام للضحايا الذي بلغ 1313 ضحية. من بينهم 297 ضحية أجنبية (38 بالمائة من العدد الجملي للضحايا) ومن بينهم 289 حالة من الجنسية الإيفوارية (دولة ساحل العاج)".[11]

هذه الظّروف الاقتصادية والاجتماعية اللاإنسانية كانت غائبة عن خطابات وتصريحات المنظمات المهنية خلال أحداث العنف التي تعرّضَ إليها المهاجرون، وفي مقدّمتها الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. إذ اتّفقت المنظمتان على دعم النزعات العنصرية التي ترعرَعت في المدينة، والاختباء وراء سردية "الانتصار لأهالي صفاقس" على حساب الحقوق الإنسانية للمهاجرين. في عددها الصادر بتاريخ 06 جويلية 2023 (أي تزامنا مع أحداث العنف ضد المهاجرين) نشرت جريدة الشعب (الناطقة باسم اتحاد الشغل) حوارًا مع الكاتب العام الجهوي للشغل بصفاقس، يوسف العوادني، وصفته بـ"الحوار الحدث". وقد استعرض المسؤول النقابي الأول بمدينة صفاقس في هذا الحوار موقف منظمة الشغالين من قضية المهاجرين في صفاقس، إذ تبنّى سردية "الاستيطان" و"الترحيل" التي روّجَتها الخطابات العنصرية المتطرّفة، قائلا: "كانت لهؤلاء الأفارقة تداعيات خطيرة على الوضع المجتمعي في ولاية صفاقس، إذ تعدّدت الجرائم وأصبح استديو الكراء المتوفر لشخصين يقطنه 20 إفريقيا، وصولا إلى الاستهلاك اليومي لمختلف المواد الأساسية المعيشية التي أصبحنا نفتقدها في صفاقس". ويبدو أن المسؤول النقابيّ لا يملك فكرة عن المهن التي يزاولها المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء في المدينة، إذ صرّح قائلا: "جزء منهم يعمل في بعض الاختصاصات المهنية، كما أنهم امتهنوا تجارة أخرى...طبعا تجارة كل ما هو ممنوع في تونس، مثل بيع المشروبات الكحولية". وبخصوص هذه التصريحات، حاولت المفكرة القانونية الاتصال بالكاتب العام الجهوي للشغل بصفاقس يوسف العوادني، أكثر من مرة، ولكنه لم يستجِبْ لطلبنا. قبل أقلّ من ثلاث سنوات من الآن، نشَرَت الصفحة الرسمية للاتحاد العام التونسي للشغل في 02 ديسمبر 2020، صورةً لأمينها العام نور الدين الطبوبي، وهو في صدد توزيع انخراطات نقابية على عمّال من إفريقيا جنوب الصحراء. وكانت الصورة مرفوقة ببيان عبّرَت فيه المنظّمة عن حرصها على "توفير إطار نقابي وقانوني يحمي العمال الأفارقة وغيرهم العاملين بتونس من الاستغلال والعنصرية وضرب حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية". ولكن يبدو أن هذا الموقف اندَرجَ ضمن برنامج عمل مقترح من منظمة العمل الدولية، ولم يَعكس تحوّلا هيكليا داخل منظمة الشغالين بخصوص ملف المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، إذ جاءت أحداث صفاقس لتُثبت انخراط أحد أكبر الفروع الجهوية لاتحاد الشغل في الحملة العنصرية، رغم المساعدات المحتشمة التي حاول الاتحاد الجهوي الدفع بها بعد أن تنامت حملة العنف وأصبحَت تأخذ شكلا مأساويا.

لم يكن موقف الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية متباينًا عن موقف اتحاد الشغل. إذ سبق وأن أشار سليم المرّاكشي، الناطق الرسمي لاتحاد الأعراف في صفاقس، إلى أن وجود المهاجرين يُزعِج متساكني مدينة صفاقس، ونقص المواد الأساسية مرتبط بضغط المهاجرين.[12] وتزامنا مع بداية موجة الكراهية والعنف ضد المهاجرين، أصدر الاتحاد الجهوي بيانا في 04 جويلية 2023 حذّر فيه من "تدفق المهاجرين بطريقة غير قانونية على صفاقس ومن خطر ذلك على السلم الاجتماعي".

وإثر الحملة التي شنتها السلطات الأمنية على الحدائق العامة في مدينة صفاقس منتصف سبتمبر 2023، وقامت بترحيلهم قسرا إلى المعتمديات المجاورة (أساسا معتمديتيْ جبنيانة والعامرة اللتين تبعدان 30 و35 كلم عن وسط المدينة) أصدر اتحاد الأعراف بيانا عبّرَ فيه عن "ارتياحه للحملة التي تم تنفيذها بمدينة صفاقس لتطبيق القانون فيما يتعلق بتدفق المهاجرين غير القانونيين، ويتمنى مواصلة الحرص على ذلك والمتابعة الدائمة لهذه الحالة". وفي الوقت نفسه، أذاع الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة بصفاقس على صفحته الرسمية بموقع فايسبوك بلاغا عبّرَ فيه عن ابتهاجه باستقبال الباخرة السياحية "سترسّو" القادمة إلى صفاقس، التي تقل على متنها 1200 سائح من جنسيات مختلفة، وفي البلاغ ذاته أشار اتحاد الأعراف إلى أنه "جَرَى التركيز على توفير الظروف لتكون صفاقس في حلّة جميلة تليق بتاريخها وحاضرها وحضارتها لاستقبال زوارها يوم 12 أكتوبر".

وتزامنت هذه الاستعدادات لاستقبال الباخرة السياحية مع إجلاء مدينة صفاقس من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، وقد وُصفت هذه الحملة الأمنية العنصرية في بعض مواقع التواصل الاجتماعي وجزء من الإعلام المحلي بـ"حملة النظافة".

1. سليمان هو اسم مستعار لشاب من دولة غينيا. قمنا بتغيير اسمه بطلب منه.
2. أبناء الحوم هو مصطلح دارج في العامية التونسية للدليل على شباب الأحياء الشعبية.
3. تصريح هاتفي للناطق باسم محكمة صفاقس الأولى فوزي المصمودي على إذاعة شمس افم، بتاريخ 04 جويلية 2023.
4. الحرقة مصطلح مستخدم في العامية التونسية للدلالة على "الهجرة غير النظامية".
5. البانديه هو مصطلح مستخدم في العامية التونسية للإشارة في بعض الأحيان إلى "الفتوّات" في الأحياء الشعبية وفي بعض الأحيان للدلالة على "المنحرفين" المُهابين في أحيائهم.
6. فؤاد غربالي. سوسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية (شباب أحياء مدينة صفاقس مثالا)، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، المجلد الرابع، 2016.
7. للوقوف أكثر حول الترحيل القسري للمهاجرين، انظر-ي: مهدي العش: الإبعاد القسري للمهاجرين في الصحراء، جريمة ضد الإنسانية تجابه بالإنكار، موقع المفكرة القانونية 18 أوت 2023.
8. للاطلاع بأكبر تفاصيل حول هذه المسألة، انظر مقال مهدي العش في الملف نفسه.
9. Enquête qualitative. Tunisia Hims. Rapport élaborée par Safa Bassalah .
10. Terre d'asile Tunisie. L'accès au travail des migrants en Tunisie du cadre juridique à la pratique, Mai 2020.
11. التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، 2019.
12. تصريح صحفي للناطق الرسمي باسم الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، سليم المراكش، إذاعة شمس افم 20 جوان 2023.

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية-سبتمبر 2023

الإبعاد القسري للمهاجرين في الصحراء:
جريمة ضدّ الإنسانيّة تُجابه بالإنكار

مهدي العش

–

منذ 8 سنوات، انتظر العالم صورة آلان كردي كي يتفطّن، ولو لوهلة، إلى معاناة طالبي اللجوء السوريّين عبر البحر. في صيف 2023، جاءتْ صورة فاتي دوسو وابنتها ماري، متوفّيتين عطشا وجوعا في الصحراء التونسيّة- الليبيّة، لتهزّ الضمائر. عرّت هذه الصورة بشاعة عنصريّة الدولة في وجه المهاجرين من جنوب الصحراء، بعد أسابيع من الإنكار الرسمي لما جاء في تقارير المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام خصوصا الأجنبيّة، وادّعاء الرئيس قيس سعيّد أنّ "تونس تعطي دروسا في التعامل الإنساني مع المهاجرين".

تهاطلت بعد ذلك الصور والفيديوهات والشهادات، مع اكتشاف ما لا يقلّ عن 27 جثّة في الحدود الليبية، وجثّتين على الأقلّ في الحدود مع الجزائر، وإنقاذ عشرات في وضعيّة صعبة، وقع ترحيلهم قسرا خصوصا من صفاقس بعد موجة الاعتداءات العنصريّة ضدّ المهاجرين التي بدأت في نهاية جوان، واشتدّت بشكل وحشيّ في بداية جويلية بعد سقوط ضحيّة تونسيّة، عبر تعنيفهم وسرقتهم وتهشيم ممتلكاتهم واحتجازهم في ظروف مهينة. تتفق جلّ التقارير والشهادات على ترحيل ما بين 1200 و2000 مهاجرا من صفاقس حينها إلى الحدود الليبيّة أو الجزائريّة، من دون ماء ولا غذاء، في ظروف مناخيّة قاسية للغاية، بعد تعنيفهم وافتكاك أو تهشيم هواتفهم وتمزيق جوازات سفر النظاميين منهم. فضلا عن المئات الذين هربوا من المدينة في اتجاهات مختلفة. ورغم إنقاذ مجموعات بعد ذلك بأيام وإعادة إيوائهم، أو بالأحرى احتجازهم، في عدد من المراكز بمساعدة منظمات دوليّة، إلاّ أنّ عددا آخر بقي يواجه مصيره المحتوم، في حين تواصلت في الوقت نفسه، حسب شهادات متواترة، عمليّات الطرد القسري في الصحراء، على الأقلّ حتى بداية أوت.

اختبأت السلطة وراء سياسة الإنكار ونظرية المؤامرة وتخوين المنظمات الحقوقيّة، وصولا إلى تهديد من يحاول إيواء المهاجرين أو يقترب من المناطق المغلقة لإنقاذ العالقين، بعنوان احتكار منظمة الهلال الأحمر "لعمليات الإحاطة الإنسانيّة بمن ما زالوا عالقين في الحدود". تواصل الإنكار الرسميّ على لسان الرئيس قيس سعيّد ووزير الداخلية كمال الفقيه، حتى بعد بيان خبراء الأمم المتحدة وبعد انتشار الشهادات الحيّة والموثّقة. وانضافت إليه سياسة اتصاليّة بائسة تظهر أعوان الأمن وهم يقدّمون المساعدات للمهاجرين، وصولا إلى إعلان "إخلاء المنطقة الحدوديّة العازلة". وقد تم هذا الإعلان بعد جلسة بين وزيريْ الداخلية التونسي والليبي انعقدت بعد أكثر من شهر، وأفضت إلى قبول كلّ دولة مجموعة من العالقين. شعبيّا، لا يبدو أنّ ما حصل نال ما يستحقّه من اهتمام واستنكار. حتى المجتمع الحقوقي بقي إلى حدّ بعيد تحت أثر الصدمة، بالرغم من الجهد المبذول في الإغاثة الإنسانيّة.

هذا المقال يدافع على فكرة قد تبدو صادمة، وهي أنّ الإبعاد الجماعي القسري للمهاجرين من جنوب الصحراء، يمكن تكييفه كجريمة ضدّ الإنسانيّة على معنى القانون الجنائي الدولي. لا نسعى فقط من خلال ذلك لشدّ الانتباه إلى فداحة ما حصل، حتى بالمقارنة مع جرائم أخرى تحصل يوميّا ضدّ المهاجرين في العالم وسط حالة من التطبيع العامّ، ولكن أيضا للمساهمة في المجهودات الرامية لاعتماد القانون الجنائي الدولي لمحاسبة السياسات الإجراميّة ضدّ المهاجرين. ويؤمل من ذلك القطع مع حالة الإفلات من العقاب واستباحة أجساد من أصرّوا على ممارسة حقّهم الإنساني في التنقّل. فهذا النقاش مهمّ لتذكير من يتورّط في هذه الممارسات، بدءا برأس السلطة نفسه، بأنّه ليس في مأمن تماما من الحساب. فالجرائم ضدّ الإنسانية لا تسقط بمرور الزمن، ولا ترتبط محاسبتها بمكان اقترافها. لا يقلّل ذلك في شيء من مسؤوليّة سياسات تصدير الحدود الأوروبيّة، التي تفضّل استخدام تونس وغيرها من دول الجنوب، في إطار سياسة "المناولة"، لإبعاد شبح المهاجرين والقيام بالمهامّ القذرة بدلها. ولا من مسؤوليّة الجاريْن الليبي والجزائري في المأساة الأخيرة. وإنما على العكس، قد يكون القانون الجنائي الدولي الوسيلة القانونيّة الأنجع إزاء تحويل أرواح المهاجرين للعبة تتقاذفها "السيادات".

إزاء خطاب تجريم الهجرة، الذي تفرضه دول الشمال وتجترّه السلطات التونسيّة باسم "تطبيق القانون"، قد يكون مفيدا أن نذكّر بأنّ الجريمة الحقيقيّة، بل أبشع الجرائم، هي في تعامل الدّول معهم، سواء مباشرة أو بالوكالة، انطلاقا من النموذج المأساوي الذي حصل في تونس.

القانون الجنائي الدولي كأداة لحماية المهاجرين؟

قد يبدو إقحام القانون الجنائي الدولي في جرائم الدول ضدّ المهاجرين مفاجئا، فهو في الانطباع العامّ يرتبط بالحروب. ولم يأت هذا الانطباع من فراغ، حيث أنّ صياغة القانون الجنائي الدولي كانت، على الأقلّ إلى حدود نهاية القرن العشرين، على مقاس الحروب وفظاعاتها وأطرافها. لكنّ مجاله لا يقتصر على وضعيّات الصراع المسلّح، داخليّا كان أم دوليّا. فالجريمة ضدّ الإنسانيّة تتميّز بانطباقها أيضا زمن السلم. يظهر ذلك من خلال معظم تعريفاتها القانونيّة، وصولا إلى ميثاق روما لسنة 1998 الذي بعث المحكمة الجنائيّة الدولية، وانخرطت فيه تونس سنة 2011 بفضل الثورة. فقد نزع ميثاق روما نهائيّا الرابط المفترض بين الصراع المسلّح والجريمة ضدّ الإنسانيّة[1]. هذه الأخيرة هي بذلك أوسع نطاقا من جرائم الحرب، ولكنّها في الوقت ذاته أضيق منها، حيث أنّ شروطها صعبة التحقّق. خصوصيّتها، هي أنّها تنزع الإنسانيّة تماما عن ضحاياها، وبالنتيجة أيضا عن مرتكبيها[2].

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة محاولات لاستعمال القانون الجنائي الدولي، وبالتحديد صنف الجرائم ضدّ الإنسانيّة، لمحاسبة الجرائم الحاصلة ضدّ المهاجرين. من ذلك الشكاية المقدّمة في 2014 ضدّ السياسات الأسترالية إزاء طالبي اللجوء، عبر تجميعهم في مركز احتجاز في ناورو، والتي انتهت في 2020 إلى رفض المدعي العامّ لمحكمة الجنايات الدولية اعتبارها جريمة ضدّ الإنسانيّة، مع الإقرار بأنّها من المعاملات القاسية واللاإنسانيّة والحاطّة من الكرامة. كذلك محاولات بعض المنظمات الحقوقيّة والمحامين تتبّع السياسات الأوروبية في مجال الهجرة بوصفها جريمة ضدّ الإنسانيّة، بتسببها المباشر في موت الآلاف في المتوسط، ومسؤوليتها عمّا يحصل في ليبيا من جرائم ضدّ المهاجرين والتي اعتبر مكتب المدعي العامّ، في سياق آخر لا يشمل الدور الأوروبي فيها، أنّها ترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانيّة. ما يهمّنا هنا ليس مقارنة تعامل الدولة التونسيّة مع المهاجرين بما يحصل في ليبيا أو الجزائر، رغم تشابه الأساليب، وإنما انطباق مفهوم الجريمة ضدّ الإنسانيّة على الممارسات الرسمية التونسية في صيف 2023.

فقد ظهر مفهوم "الجريمة ضدّ الإنسانيّة" بعد الإبعاد الجماعي للأرمن في الدولة العثمانيّة إبان الحرب العالميّة الأولى إلى الصحراء السوريّة، حيث مات الكثيرون منهم جوعا وعطشا. وإن كانت المقارنة لا تجوز لجهة نطاق الجريمة وعدد ضحاياها، فإنّ ما يهمّنا هو أنّ الإبعاد القسري ظلّ، مع تطوّر وتوضح المفهوم في العقود الموالية، من بين عناصرها. حيث ينصّ ميثاق روما في المادة 7، على الأفعال التي تشكّل جريمة ضدّ الإنسانيّة متى "ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم"، ومن بينها "النقل القسري للسكان". وإذا كان هذا الفعل هو الأوضح في تكييف الإبعاد الجماعي للمهاجرين في صيف 2023، إلاّ أنّ ذلك لا يعني إقصاء انطباق بقيّة الأفعال التي تتضمّنها المادّة 7، ومن بينها القتل (عبر إلقاء المئات في الصحراء في تلك الظروف المناخيّة) والاختفاء القسري للأشخاص و"السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية"، وبالأخصّ "اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية...".

الإبعاد القسري الجماعي

لئن كانت صورة فاتي دوسو وابنتها الأكثر انتشارا ورمزيّة، إلاّ أنّها تمثّل حالة خاصّة من بين الضحايا. فقد طُردت فاتي مع زوجها باتو وابنتهما من مدينة بن قردان الحدوديّة بعد دخولهم من ليبيا، ليجدوا أنفسهم يقاسمون مأساة مجموعات المرحّلين قسرا من صفاقس. وقد كان فاتي وباتو يقيمان في ليبيا منذ 7 سنوات، وهناك تعرّفا وأنجبا ابنتهما ماري، وبعد اليأس من تحقيق حلم الهجرة إلى أوروبا بعد خمس محاولات فاشلة، قرّروا الذهاب إلى تونس على أمل تسجيل ماري في المدرسة. يروي "باتو" كيف تمّ تعنيفهم وافتكاك وثائق هوياتهم وتهشيم هواتفهم من قبل أعوان الأمن التونسيين، قبل أن ينقلوا إلى مكان صحراوي قاحل ليُجبَروا، تحت تهديد السلاح، على عبور الحدود مشيا في اتجاه ليبيا.

الوضعية مشابهة في الحدود مع الجزائر، حيث أثبتت دراسة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة حول مركز احتجاز "وادي المغطى"، وهي منطقة صحراويّة قاحلة بعيدة عن كلّ المرافق الحياتيّة، أنّ الغالبيّة الساحقة من العالقين هناك إمّا جلبوا من صفاقس، وقد كانوا يقيمون فيها منذ سنوات ومن بينهم من دخل تونس بطريقة نظاميّة، أو من ولاية قفصة، الحدوديّة مع الجزائر، بعد أيام أو أسابيع من دخولهم التراب التونسي مشيا على الأقدام[3]. يؤشر ذلك إلى أنّ حملة الطرد الجماعي من صفاقس تزامنت مع تشديد مطاردة الواصلين حديثا في المناطق الحدوديّة، باعتماد الأساليب ذاتها.

لا يشترط مفهوم الإبعاد القسري "إقامة" لمدّة معيّنة، وإنّما فقط "التواجد"[4]، بما يمكن أن يشمل مبدئيا كلّ الضحايا. إذ لا يتعلّق الأمر بإرجاع وافدين في الحدود، وإنّما بطرد مجموعات دخلت التراب الوطني، بقطع النظر عن كيفيّة وصولها، وذلك بطريقة جماعيّة وقسريّة ووحشيّة، مع تعريضهم لخطر الموت عطشا وجوعا. يبقى أنّ إبعاد سكّان مستقرّين منذ مدّة بناء على لون بشرتهم أو جنسياتهم بمثل هذه الطريقة، يكتسي خطورة خاصّة. فقد شملت الحملة أشخاصا يقطنون منذ سنوات ويشتغلون في مدينة صفاقس بالأخصّ، مثل السوداني هيثم، الذي اشتغل لأكثر من سنة في قطاع البناء قبل أن يعتقل من مكان عمله ويلقى به في الحدود الليبية، أو "كلفين"، النيجيري الذي وصل مع أخيه منذ سنة واشتغلا أيضا في البناء، والذي ألقي به هو الآخر على الحدود التونسية الليبية وظلّ هناك لأسابيع مع مجموعة من 150 مهاجرا، ولم يستطع العودة بفعل تهديد أعوان الأمن التونسيين بإطلاق النار.

ولكنّ الشرط الذي يحتاج نقاشا، والذي يتعلّل به الخطاب الرسمي التونسي بالتوازي مع إنكاره الإبعاد الجماعي، هو مشروعيّة وجود الضحايا في المنطقة التي يقطنون فيها. "المشروعيّة"، حسب إجماع الشراح، لا يمكن أن تقيّم فقط بالنظر إلى القانون الداخلي لكلّ دولة، لأنّ ذلك يفقد مفهوم الإبعاد القسري في القانون الجنائي الدولي أيّ فائدة[5]. فالقانون التونسي في مجال إقامة الأجانب، والسياسات العموميّة العنصريّة في هذا المجال، تجعل من الصعب حتّى على من دخل بطريقة نظاميّة، أن يبقى في وضعيّة قانونيّة، مهما سعى لذلك. عدم امتلاك بطاقة إقامة لدى الضحايا لا يعني تاليا إقصاء هذا الشرط. الأهمّ، هو أنّ ترحيل المتواجدين بصفة غير نظاميّة، وبغضّ النظر عن مخالفته الأصليّة لمبدأ حريّة التنقّل، يجب أن يحترم جملة من الشروط في القانون الدولي. أهمّها أن يتمّ وفق إجراءات منظّمة، حالة بحالة، بقرارات قضائيّة، وبطريقة نظاميّة في المعابر الرسميّة، وليس بطريقة جماعيّة، وحشيّة، عنيفة، في الصحراء بما يعرّض الضحايا إلى خطر الموت عطشا وجوعا. كما يكون الترحيل بطريقة نظاميّة في اتجاه الدولة التي ينتمي إليها كلّ مهاجر، وليس بدفعهم عبر الحدود الصحراويّة إلى مكان يواجهون فيه خطر الاسترقاق والتعذيب والقتل. فضلا عن أنّ عمليات الإبعاد الجماعي انتهكت مبدأ "عدم الإعادة القسريّة" في القانون الدولي، خصوصا وأنّ عددا هامّا ممن تمّ إبعادهم إلى الحدود، هم من طالبي اللجوء، ومنهم السودانيّون الهاربون من الحرب. يمكن أن نستنتج إذا أنّه، بغضّ النظر عن وجود عدد من الضحايا في وضعيّة قانونيّة حسب منظمة هيومن رايتش واتش، فإنّ عمليّة الإبعاد تمّت بطريقة غير شرعيّة، ولم تتّبع إجراءات قانونيّة ولم تقم على معاينة الملفات بشكل فردي، وإنّما اعتمدت معيار لون البشرة والانتماء إلى دول جنوب الصحراء، فضلا عن طريقتها الوحشيّة. ينضاف ذلك إلى الإعتداءات الجنسيّة على النساء والطفلات، وظروف الاحتجاز والإبعاد التي ترتقي حسب المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب إلى ممارسات تعذيب والتعامل اللاإنساني والمهين. بل أنّ الإصرار على تهشيم هواتف الضحايا، ثمّ تعجّب الرئيس من امتلاك بعضهم لشرائح هاتف، دليل على أنّ الهدف كان دفعهم إلى الموت من دون ترك الفرصة لهم لطلب النجدة.

سياسة دولة إجراميّة

يبقى أنّ تكييف الجريمة ضدّ الإنسانيّة لا يرتبط فقط بالأفعال، وإنما بالأخصّ بسياق اقترافها. إذ ينصّ الميثاق على أنّ عبارة "هجوم موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين" تعني "نهجا سلوكيا يتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها (...) ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، عملا بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزا لهذه السياسة". ذلك ما يميّز بين الأفعال الإجراميّة المعزولة، مهما كانت شنيعة، والجرائم ضدّ الإنسانيّة. بل أنّ فلسفة الأخيرة قامت على أنّ أقسى الجرائم، هي تلك التي يرتكبها طرف منظّم، يمتلك كلّ وسائل القوّة، ضدّ الفئات الأكثر عزلة وضعفا وهشاشة التي كان يفترض فيه أن يحميها[6]. هي تلك التي تحوّل عقلانيّة الجهاز البيروقراطي إلى آلة دمويّة تلغي الإنسانيّة داخلنا، وتشتغل وفق "تفاهة الشرّ" كما شرحتها حنّة أرندت.

لا تطرح عبارات "هجوم" و"مجموعة من السكان المدنيين" إشكالا. فالأولى تشمل أيّ "عمليّة" أو "حملة" أو "نهج سلوكي"، في حين لا يشترط الثاني سوى الطابع الجماعي وغير العسكري للضحايا المستهدفين. بل أنّ وجود ميزة تجمع بين الضحايا مثل لون البشرة أو الانتماء إلى جنسيات من جنوب الصحراء، هي قرينة إضافيّة على توفّر الشرط[7]. لذلك سنركّز على شرط "سياسة الدولة"، ومن خلال استعراض الوقائع والأرقام، سيظهر طابع الهجوم واسع النطاق أو المنهجي.

ليس هنالك من شكّ حول طبيعة الطرف المسؤول عن عمليات الإبعاد القسري. فالمسؤوليّة تعود مباشرة للدولة التونسيّة. لا يغيّر من ذلك الإنكار الرسمي، أمام تواتر الشهادات من الضحايا. بل أنّ أحد نوّاب صفاقس في برلمان الرئيس، معز برك الله، أقرّ في تصريح لوكالة تونس-افريقيا للأنباء بترحيل 1200 مهاجرا من صفاقس إلى المناطق الحدودية مع ليبيا والجزائر، بين 28 جوان و5 جويلية، بالتنسيق بين المصالح الأمنيّة في إدارة إقليم صفاقس وأقاليم المناطق الحدوديّة. ويتقاطع التصريح مع شهادات الضحايا حول إيقافهم ونقلهم قسرا من قبل أعوان الأمن التونسيين في حافلات، قبل إلقائهم في الصحراء. يؤكّد ذلك أنّ الأمر لا يتعلّق بممارسات ميليشيات تحرّكت لوحدها، وإنّما بعمل رسمي للدولة عبر أجهزتها المسلّحة. كما يظهر معه الطابع المنهجي وواسع النطاق، ليس فقط من خلال عدد الضحايا ولكن أيضا لتواصل العمليّة بشكل يومي طيلة أكثر من أسبوع، ثمّ بشكل منقطع لأكثر من شهر. إذ تعدّدت الشهادات لمهاجرين تعرّضوا للعملية ذاتها، مثل الغيني جوليان، الذي يروي كيف أوقف في صفاقس يوم 22 جويلية، ليجد نفسه بعد 5 ساعات في الحدود الجزائرية. كذلك الممرضة السودانيّة تفاؤل عمر، وهي حامل، التي أوقفت مع زوجها آدم في نهاية جويلية في مقرّ إقامتهما في جرجيس وألقي بهما في الصحراء ضمن مجموعة من السودان والسنغال وغانا ومالي بعد افتكاك هواتفهم جميعا وتعنيف الرجال منهم.

يعني ذلك أنّ مسؤولية الدولة ليست فقط سلبيّة، إزاء عدم نجدة مهاجرين عالقين في الصحراء، كما حصل مع الجثث التي عُثر عليها في جبال القصرين في ماي الماضي. كما لا يتعلّق الأمر فقط بعدم تحمّل مسؤولية حماية فئات هشّة في وجه الاعتداءات العنصريّة ضدّهم. فالدولة هي التي اقترفت مباشرة الاعتداء، تطبيقا لسياسة وأوامر مركزيّة. ولئن كانت مسؤولية السلط الجهوية كافية لتحقيق شرط "سياسة الدولة"[8]، فإنّ شغور مركز الوالي عن الجهة منذ أشهر، وطبيعة النظام السياسي الموغل في الحكم الفردي، والتنسيق مع الولايات الحدوديّة، والخطاب الرسمي المعلن للرئيس سعيّد، جميعها أدلّة واضحة على المسؤوليّة المباشرة للسلطة المركزيّة في ما حصل. خصوصا وأنّ إبعاد المهاجرين إلى الحدود حصل مرّات عديدة في السنوات الفارطة، بأعداد ونسق أقلّ وفي ظروف أقلّ وطأة.

فلا يمكن التعلّل بحالة الاحتقان في صفاقس لتبرير ما حصل. ليس فقط لأنّ الدولة مسؤولة على المناخ العنصري وتواتر الاعتداءات الوحشيّة ضدّ المهاجرين منذ أواخر جوان، عبر تبني الرئيس لنظرية المؤامرة بخصوص تواجدهم في تونس، ثمّ حول تمركز جزء منهم في صفاقس. وليس فقط لأنّها تخلّت إزاء الهجمات العنصريّة المنظمة عن مسؤوليّة فرض الأمن ومعاقبة المعتدين وحماية الضحايا، مما أدّى إلى مزيد تأجيج الأوضاع. ولكن أيضا لأنّ الإبعاد القسري الجماعي، ودفع البشر إلى الموت عطشا، لا تبرّره أيّ إكراهات. فهي بذلك عاقبت الضحايا العزّل بصورة جماعيّة، على قاعدة لون البشرة، مستبطنة فكرة أنّ المشكل هو في وجودهم في المدينة وليس في ما يتعرّضون له من اعتداءات عنصريّة. فالخطاب الرئاسي العنصريّ دليل على أنّ الأمر لا يتعلّق بردّة فعل معزولة، وإنما بسياسة مقرّرة، يتوافق فيها الحلّ مع التشخيص. هو "حلّ أخير" لمشكل متوهّم ومتخيّل. بل أنّ تواصل عمليات الإبعاد القسري طيلة أكثر من شهر، على الرغم من ردود الفعل التي أثارتها، يؤكد أنّها تطبيق لسياسة إجراميّة واعية ومصرّة.

لا يتعلّق الأمر إذًا بدولة تمارس سيادتها على حدودها وتطبق قانونها، وإنما بجريمة ضدّ الإنسانية مكتملة الأركان. يبقى أنّ مسؤوليّة السلطة في تونس لا تقلّل في شيء من مسؤوليّة دول الشمال الأوروبي على هذا الوضع. ليس أدلّ على ذلك من تزامن الجريمة ضدّ الإنسانيّة في تونس مع إمضاء مذكرة التفاهم بين تونس والاتحاد الأوروبي، محورها الأساسي التصدي للهجرة. وليس ذلك غريبا، بالنظر إلى التواطؤ الأوروبي في الفظاعات التي حصلت ولا تزال في ليبيا في حقّ المهاجرين.

أمام تحالف "السيادات" الإجراميّة، ربما يكون القانون الجنائي الدولي سلاحا فعّالا لقلب المعادلة، وتحويل القانون الدولي من ترجمة لموازين القوى، إلى أداة لنصرة الضعفاء ومحاسبة الأقوياء، كي يعبّر على قوّة القانون بدل قانون القوّة. فالهجرة لم تكن يوما إجراما، مهما أريد لها أن تكون كذلك، وهي ليست كما يصفها سعيّد، "لاإنسانية"، بل هي أكثر الظواهر التصاقا بالإنسان، منذ تطوّر النوع البشري إلى اليوم. ما هو إجرامي وغير إنساني، هي سياسات الدول تجاه المهاجرين.

1. M. Cherif Bassiouni, Crimes against humanity: Historical evolution and contemporary application, Cambridge university press, 2011.
2. Yves Ternon, Le crime contre l'humanité, in Guerres et génocides au XXe siècle, 2007, pp. 61-75.
3. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية، "وادي المغطى": فضاء مفتوح للتغييب المضعف: قصة مهاجرين عالقين ومنبوذين، جويلية 2023، ص. 34.
4. Vincent Chetall, Is there any blood on my hands? Deportation as a crime of international law, Leiden Journal of international law (2016), 29, p. 925.
5. Ibid.
6. Ioannis Kalpouzos, International criminal law and the violence against migrants, German Law Journal (2020), 21, p. 584.
7. Vincent Chetall, op. cit., p. 932.
8. Vincent Chetall, op. cit., p. 933.

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية-سبتمبر 2023

الميثاق النيو كولونيالي وأجساد السود المباحة

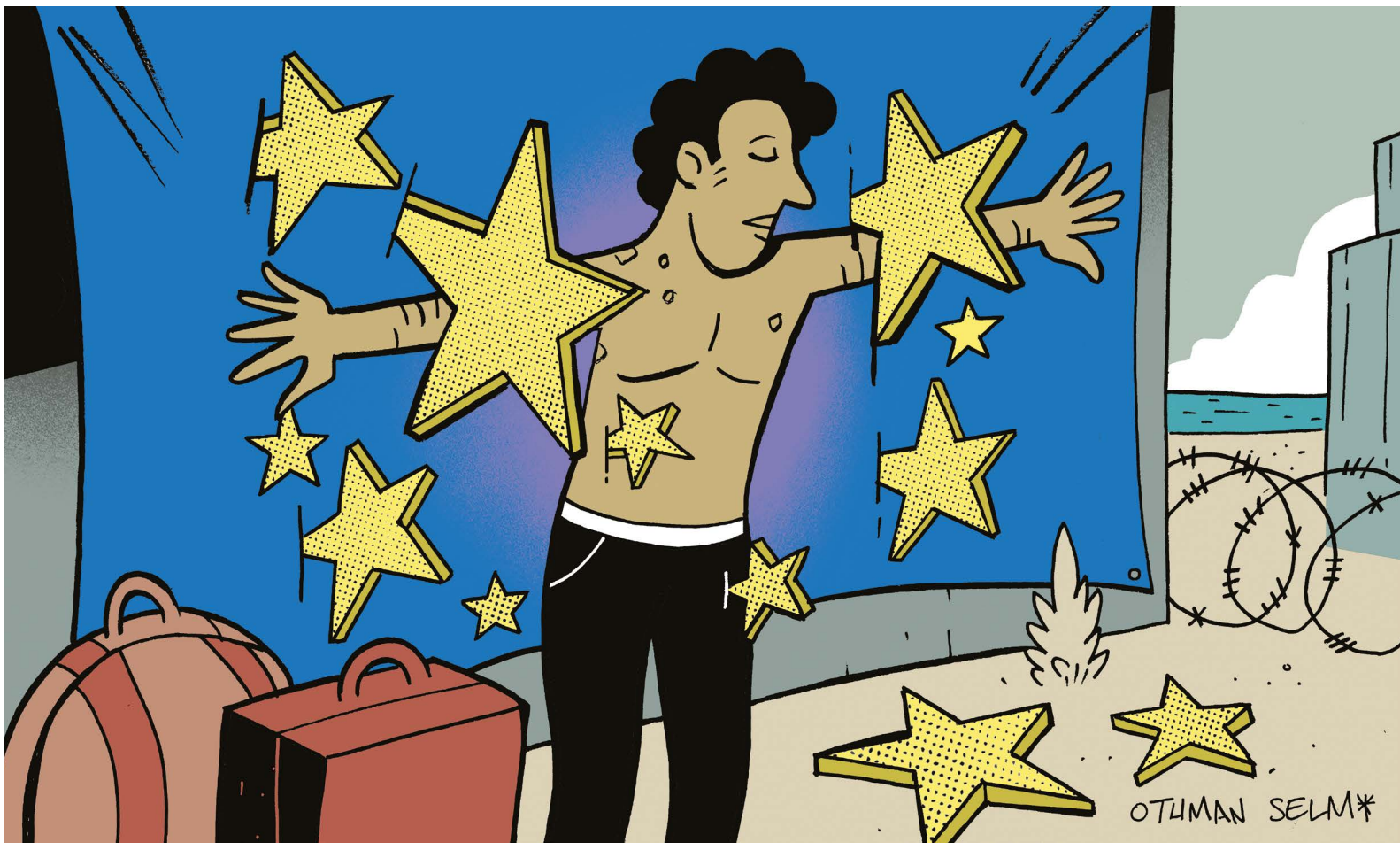

ألفة لملوم

–

في سنة 1995، أطلقت 27 دولة، بما فيها دول المغرب الثلاث وإسرائيل، تقودها دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة حينها[1] شراكة جديدة أورومتوسطية ضمن ما سمّي "مسار برشلونة" أعلنت أنّ هدفه هو جعل منطقة حوض المتوسط "فضاءً للحوار والتبادل والتكاتف ضامنًا للسلم والاستقرار والرخاء". ركّزت بنود الشراكة الجديدة على التشاور السياسيّ والأمنيّ وأوصى برنامج عملها على "تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة والعدالة" من أجل "تقوية تبادل المعلومات" وتحسين "تسليم المفتش عنهم" فيما يخص "الإرهاب والهجرة السرية". رُوّج آنذاك لتميّز الشراكة الجديدة عن سابقتها من حيث تضمّنها "لبند تعليقي" يشترط احترام أعضائها لحقوق الإنسان، فيما كان نظام بن علي أوّل الممضين عليها. ثم توالت مؤتمراتها (مالطا أفريل 1997، شتوتغارت 1999، مرسيليا 2000) ولقاءاتها ولجانها ولم يرَ الرخاء النور كما كان متوقعا في جنوب المتوسط. بالمقابل، نجحت برشلونة في تثبيت ميثاق نيوكولونيالي جديد بين دول ضفّتيه أعاد الاعتبار لتلازم المسارات بين نخبها الحاكمة على أرضيّة نيوليبرالية أسّست لاستراتيجية أمنية متوسطية جديدة قوامها مقاربة "الإرهاب" (الإسلامي حصرا) و"الهجرة السرية" (من الجنوب حصرا) "كتحدّيْن" مشتركيْن ومتساوييْن من منظور الجريمة المنظمة العابرة للحدود. واعتمد هذا الميثاق على مقايضة الدعم السياسي والمالي الأوروبي لدول الجنوب مقابل تعاون هذه الأخيرة في مجال ضبط واحتواء وتجريم الهجرة وإيقاف تدفّقها[2].

وفّر "مسار برشلونة" بالمقابل مساندة أوروبيّة رسميّة لبن علي في تصفية خصمه السياسي الرئيسي حركة النهضة. وعليه، انخرط نظامُه تباعا وبشكل تصاعديّ في إثبات حُسن نواياه وسعيه المحموم لاحترام الميثاق الجديد حفاظا على موقعه كشريك موثوق لأوروبا يعوّل عليه. فأمضى سنة 1998 أوّل معاهدة مع إيطاليا سمحت بترحيل كل المهاجرين غير النظاميين تونسيين كانوا أو أجانب إلى تونس. ثم عزز تعاونه الأمني في حماية حدود هذه الأخيرة ضمن معاهدة جديدة أمضاها معها سنة 2003. وفي نفس السنة، احتضن القمة الأولى للحوار 5+5 التي شاركت فيها إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال إلى جانب الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب لمناقشة "الهجرة والإرهاب". ثم وفي فيفري 2004، سنّ قانونا جديدا يعاقب كل أشكال المساعدة على الدخول أو الخروج من التراب التونسي، لا يستثني من العقوبة حتى أفراد الأسرة والمحميّين بالسرّ المهني من أطباء ومحامين إذا لم يبلغوا على المهاجرين. فتمّ الاعتماد على القانون الجديد لتجريم المهاجرين وطالبي اللجوء ومزيد إحكام قبضة النظام ورقابته على المجتمع[3]. وفُتح الباب منذ ذلك الحين أمام عمليات احتجاز المهاجرين غير النظاميين في ما سمي بمركز "الإيواء" في الوردية وظهرت تباعا أولى عمليات الترحيل القسري لهم إلى الحدود مع الجزائر أو ليبيا في حال عدم قدرتهم على دفع ثمن تذاكرهم لترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية[4]. وفي أعقاب تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية والحراك الحقوقي في تونس، سعى النظام من جديد إلى تثبيت دوره "كتلميذ نجيب" لأوروبا عبر الالتزام ضمن معاهدة ثنائية جديدة مع حكومة برلسكوني اليمينية سنة 2009 بتسريع عملية الترحيل القسري للمهاجرين التونسيين غير النظاميين إلى تونس من خلال تعزيز وتسريع إجراءات إثبات هوياتهم في القنصليات التونسية في إيطاليا[5].

فتمّت مكافأته في ماي 2010 ببعث لجنة عمل بين تونس والاتحاد الأوروبي من أجل وضع خريطة طريق تفضي إلى منح تونس مرتبة متميزة في علاقتها بالاتحاد الأوروبي على أرضية تعزيز التعاون التجاري والأمني وفي مجال الهجرة على غرار ما كانت حصلت عليه المغرب في أكتوبر 2008. لكن ذلك لم يشفع لبن علي، واضطرّ للهرب بعد بضعة أشهر إلى السعودية بعدما لم يجد ملجأ في أيّة دولة أوروبية.

هوسُ "الهجرة" الذي فرض نفسه تدريجيا منذ بداية التسعينات كمحور أساسي في السياسة المغاربية والإفريقية لأوروبا أسّس لمعادلة استراتيجية تربط الاستقرار في حوض المتوسط بالسيطرة على "تدفق المهاجرين" إلى أوروبا أوكل فيها دور حارس حدود هذه الأخيرة لدول الجنوب[6] عبر تجنيد أجهزتها الأمنية في مطاردة واعتراض واحتواء وتقييد وشلّ حركة المهاجرين غير النظاميين منها إلى أوروبا. وتعزز ذلك منذ سنة 1995، مع خلق فضاء شنغن لحدود خارجية موحدة جديدة لأوروبا سمحت اعتبارا من سنة 1999 بتعاطي الاتحاد الأوروبي مع ترحيل المهاجرين غير النظاميين كمسألة مشتركة لدُوله الأعضاء[7]. ثم وفي 2004 مع بعث الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل الخارجية لأوروبا (فرونتكس)، وكذلك تبني برنامج لاهاي من قبل المفوضية الأوروبية (والذي نصّ ضمن أولوياته على تكثيف التعاون مع بلدان الجنوب في التصدي للهجرة غير النظامية خصوصا في مجالات "الترحيل وخلق صندوق موحد للحدود الخارجية")[8]، تكثفت أكثر المقاربات الأمنية الإقليمية وتضاعفت "المسارات" والاستراتيجيات الهادفة إلى تحويل أفريقيا إلى فضاء لمراقبة وردع المهاجرين وابتداع الحواجز والعوازل والسجون والقوانين وكثير من الصعوبات القاتلة وبعض من الإغراءات السخيفة، لمنع وصولهم إلى أوروبا. من ذلك انطلاق ما سمي "مسار الرباط" في بداية 2006 وهو عبارة عن إطار تنسيقي دائم أورو-افريقي حول الهجرة يستهدف طرق الهجرة الرابطة بين دول المنشأ في إفريقيا الوسطى وإفريقيا الغربية وأوروبا عبر إفريقيا الشمالية.

احتدّ الهوس الأوروبي بالهجرة في خضمّ الحراك الثوري في المنطقة لاستهدافه لأنظمة برهنتْ عن فاعليتها في حراسة حدود الاتحاد الأوروبي خصوصا مع ارتفاع عدد الوافدين من تونس وليبيا إلى جزيرة لامبادوزا الإيطالية والذي وصل في سبتمبر 2011 إلى 55298 شخصًا (27315 من تونس و27983 من ليبيا، معظمهم من مواطني النيجر وغانا ومالي وكوت ديفوار)[9]. إذ سمح هروب بن علي وانهيار نظام الرقابة على الحدود في تونس بوصول أكثر من 25000 مهاجر تونسي إلى السواحل الإيطاليّة خلال 3 أشهر فقط. كما استتبع سقوط نظام القذافي الذي كانت تربطه بإيطاليا اتفاقية في إدارة الهجرة[10] واحتدام الصراع المسلح في ليبيا تحوّلات عميقة في مسالك الهجرة وظهور ممرات جديدة أكثر وعورة وخطورة. وعليه، سارعت إيطاليا إلى إعلان حالة الطوارئ في فيفري 2011 وإبرام معاهدة جديدة مع تونس بعد أقلّ من شهرين من ذلك[11]. ثم قام الاتحاد الأوروبي بإطلاق "مسار الخرطوم" سنة 2014 وهو عبارة عن إطار تنسيقي دائم جديد أورو-إفريقي يستهدف ممرات الهجرة التي تربط بلدان القرن الإفريقي بأوروبا. وفي 2015 تمخّض مؤتمر لافاليت (عاصمة مالطا) والذي خُصّص لمسألة الهجرة على بعث صندوق أوروبي استئماني للطوارئ لمعاضدة سياسة الاتحاد الأوروبي في "مواجهة الهجرة السرية" وهو صندوق مموّل مباشرة من اعتمادات ومختلف أدوات الاتحاد الأوروبي المخصصة لسياسته الخارجية وعلى رأسها تلك الخاصة بالتنمية والمساعدات الإنسانية[12]. وفي 2016 وفي خضمّ الحرب الأهلية في سوريا وما سمّي "بأزمة اللاجئين"، أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع تركيا تحصّلت بموجبها هذه الأخيرة على مساعدات مالية مقابل تضييقها واحتوائها للمهاجرين السوريين الفارين من مجازر النظام الحاكم وبطش الجماعات السلفية المسلحة.

لم تنجح الثورة في القطع مع الميثاق النيو كولونيالي الذي يربط تونس بالاتحاد الأوروبي. فلم تقدر إلا على إدخال بعض الاضطراب فيه خلال عامّيها الأولين. هكذا إذا فرضت الثورة على إيطاليا غداة سقوط بن علي تسوية وضعيات آلاف الشباب

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية - سبتمبر 2023

الوافدين عليها من تونس لعجزها عن ترحيلهم[13]، وأخفقت حكومتها آنذاك في انتزاع اتفاقية ملزمة لتونس في هذا الشأن رغم سعيها الدؤوب إلى ذلك. وحملت الثورة كذلك الحكومة التونسية إلى التخفيف من العمل ببعض تراتيب قانون 2004 لا بل سمحت لها ولأول مرة سنة 2012 برفض مسودة مشروع "اتفاق شراكة التنقل" الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي، فصاغت مقترحات بديلة من أجل تسهيل نظام التأشيرات للتونسيين واحترام حقوق المهاجرين[14]. كما تمت في عهد حسين الجزيري كاتب الدولة المكلف بالهجرة والتونسيين بالخارج (2012-2014) محاولات غير مسبوقة لتشريك منظمات الهجرة والمجتمع المدني في صياغة مسودة أولى "لاستراتيجية وطنية للهجرة". لكن انكسارات الثورة العربية والتونسية انطلاقا من 2013 سرعان ما أعادت الاعتبار للحوكمة الأمنية للهجرة وثبتت موقع تونس التابع في الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية. فجاءت الاتفاقية الجديدة مع الاتحاد الأوروبي لسنة 2014 بعد ضغط من هذا الأخير[15] لتقايض بعض "التسهيل في التأشيرات" لصالح أقلية من التونسيين المرغوب فيهم أوروبيا مقابل مزيد تطوير تعاون تونس في ترحيل التونسيين غير المرغوب فيهم ومزيد تضييق الخناق على الأفارقة من جنوب الصحراء بما في ذلك مضاعفة الخطايا الخاصّة بالإقامة غير النظامية. ثم ومنذ ذلك الحين، تكاثرت وتنوعت اتفاقات ومعاهدات وحوارات ولقاءات ومشاورات ومسارات... التعاون التقني والأمني والتكويني... التي أبرمتها تونس في إطار ثنائي، مع سويسرا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال، أو اقليمي ذي الصلة بالهجرة و"مقاومة المتاجرة بالبشر" (وهي ورقة توت تحاول حجب السياسة اللاإنسانية "للقلعة الأوروبية") والتي يتعذر جردها لصعوبة أو استحالة النفاذ إليها لسرّيتها أو اقتضابها أو تشتت مصادرها وعدم توفر معلومات في معظم الحالات حول أثر تطبيقها.

تعمّق الميثاق النيو كولونيالي: الحدود القاتلة وأجساد السود المباحة

ورغم خطاب سلطة 25 جويلية السيادويّ، فإنّ إدارتها لملفّ الهجرة لم تشهدْ أيّة مراجعة للميثاق النيو كولونيالي الذي يربط تونس بالاتحاد الأوروبي، بل انخرطت في نفس المقايضة المتنصّلة من أية شفافية ومداولة علنية وديمقراطية. وتقوم هذه المقايضة على اعتراف أوروبي بالسلطة عبر تقديم إعانة مالية مشروطة بتطبيق إملاءات صندوق النقد الدولي التقشفية ودعم مؤسّساتي للدولة وفقا للأشكال الخمسة التي صنفتها منظمة بريفاسي إنترناشونال لحقوق الإنسان: "التجهيز المباشر لمؤسساتها الاستخباراتية وقواتها الأمنية، توفير التدريب لها وتمويل عملياتها ومشترياتها، تسهيل حصولها على أجهزة الرقابة وتعزيز التشريعات التي تقنّنها". وبالمقابل، تتعهد تونس في تقوية منظومة الرقابة الحدودية البحرية والأرضية الحامية لأوروبا بما فيها مطاردة وترحيل المهاجرين.

لا بل أن إمضاء مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية والشّاملة بين الرئاسة التونسية والاتحاد الأوروبي في جويلية 2023، يشهد على تعمّق هذا الميثاق في الآونة الأخيرة، حتى وإن قوبلت المذكرة بمعارضة ألمانية وفرنسية قد تحول دون عرضها على مصادقة مجلس الاتّحاد الأوروبي. ومردّ المضيّ في هذه السياسة أسباب ثلاثة رئيسية نتوسع في تبيانها أدناه:

السبب الأول، وهو بالتأكيد يتجاوز حجم تونس، يتمثل في المنحى التّصاعدي والعنيف الذي اتّخذته السياسة الأوروبية فيما أسمته بـ "تعزيز أسلوب العيش الأوروبي في ميدان إدارة الهجرة واللجوء[16]" عبر تصدير حماية حدودها لدول الجنوب المستبطن بالمحصلة لمصالح اقتصادية وثيقة الارتباط بالمركب الصناعي- الحدودي لتصنيع التسلح والرقابة والتكنولوجيا السيبرانية الغربية. و تتولى وكالة فرونتكس الذراع الأمني للاتحاد الأوروبي، أجلّ الخدمات في هذا الشأن وفق ما وثقته المنظمة البحثية Corporate Europe Observatory[17]. إذ أنّ عسكرة البحر الأبيض المتوسط وكذلك أيضا الحدود بين بلدان إفريقيا وتفشي استراتيجيات المطاردة والرقابة والسيطرة والحصار والتتبع فيها للمهاجرات والمهاجرين ووضع الحواجز أمام تنقلهم وتشييد مراكز الاحتجاز وجعل مسالك العبور إلى أوروبا أكثر فأكثر خطورة وقتلا... هي في المحصلة تكنولوجيا وتقنيات وأدوات واستثمارات تشكل بمجملها اقتصادا قائما بذاته عرف ازدهارا مطنبا على وقع تفاقم الهوس الأوروبي بالهجرة وتكاثر المسارات الأورو-إفريقية لمجابهتها. هذا الاقتصاد الذي يدرّ الأرباح الضخمة على الشركات الغربية المتخصصة في صناعة التسلح والرقابة بفضل النفقات الأمنية والعسكرية والتي تشكل قارتنا الإفريقية إحدى أسواقها التي لا تنضب، يشهد عليه النمو المتسارع لميزانية فرونتكس التي وصلت سنة 2020، إلى 5.6 مليار يورو، مسجلة بذلك أكبر ميزانية بين كلّ الوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي. وخير مؤشر على توسع سلطة وصلاحية هذه الوكالة وتحوّلها إلى ما يشبه جيش حراسة الحدود، تطوّر عدد العاملين بها من 45 موظفا سنة 2005 إلى عشرة آلاف مبرمجين في أفق 2027[18]. ويُشار إلى أن انخراط تونس المتنامي ومن موقع التابع في "العولمة العسكرية" كما أسماها عالم الاقتصاد كلود سرفاتي، (بصفتها الوجه الآخر للعولمة الاقتصادية) والتي تشكل "حماية القلعة الأوروبية" من "زحف المهاجرين" الأفارقة إحدى أبرز رافعاتها لا يخدم فقط مصالح المركب العسكري-الأمني الأوروبي بل كذلك "تصدير تكنولوجيا الاحتلال الإسرائيلي" التي طورتها الدولة الصهيونية من خلال قمع ومراقبة وشلّ حركة الفلسطينيين وتنظيم طردهم. وهذا ما وثقه الصحفي الاستقصائي أنتوني لوينشتاين في كتابه الأخير[19] الذي أكد استخدام فرونتاكس التقنيات الإسرائيلية في "حرب" الاتحاد الأوروبي على المهاجرات والمهاجرين. ومن أهم التقنيات الإسرائيلية المستخدمة في هذا الإطار الدرون هيرون Drone Heron وخدمات شركة الرقابة الإسرائيلية Cellebrite في التجسس على الهواتف المحمولة للمهاجرين لاختراق تطبيقات المراسلة المشفرة على هواتفهم وجمع المعلومات عنهم وتحديد تنقلاتهم[20] وتطبيقات الشركة الإسرائيلية Windward في مجال الرقابة البحرية[21]. ولا ريب أن تونس منخرطة تماما في برنامج مراقبة السواحل الذي تمارسه فرونتكس...

أمّا السبب الثاني في تعمق الميثاق النيوكولونيالي فيرجع إلى تفاقم ارتهان تونس به والقدرة المتعاظمة لأوروبا من الكسب منه. يأتي ذلك على خلفية تنامي دور تونس كأرض عبور للمهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا مقابل انخفاض عددهم في جميع طرق الهجرة الأخرى في المتوسط. حيث تراوح هذا الانخفاض من 6% في غرب البحر الأبيض المتوسط إلى 34% في طريق شرق البحر الأبيض المتوسط مقارنة بالسنة الماضية. في الاتجاه نفسه، سُجّل تنامي دور تونس كدولة منشأ للهجرة. فبحسب الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية الإيطالية وخلال الفترة الممتدة بين بداية جانفي ومنتصف ديسمبر ارتفع عدد المهاجرين التونسيين الواصلين الى إيطاليا من 12542 سنة 2020 إلى 15036 سنة 2021 فـ 17617 سنة 2022 محتلين على التوالي المرتبة الأولى ثم الأولى من جديد فالثانية من مجموع الجنسيات الوافدة على إيطاليا. ثم تضاعف العدد في السبعة أشهر الأولى من سنة 2023 بحسب ما أعلنه وزير داخلية إيطاليا[22]. وأمام هذا التطور لم تجد تونس بدا من تكثيف تعاونها في مجال صدّ المهاجرين. تشهد على ذلك بعض الأرقام التي كشفها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: إذ اعترضت تونس منذ 25 جويلية 2021 في سواحلها ما يفوق 93000 مهاجرا أي ثلثي من تم اعتراضهم على مدار أكثر من 11 سنة. كما منعت منذ بداية سنة 2023 قرابة 35000 مهاجر من الوصول إلى إيطاليا وقبلت بالترحيل القسري لأكثر من 4600 مهاجر تونسي منها ووافقت على استقبال 26 رحلة جوية من ألمانيا محمّلة بتونسيين غير مرغوب بهم. لمجمل هذه الأرقام دلالات اقتصادية وسياسية واضحة. فهي أولا تبين أنه وفي أعقاب مزيد احتداد الأزمة الاقتصادية مع جائحة كورونا ثم الحرب الأوكرانية بما سببته من تفاقم للبطالة والعطوبة والفقر، أمست الهجرة غير النظامية أكثر من أي وقت مضى في تونس بالنسبة للشباب المهمش والعاطل عن العمل والفاقد لأي أمل، المنفذ الوحيد لإمكانية تحقيق بعض من كرامته رغم تعاظم مخاطرها. ثم هي تؤكد مرة أخرى أنه وفي غياب أي سياسات اقتصادية واجتماعية بديلة تقطع وتتشابك مع التقشف والتفقير واللامساواة وتنتصر لبديل اجتماعي، إيكولوجي وديموقراطي فإنّ الحوكمة الأمنية للطبقات الشعبية على اليابسة كما في عرض البحر الأبيض المتوسط ستبقى هي الخيار الوحيد للسلطة وإن ألبسته شتى الأعذار الدائرة في فلك نظريات المؤامرة. وهي أخيرا تؤكد أنّ النتيجة المنطقية لهكذا اصطفاف هي مزيد من الارتهان للقروض الخارجية واصطفاف وراء أجندات الاتحاد الأوروبي العازم على بناء ما أسماه الفيلسوف الفرنسي إتيان بليبار "الأبارتايد الأوروبي"[23].

أما السبب الثالث وربما الأكثر دلالة عن تعمّق الانخراط الطوعي للسلطة التونسية في الميثاق النيو كولونيالي فيحيل إلى ما شاهدناه منذ بداية السنة الجارية من تطورات درامية مثلت من دون شك منعرجا سياسيا في إدارتها لملف الهجرة ونعني: ترويج رئيس الدولة لـ"نظرية الاستبدال الكبير" العزيزة على أقصى اليمين الأوروبي، حملات المطاردة وتجريم السود التي لحقتها والتي بلغت أوجّها في جويلية الماضي مع الترحيل القسري للمئات منهم إلى الحدود مع ليبيا والجزائر في ظروف حدت الأمم المتحدة إلى وصفها "بالمعاملة العنصرية" أفضت إلى موت قرابة الثلاثين دون أن تشعر السلطة بأي حرج في مواصلة إنكار موتهم.

كيف يمكن أن يتمّ ذلك والحال أنه تستحيل معاملة أوروبيين بيض غير نظاميين بهذا الشكل. الإجابة يختصرها الفيلسوف الكاميروني أشيل مبامبي فيما أسماه "النيكرو سياسة " (nécropolitique) كشكل معاصر من ممارسة السلطة والسيادة عبر إخضاع حياة السود إلى سلطة الموت، هؤلاء الذين يشكلون "بؤساء الأرض الجدد الذين حرموا من الحق في الولوج إلى الحقوق، أولئك الممنوعون من التنقل، والذين حكم عليهم بالعيش في شتى أنواع السجون من مخيمات، مراكز احتفاظ، مراكز العبور... إنهم المبعدون والمرحلون، المطرودون واللاجئون السرّيون وغيرهم من المهاجرين غير النظاميين"[24]. لأنّ الكولونيالية الجديدة كما الاستعمار بالأمس تعتمد على العرق أي أجسام السود المباحة كاستراتيجية للهيمنة على الفضاء وفرض سلطتها الانضباطية والرقابية وترتاح كثيرا لشركائها الذين يقاسمونها هذا الرأي.

1. الحبّاثي، محمّد علي، حركات المعارضة والمحاكمات السياسية تونس -1956 1970، الجزء الأوّل، دار "نحن" للابداع والنشر والتوزيع.
2. M. Cherif Bassiouni, Crimes against humanity: Historical evolution and contemporary application, Cambridge university press, 2011.
3. Hamza Meddeb, 2012, Courir ou mourir. Course à el Khobza et domination au quotidien dans la Tunisie de Ben Ali. Cambridge University Press, p.142.
4. Katharina Nattes, 2023. The Politics of Immigration Beyond Liberal States. Morocco and Tunisia in Comparative Perspective.
5. شهدت لامبدوزا سنة 2008 ارتفاعا في عدد المهاجرين عن طريق البحر الراغبين في الذهاب إلى أوروبا (31252 في عام 2008 مقابل 11749 في عام 2007 ؛ 18047 في عام 2006 ؛ 15527 في عام 2005).
6. Thomas Borrel, L'obsession croissante des migrations, in L'empire qui ne veut pas mourir. Une histoire de la françafrique. Guerre pillages, racisme, coups d'Etat, corruption …, Paris, Éditions du Seuil, 2021.
7. المصدر السابق
8. Communication de la Commission au Conseil et au Parlement européen du 10 mai 2005 – «Le programme de La Haye: dix priorités pour les cinq prochaines années. Un partenariat pour le renouveau européen dans le domaine de la liberté, de la sécurité et de la justice» [COM(2005) 184 final – Journal officiel C 236 du 24.9.2005].
9. Council of Europe, Parliamentary Assembly, Ad Hoc Sub-Committee on the large-scale arrival of irregular migrants, asylum- seekers and refugees on Europe's southern shores, Report on the visit to Lampedusa (Italy), AS/MIG/AHLARG (2011) 03 REV 2., 30 September 2011.
10. انخفضت الأعداد المهاجرين الوافدين على جزيرة لمبادوزا بشكل حاد في عامي 2009 و 2010 (2947 و 459 على التوالي)، المصدر السابق..
11. Abdelkarim Hannachi, 2012, Breve storia dell'immigrazione tunisina in Italia. Centro Studi e Recerche IDOS.
12. يتعلق الأمر ببلدان منطقة الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي وشمال أفريقيا
13. بين سنة 2010 و2011 تضاعف عدد تصاريح الإقامة لأسباب إنسانية في إيطاليا 4 مرات خصص 27،5 بالمئة منها للمهاجرين التونسيين،
14. Katharina Natter, 2023. The Politics of Immigration Beyond Liberal States, Morocco and Tunisia in Comparative Perspective. p.147.
15. Jean-Pierre Cassarino, 2014, « Channelled Policy Transfers : EU-Tunisia interactions on Migration Matters". In European Journal Of Migration and Law 16 (1), pp.97-123.
16. European Parliament, « Regulation on Asylum and Migration" in "Promoting our European Way of Life.", Legislative train schedule.
17. Lobbying Fortress Europe. The making of a border-industrial complex. Myriam Douo, Luisa Izuzquiza, Margarida Silva. Février 2021
18. Regulation (EU) 2019/1896 of the European Parliament and of the Council of 13 November 2019 on the European Border and Coast Guard and repealing Regulations (EU) No 1052/2013 and (EU) 2016/1624.
19. Antony Loewenstein, 2023. The Palestine Laboratory. How Israël exports the technology of Occupation around the World. London, Verso.
20. Idem.
21. Idem.
22. Paola Tamma, Europe's 'template' for migration: Tunisian strongman's racist clampdown, Politico, August 2023.
23. Etienne Balibar, 2003, L'Europe, l'Amérique, la guerre. Réflexions sur la médiation européenne, Paris, La Découverte.
24. Achille Mbembe, 2015. Critique de la raison nègre, Paris, La Découverte.

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية-سبتمبر 2023

مسؤولية المنظمات الأممية في معاناة الضحايا: "الإنساني" في خدمة الأمني؟

أميمة مهدي

—

"في تونس، اعتقلوني من الشارع.. وبعد خمس ساعات تركوني في الصحراء"، "أمّ مهاجرة وابنتها ماتتا عطشا في الصحراء"، "في تركيا احتجزوني لستة أشهر حتى أطلب الترحيل لسوريا"، "أنا مهاجر مالي تعرضت للسجن والتعذيب حتى أصل إلى جزر الكناري"، "الجزائريون تركونا وسط الصحراء وأطلقوا النار في الهواء لإخافتنا ومن ثمة ترحيلنا للنيجر"، "المخيّم بصربيا ليس سجنا عاديا، إنه سجن نفسي بكل ما تعنيه الكلمة، أعتقد أن الحيوانات تعيش في ظروف أفضل من هذه"، "بليبيا كنّا في سجن مغلق حيث يرمون الطعام إلينا من السقف"، "في مالطا قالوا لي لا نكترث لما سيحصل معك. إما أن تنهي الإضراب عن الطعام أو تموت!"، "لن تتوقف قوات الأمن المغربية عن الضرب قبل أن يفقد المهاجر وعيه"، "في بولندا كانوا يضربون المهاجرين وهم يهتفون عودوا إلى بيلاروسيا"، "يشهد مخيّم اللاجئين بشمال اليونان ظروفا قد ترقى إلى مستوى المجاعة بعد قطع المساعدات المالية والغذائية"، "حرس الحدود السعوديين قتلوا مئات المهاجرين وطالبي اللجوء الإثيوبيين الذين حاولوا عبور الحدود اليمنية السعودية"...

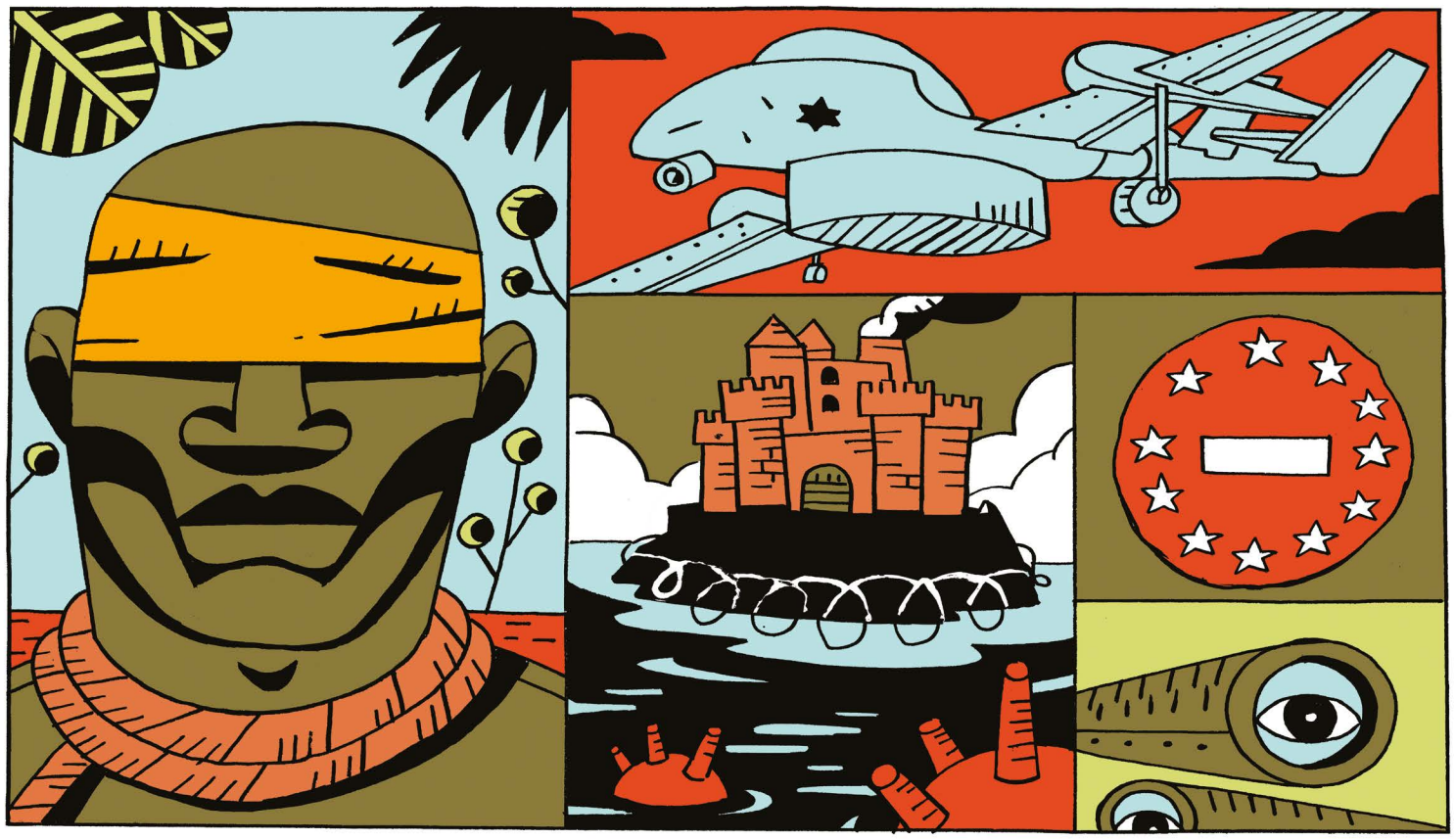

OTHMAN SELMI

إن كنت تريد تقفّي أثر جرائم الدول ضدّ المهاجرين واللاجئين فستجد ضالّتك على قارعة الوسائل الإخبارية. شهادات عن الانتهاكات تتراكم أمام المتابعين فلا تترك أية ريبة أو شكّ عن مسؤولية السلطات في انتزاع الحق الطبيعي في التنقّل لمهاجرات ومهاجرين ولاجئين ولاجئات "خطيئتهم الوحيدة" أنّهم يتشبّثون بالأمل للمطالبة بحياة أفضل أو للهرب من خطر محدق.

أمام الوثوق التامّ بتورّط السلطات وقلّة الحيلة أمام جرائمها، تتسرّب الطمأنينة وما يرافقها من تراخٍ وجمود إيمانا بوجود مؤسسات تُعنى بالمساعدة والإغاثة والحماية. منظّمات أمميّة تمّ تأسيسها على أعقاب الحرب العالمية الثانية في ظلّ النظام العالمي الجديد ترسيخا للحقوق والحريات المعلنة وحماية لإنسانية الأفراد وكرامتهم. وهي بذلك منظمات، نظريًا، تخدم الأفراد ضمن أُطر المبادئ الحقوقية وليس الدول ومصالحها. رغم ذلك، تتراكم شهادات الضحايا ونتائج التحقيقات الميدانية حول انحراف هذه المنظمات عن أهدافها ومبادئها المعلنة وحول الإضرار بالضحايا الذين وجبت حمايتهم. وهو ما يجعل التساؤل حول الدور الذي تلعبه هذه المنظمات ومدى فاعليتها أمرا جديًا. في هذا المقال، سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة بالتركيز على أهمّ منظّمتيْن دوليّتين في هذا المجال، وهما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وعلى أنشطتهما المنجزة بالدولة التونسية.

ملامح معاناة الضحايا تحت إكراهات خدمات "المساعدة" المهينة

قد تطأ قدماك الأراضي التونسية عبر المعابر البرية أو الجوية أو البحرية بقرار منك أو بعد عملية "إنقاذ"/إعتراض للمركب المتوجّه للضفاف الأوروبية. ستجد نفسك في بلد لا يقبل الاختلاف، لا يضمن الحقوق والحريات، لا يشجّع على الهجرة إليه، بلدٌ يتخبّط في أزماته المتعددة ويخضع لشروط الدول المهيمنة عليه ومصالحها. ستُجبر حينها على الانصهار في عالم الهوامش لتُدير شؤونك الحياتية في أطر لا مرئية عرضة للظلم والاستغلال. وقد تختار البحث عن المساعدة والحماية والتوجّه بذلك للمؤسسات التي تقدّمها، سترتطم حينها انتظاراتك بحقيقة هذه المساعدة ومحدوديتها.

إن واجه مسار تنقّلك أجهزة الشرطة الحدودية عند قدومك برّا أو بحرا، فسيتمّ إخضاعك لتحقيقات تحديد الهويّة وقد تؤخذ بياناتك البيومترية من دون رضاك[1]. في أغلب الأحيان، ستتلقّفك المنظمات الإنسانية التي قد تُقابلك بالحدود أو بالميناء الذي أُنزلت فيه بالتنسيق ما بينها وبين السلطات. قد تخضع للقاء أوليّ يديره ممثّل عن المجلس التونسي للاجئين وممثّل عن المنظمة الدولية للهجرة. يهدف اللقاء لا فقط للتعرّف عليك بل أيضا لظروف مسارك الذي قادك إلى هناك والأهمّ إلى نواياك ومشاريعك فيما يخصّ التنقل. سيَقترحُون عليك خدماتهم المتعلّقة بالعودة "الطوعية" إلى نقطة البداية التي صارعت طويلا لكي تُغادرها، أو البقاء هناك لتُجرّب حظّك لعلّ المفوضية السّامية تعترف بك كلاجئ وتمنحك بطاقة في الغرض، على أمل أن تكون ضمن الأكثر تميّزا والأوفر حظًا لكي يقبل أحد البلدان الأخرى باستضافتك لبدء حياة جديدة هناك. فتكون حينها على سبيل المثال أحد اللاجئيْن الاثنيْن فقط اللذيْن تمّ قبولهما ونقلهما خلال شهري جانفي وفيفري 2023 من مجموع 9474 لاجئ وطالب لجوء[2].

إذا كنت ضمن الـ 63 % الذين اختاروا البقاء وطلب اللجوء أو ضمن الـ 5.7 % الذين اختاروا العودة إلى بلدانهم[3]، سيتمّ استقبالك في أحد مراكز الإيواء التابعة لهذه المنظمات ولشركائها[4]. تعدّدت شهادات ساكني هذه المراكز المتعلقة بظروفها السيّئة من انقطاع للماء والكهرباء، وقلة الأثاث، واكتظاظها بالمتساكنين، وسوء معاملة المشرفين عليها وضعف عددهم، وقذارتها وعدم الاعتناء بها، وصولا إلى انتشار الاعتداءات داخلها كالتحرّش الجنسي، ممّا أدّى لمغادرة العديد من المهاجرين وطالبي اللجوء لهذه المراكز للبحث عن الأمان واللجوء خارجها.

ظروف إيواء مهينة وغير إنسانية، تمّ توثيقها أيضا في تقارير للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[5] وتأكيدها خصوصا بعد زيارة الوزير المكلّف بحقوق الإنسان سنة 2019 لمركز إيواء بمدنين تحت إشراف المنظمة الدولية للهجرة والهلال الأحمر التونسي. قرّر على إثرها الوزير إغلاق المركز الذي كان يستقبل 210 شخصا بينما لا تتجاوز سعته القصوى 80 شخصا[6].

سوء العناية بالمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين يمتدّ أيضا للمساعدات الغذائية واللباس. فقد وثّقت شهادات عدّة عدم توفير ملابس تقي متساكني المراكز من البرد خصوصا في غياب التدفئة وعدم توفير الحاجيات الأساسية فيما يتعلّق بالغذاء. في ظلّ غياب أي مطعم بمراكز الإيواء (فيما عدا المركز المتواجد بالعاصمة[7])، يتمّ تقديم بطاقات الشراء التي يحتكر قبولها مزوّد واحد والذي قد لا يوفّر كل المواد التي يحتاجونها (كالملابس على سبيل المثال). هذا بالإضافة إلى اضطرارهم لصرف البطاقة دفعة واحدة لأنّ المزوّد لا يعيد ما تبقّى من المال مما يعني بقاءهم من دون موارد إلى حين توزيع بطاقات جديدة. أمّا فيما يخصّ الرعاية الصحية، وفي غياب الإطار الطبي بالمراكز، لا يتمّ تمكين المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين من مبالغ العلاج مسبقا. كما لا يتمتّعون بمجانية الخدمات الصحية في المستشفيات العمومية عند توجّههم إليها. ولم تبحث المنظمات الإنسانيّة عن صيغة مع الدولة لضمان ذلك عبر تسديد التكاليف بشكل لاحق، وهو ما انعكس مباشرة في عدم معالجة الأمراض حتى المستعجلة والخطيرة (سرطان، مشاكل صحية بعد الولادة، جروح وآثار تعذيب بعد المرور بمناطق نزاع مثل ليبيا، الخ) لعدم توفّر الأموال لدى أشخاص تنقّلوا هربا من الفقر والجوع والحرب. أدّى ذلك في أفريل 2019 لوفاة شاب أريتري[8] متأثّرا بالأمراض التي كان يشكو منها إبان هروبه من ليبيا وفي جوان 2020 لوفاة طالب لجوء سوداني[9] نتيجة سقم وأوجاع دائمة بالصّدر لم تتمّ معالجتها.

ينضاف ذلك إلى غياب أيّ إحاطة أو رعاية لصحّتهم النفسية رغم وقع وأهمية ما عايشوه من أذى وصدمات خلال رحلاتهم وتجاربهم السابقة والتي تتسبب الظروف اللاإنسانية للاستقبال في مضاعفتها. خلال مارس 2019 على سبيل المثال، أقدم شخصان بمركز الإيواء بمدنين على محاولة الانتحار، كان من بينهما قاصر في سن 15 سنة قام بقطع شرايينه. بعد أشهر، قام شخص آخر بمحاولة انتحار عبر إضرام النار بنفسه. فما كان من المفوّضية، إلا أن سلّمته إلى البوليس لاستنطاقه بينما قامت بمنع الصعود وغلق الطابق الرابع للمركز لمنع محاولات الانتحار عبر القفز من السطح[10].

نظرا لثقل كلّ ما سبق ذكره وأبعاده المهينة للكرامة

الانسانية، سيكون من المنطقيّ أن تختار الخروج سبيلا. ستختار الخروج من المركز أوّلا لعلّ ظروف الشارع وقوانينه تكون أكثر رأفة بك، وستحاول الخروج من هذا البلد قانونيّا علّك تلامس حلم الاستقرار وتجعله حقيقة فتقدّم طلبا رسميّا للجوء.

لاجئون من دون ملجأ أو حقوق في بلد لا يعترف باللجوء

ستبدأ رحلة طلب اللجوء عبر مرحلة مهمّة ألا وهي التسجيل، الذي لا تُشرف عليه المفوضيّة مباشرة، وإنما عبر جمعيّة تونسيّة شريكة لها هي المجلس التونسي للاجئين، الذي تحوم حوله شبهات فساد جدية تمّ فيما سبق إشعار هيئة مكافحة الفساد بها[11]. سيتوجّب عليك أوّلا أن تطلب تحديد موعد لتقديم طلب التسجيل. موعد قد يمتدّ انتظارك له أشهرًا طويلة. خلال أكتوبر 2019، تجاوز عدد طالبي اللجوء الذين ينتظرون موعد التسجيل 1000 شخص. يُثمر تسجيلك على تحصّلك على بطاقة "طالب لجوء"، أحيانا بعد مدّة انتظار ثانية. لن تُمكّنك هذه البطاقة من أيّة خدمات أو حقوق في تونس كالحقّ في العمل أو في العلاج، ولكنّها قد تقيك من بطش البوليس وممارساته العنصرية في الشارع والمتمثلة خصوصا في الإيقافات العشوائية على أساس اللون، فغالبا ما يتمّ إطلاق سراح الموقوفين الذين يستظهرون ببطاقة طلب اللجوء على أساس اتفاق مبرم بين المفوضية لشؤون اللاجئين والسلطات التونسية.

بعد التسجيل، سيتعيّن عليك انتظار موعد المقابلة المخصّصة لتحديد وضعيّتك التي ستُفضي إمّا للاعتراف بك كلاجئ أو لرفض طلبك. مرّة أخرى ستمتدّ مدّة انتظار المقابلة التي ستشرح خلالها وضعيّتك أشهرا عدّة وقد تصل إلى سنة. تُرجع المفوضية لشؤون اللاجئين أسباب هذا التأخير لتزايد عدد طالبي اللجوء الذي يتجاوز 8000 شخصًا حاليا، ولفترات الانقطاع عن العمل التي تُحدثها الاحتجاجات والاعتصامات التي يقوم بها اللاجئون وطالبو اللجوء، أمام مقرّ المفوضية، احتجاجا على تردّي أوضاعهم الانسانية. وقد تُحمّل مسؤولية هذا التأخير أيضا في خطاب الخبراء والموظفين، للمهاجرين الذين "لا يستحقّون اللجوء" والذين "يعطّلون" مسار تحديد الوضعيّة عبر إغراق المفوضية بملفات لا تستجيب للشروط. بقطع النظر عن التقسيم السياسي بين المهاجرين واللاجئين ومدى وجاهة المقارنة والفصل بين هشاشة المهاجرين لأسباب اقتصادية واجتماعية وهشاشة لاجئين فارّين من مناطق نزاع، فإنّ تحميل مسؤولية تأخّر النظر في الملفات للأشخاص الأكثر هشاشة والمعرّضين للانتهاكات اليومية يصبّ في خانة اللامسؤولية والصفاقة. فلماذا يتمّ توجيه أصابع الاتهام للمهمّشين الذين يبحثون عن بطاقة تحميهم فقط من انتهاكات البوليس وعنصريته في ظلّ سلطة لا تمكّنهم من أبسط حقوقهم بينما لا يتمّ مطالبة المفوضيّة بالترفيع من مواردها البشرية وآليات عملها للقيام بما يقع على عاتقها من مهامّ في أكمل وجه ومن دون الإضرار بحقوق الضحايا؟

سيأتي القرار المتعلق بطلبك أيضا بعد أشهر، ممّا يجعل مسار طلب اللجوء يمتدّ أحيانا لعامين أو أكثر. إن تمّ رفض طلبك، فستُصبح عُرضة للترحيل ولن يُعترف لك بأي حقّ. وإذا اعتبرت هذا القرار مجحفا، بإمكانك تقديم طلب لمراجعته، ولكن سترتدّ مساعيك حينها أمام إجراءات الطلب. فلا أحد مؤهّل لمراجعة قرار المفوضية غيرها وهي بذلك الخصم والحكم في آن واحد. عند سؤالها عن معدل الاعتراف بوضع اللاجئ بعد إجراء إعادة فتح الملفات، اختارت المفوضية لشؤون اللاجئين عدم الإجابة[12].

أمّا إذا تمّ قبول طلبك، فسيتمّ تمكينك من "بطاقة اللاجئ". في ظلّ غياب أي إطار قانوني تونسي يعترف بحقوق اللاجئين، ستساعدك هذه البطاقة فقط على "السماح" لك بالبقاء على الأراضي التونسية ولكنّها رسميّا لا تُعتبر تصريحا بالإقامة ولا تُضاهيه. هذا بالاضافة إلى أنّها لا تمكّنك بالاعتراف بأي من حقوقك: فلن تُمتّعك بالرعاية الصحية، ولن تسمح لك بالالتحاق بسوق الشغل الرسمية، ولن تُمكّنك من مزاولة دراستك، ولن تُمتّعك بحقّ الملكيّة ولا حتّى بحصص تدريب على اللغة لتسهيل اندماجك الثقافي بالمجتمع. ستبقى إذا على الهامش في هشاشة مُطلقة مُكبّلا باختيارات معدودة تتلخّص في العمل بسوق الشغل الموازية بأجور منخفضة مقارنة بما يتلقّاه التونسيين، للقيام بأعمال شاقة (كالبناء والتنظيف والفلاحة، الخ)، عُرضة للتحيّل وللانتهاكات التي ستبقى من دون محاسبة. فلا أمل لك في التوجّه لأعوان البوليس والقضاء للمطالبة بحقّك. في ظلّ غلق أبواب البلدان لاستقبال اللاجئين، ستُرمى لاحتمالية شبه مستحيلة لقبول ملفّك في بلد آخر واستقرارك به. وكأنّ كلّ ما طالك حتى الآن لا يكفي، ستقُوم المفوضية برميك في الشارع إذا كنت ما زلت تتحمّل الظروف المهينة بمراكز الإيواء وستقطع عنك المساعدة المالية الضعيفة التي كانت تقدمها لك تحت ذريعة أهمية تحمّل المسؤولية وكسب قوتك والاندماج بالمجتمع في بلد لا يعترف بوجودك أصلا. وإن "تجرّأت" على مساءلة هذه المنظمة عن سبب عبثها بحياتك وإلقائها بك في مخاطر ومصير مجهول ستأتيك إجابة مسؤوليها بالقول "يمكنكم الذهاب لليبيا.. لا أكترث لذلك"[13] أو بالتبليغ عنك لأعوان البوليس والطلب منهم "بإزالتك" من أمام مقرّهم لإخماد احتجاجك[14].

كل ما سيتبقّى لك حينها إمّا الخضوع لضغوطات المنظمة الدولية للهجرة للعودة "طوعا" إلى بلدك الذي سبق لك أن تكبّدت عناء مغادرته بحثا عن حياة أفضل أو التشبّث بذلك الحقّ وقطع البحر من أجله. قد تختار حينها أن تأخذ بزمام حياتك ومستقبلك عبر مخاطرة كبرى بعد أن استنفذت كلّ السّبل والسياسات التي وضعتها الدول والمنظّمات الدولية وعلّقت آمالك عليها، بينما سيتّهمونك في خطابهم الرسمي بعدم الرغبة بالعمل في تونس وعدم الصبر والكفاح من أجل تغيير حياتك من جهة أو بالانخراط في مؤامرة كبرى ضدّ التونسيين "لاستيطان" بلدهم من جهة أخرى، مغذّين بذلك السردية المعادية للمهاجرين واللاجئين ومتخلّين تماما عن مهمّتهم الأساسية ألا وهي حمايتك وحفظ كرامتك.

أبعاد الدور الباهت وسياسات اللاّحماية

لا تبرز المسافة التي تتخذها هذه المنظمات عن واجبها في توفير الحماية لمستحقيها من خلال ممارساتها وأنشطتها فقط. بل تجلّى ذلك أيضا من خلال الصوت الخافت الذي همست به خلال الهجمات العنصرية الأخيرة والتي نتجت عنها انتهاكات خطيرة وخسارة أرواح بشرية. باستثناء البيان الصحفي المشترك[15] الذي أصدرته المفوضية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الذي عبّرتا فيه عن حُزنهما لما آلت إليه الأوضاع، لم تسارع المنظّمتان إلى توفير خدمات استعجالية كالمساعدات الصحية أو القانونية التي كانت الضحايا في حاجة لها في ذلك الظرف بالذات أو حتى الإعلان عن إجراءات طارئة لحمايتهم (توفير الإيواء أو تسريع النظر في مطالب اللجوء وإعادة التوطين).

دور باهت يتمّ تفسيره غالبا بضعف الموارد، مما يُقيّد حركة المنظمتين ومدى استجابتها لطلبات المستحقّين. ويمثّل تمويل هذه المنظمات عنصرا هامّا لفهم تعقيدات ملفّ الهجرة واللجوء. فعلى سبيل المثال، إلى حدود 31 أوت 2023 تفتقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لـ42% من ميزانيتها المخططة بينما تحصّلت على ما يقارب 39% من ميزانيتها بشروط مجحفة تُقيّد كيفيّة استعمالها لهذه الأموال وبالتالي عدم قدرتها على صرفها في الحالات المستعجلة[16]. يبرز حينها السؤال المركزي حول المموّلين لنشاط هذه المنظمات.

لا يخضع تمويل المنظمات الأممية إلى ميزانيّة موحّدة يتمّ تجميعها وتقسيمها حسب الأولويات والاستراتيجيات. بل تُموّل الدول مباشرة عمل المنظمات التي تختارها والتي تتناسب بداهة مع مصالحها ونفوذها. فعلى سبيل المثال، تتمركز هولندا وإيطاليا كأوّل المموّلين لمفوضية اللاجئين بتونس. وهو ما ينبئ بعملية إخضاع هذه المنظمات لسياسات هذه الدول ومصالحها. يُترجم ذلك على أرض الواقع في السياسات التي تعتمدها هذه المنظمات، والتي وإن اتخذت عناوين من قاموس الإغاثة والمساعدة الانسانية إلاّ أنّها تنضوي تماما تحت المقاربة الأمنية التي تتخذها الدول الاوروبية في ملفّ الهجرة. فيتمّ تعويض عبارة اعتراض قوارب المهاجرين بعمليات إنقاذ ويُصبح التعدّي على حقّ المهاجرين في التنقّل تشجيعا على العودة (التي قلّما تكون في هذا السياق طوعية)، أمّا عدم التحرّك لحماية المستحقين حتى في أكثر الوضعيات خطورة على الأرواح فيُصبح احتراما لسيادة الدول.

حتى وإن سلّمنا لمقتضيات بيروقراطية المنظمات ونظم عقلها الباطني وحتمية خضوعها لمصالح المموّلين من الأنظمة الأوروبية، لا نكاد نفهم أسباب تخلّيها عن الحدّ الأدنى الإنساني الذي يحفظ الكرامة البشرية في التعامل مع المهاجرين واللاجئين والذي يتجلّى في تردّي قيمة الخدمات المقدّمة للضحايا. ولا نفهم الهدف من كمية الحيف والظلم المُمارس من قبل منظمات أممية نشأت على عقيدة حقوقية تُعلي القيمة الانسانية. قد نجد تفسيرًا لذلك في المنحى الإداري الجافّ الذي أصبح يتخذه عمل هذه المنظمات. فقد أصبحت مهامها تخضع لتوجّه تقنيّ تمّ إفراغه من كلّ مقاربة مبدئية مدافعة عن حقوق المهاجرين واللاجئين وهو ما يتمظهر في الأنشطة التي تنفّذها[17]. فمثلا، ستنكبّ هذه المنظمات على دعم قدرات الموظفين العموميين والمتدخلين في كيفية التصرّف وإدارة مسائل الهجرة (كيفية تجميع البيانات، إحصائيات الهجرة، تقديم الخدمات، الخ) لكنّها لا تدافع على مسائل مركزية في حماية المستحقّين كتسوية وضعياتهم القانونية أو الترفيع في عمليات استقبال اللاجئين وتحقيق استقرارهم.

ينبع انحراف عمل هذه المنظمات الإنسانية عن مبادئه التأسيسية من طريقة تمويلها وكيفية إدارة مواردها المالية. فتُصبح بذلك رهينة سياسات الدول الأوروبية المهيمنة من جهة ورهينة العقل الإداري الباطني المشوّه الذي يحكمها من جهة أخرى. منظمات بيروقراطية منزوعة من أي مقاربة مبدئية ، تستبطن المعنى من وجودها وهدفه من هشاشة الضحايا وبؤسهم الذي تقتات منه، فكأنها نسيت الهدف من وراء ابتداعها وأنها وسيلة لخدمة الضحايا لا غاية بحد ذاتها.

1. لا تُعلم السلطات التونسية المهاجرين عن حقوقهم المتعلقة بحفظ معطياتهم البيومترية وسريّتها ولا عن فرضية تبادلها مع سلطات أو جهات أجنبية.
2. Tunisia, Operational Update, UNHCR, February 2023.
3. إحصائيات شهر فيفري 2023 المتعلقة بالشريحة التي تمّ لقاءهم واستجوابهم. اختار 18 % من المستجوبين البقاء في تونس من دون طلب اللجوء واختار 7% مواصلة التنقّل بينما عبّر 6 % بأنهم لم يتخذوا أيّ قرار بعد. نشرت هذه الإحصائيات ب: Tunisia: overview of mixed movements profiling, UNHCR," February 2023".
4. تعتمد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على المجلس التونسي للاجئين، وهو جمعية تونسية، للإشراف على عملية الإيواء والتسجيل لطلب اللجوء، وتمّ الاعتماد على منظمة الهلال الأحمر لإدارة المراكز التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.
5. "تقرير حول وضعية المهاجرين في مركز الهلال الأحمر بمدنين"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 5 مارس 2019.
6. "Fermeture du foyer d'hébergement de migrants et demandeurs d'asile Al Hamdi", communiqué de l'OIM, 22 Mars 2019.
7. على غرار كل مراكز الإيواء التي تتواجد بالجنوب التونسي، يقع هذا المركز بالعاصمة وهو مخصص لاستقبال الأشخاص الذين "اختاروا" العودة "الطوعية" لبلدانهم قبيل سفرهم.
8. "مسؤول أممي يهدد اللاجئين"، بيان للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس في 23 أفريل 2019.
9. "وفاة طالب لجوء في تونس تفتح النقاش حول دور المنظمات المعنية برعاية المهاجرين"، مهاجرنيوز، 10 جوان 2020.
10. "Politiques du non accueil en Tunisie: des acteurs humanitaires au service des politiques sécuritaires européennes", FTDES, Migreurop, Juin 2020.
11. "المجلس التونسي للاّجئين: أمْوَالُ اللاّجئين في جيوب العائلة؟!"، أمل المكي، منصة إنسان، 20 ماي 2020.
12. قامت الباحثة صوفي آن بيزيو بتوجيه عدة أسئلة كتابية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ونشر الإجابات بالملاحق المتعلقة بالتقرير المنشور تحت عنوان: "Politiques du non accueil en Tunisie : des acteurs humanitaires au service des politiques sécuritaires européennes", FTDES, Migreurop, Juin 2020
13. مقتطف مسرّب لإجابة مبعوث مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة "فانسون كوشتال" على احتجاجات اللاجئين على وضعيتهم في مركز الإيواء وطول انتظارهم لإعادة توطينهم بأحد بلدان القبول، تمّ نشره على الصفحة الرسمية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ 23 أفريل 2019.
14. تونس.. الأمن يفض اعتصام مهاجرين أفارقة أمام "مفوضية اللاجئين"، وكالة الأناضول، 11 أفريل 2021.
15. "L'OIM et le HCR plaident pour une résolution urgente de la crise des réfugiés et des migrants bloqués à la frontière entre la Tunisie et la Libye", OIM, UNHCR, 31 Juillet 2023.
16. Funding Update, UNHCR Tunisia, 31 August 2023.
17. "L'immigration subsaharienne en Tunisie : de la reconnaissance d'un fait social à la création d'un enjeu gestionnaire, Camille Cassarini, 2020.

هكذا انهال علينا

مهاجرون يروون قصصهم

هم مغيّبون ومقصيّون حتّى عند الحديث عنهم. يُختزلون في صنف واحد، وتنزع عنهم إنسانيّتهم، ليتحوّلوا إلى تهديد ديمغرافي أو أمني أو اقتصادي، فيحرمون من كلّ الحقوق وتستباح أجسادهم، فيرمون في الحدود الصحراويّة كالكرة التي تتقاذفها الأنظمة. لأنّ الهجرة هي قبل كلّ شيء ظاهرة إنسانيّة، ولأنّهم الأقدر على وصف معاناتهم، اخترنا إعطاءهم الكلمة مباشرة، لنقل شهاداتهم كما هي. اعتمدنا بالأخصّ على شهادتين مفصلتين تُنشران للمرة الأولى، تمّ توثيقُهما بمساعدة جمعيّة أخصّاء نفسيون العالم - تونس. هي قصص إنسانيّة، لعلّنا نتذكّر أن وراء الأرقام والمعطيات، حياة بشر

"لقد قتلوني في تلك الصحراء لكن سأعود حتى أصل إلى أوروبا"

غادرتُ ساحل العاج في سنة 2019، ذهبت أوّلا الى نيجيريا ثمّ نصحني بعض الأصدقاء بالتوجّه إلى تونس. عندما تسوء الأوضاع ببلدك، عليك أن تتوجه بالنظر إلى مكان آخر. هذا المكان في ذهننا هو أوروبا. ولكنّ الذهاب إليها هنالك والتحصّل على التأشيرة ليس سهلا أبدا بالنسبة لنا، ويتطلّب في الواقع الكثير من الأموال (4 ملايين فرنك إفريقي CFA أي ما يعادل أكثر من 20 ألف دينار تونسي). لذلك علينا البحث عن وسيلة أخرى في المتناول، وكان علينا أن نجرّب حظنا حتّى وإن كنّا نعلم مسبقا بوجود مخاطر كثيرة.

قدمت إلى تونس بالطائرة ووجدتُ بلدا رائعا. بكلّ صراحة، لم أتعرّض إلى أيّة مشكلة مع التونسيين، بل كان لي عدّة أصدقاء من بينهم. كلّ شيء كان على ما يرام إلى حدود 2021 حين غادرت العاصمة كي ألتحق بصفاقس. ذهبتُ إلى هناك بهدف ادّخار المزيد من المال فهناك يمكن أن تكسبَ أكثر وتُنفقَ أقلّ. وبالفعل ادّخرت المال لمدة سنتين وأردت أن أجرّب حظّي.

عندما كنت في العاصمة، تعرّضت للنصب والاحتيال ثلاث مرات. لاجتياز البحر هناك دائما "الحرّاق" وأيضا المرشد أو الوسيط، الذي يكون عادة إفريقيًا من جنوب الصحراء ويمثّل نقطة الاتصال مع "الحرّاق". في أوّل مرة، لم يتسنَّ لي حتى رؤية لون البحر والقارب. أعلمنا المرشد بأنّ "الحرّاق" قد تسلّم النقود وبعد ذهابه لم يعد يجيب على الهاتف. خسرت حينها 3500 دينار تونسي. في المرة الثانية، دفعت 3000 دينار وتعرّضت للنصب من قبل المرشد وهو "أخ" من بلدان جنوب الصحراء. المحاولة الثالثة كانت خلال مارس الماضي، حين تمّ ارجاعُنا من البحر من قبل الحرس الوطني. في تلك المرة، دفعت 2500 دينار تونسي وقام كل من المرشد و"الحرّاق" بواجباتهم ولكن هذه المرة كان الحظ السيء من نصيبنا. في كلّ مرّة كانت كلّ مدخّراتي تذهب هباءً (يقول هذا باكيا). قد تكون هذه المحن ما يجعل من المغامرة جميلة.. لدينا مثل يقول: "علينا المشي على الجمر للخروج من النفق يوما ما"، وربما تكون هذه هي الجمرات التي عليّ أن أدوسَها لكي أعبر النفق. ولكنّ المغامرة ليست سهلة. غادر كلّ أصدقائي تقريبا. هم يتواجدون حاليا في إيطاليا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا، وبعضهم لم يتعرّض لما تعرّضتُ له من خيبات على الطريق إلى أوروبا.

منذ أحداث فيفري 2021، تغيّرت الكثير من الأشياء مع الإخوة التونسيين. لقد كنّا سابقا في وئام تامّ. لم أحمل أيّة ريبة تجاههم في السابق. ولكنّ الوضعية تغيّرت الآن. في إحدى المرّات، أردت تقديم قهوة كهدية لشخصٍ تبدو عليه مظاهر الخصاصة، فلم يقبلها ولم يشكرْني أصلا. بدأتُ العيش في قوقعة مع بقية المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء ولم أعد أخرج من المنزل. لقد قلت في نفسي: سيحدث شيءٌ ما في هذا البلد، لذلك عليّ التعجيل بمغادرته. وبالتالي، بدأتُ البحث عن حلّ بأسرع وقت ممكن. كنت أعلم أنهم أصبحوا يستعملون قوارب مصنوعة بطريقة سريعة وبدائيّة فيها مخاطرة عالية، إضافة إلى حالة الطقس التي يمكن أن تسوء.. كنت أعلم كلّ ذلك ولكنّ الوضعية في تونس كانت تدفعني للمخاطرة ومغادرة البلد بأيّ ثمن. .مع ذلك حرصت على نقطة واحدة وهي متعلقة بحمولة القارب، التي لا يجب أن تتجاوز 45 شخصا.

كانت البداية في نهاية الأسبوع الذي سبق الأحداث. تصاعدت حينها السردية المتعلقة بالمهاجرين من جنوب الصحراء، الذين تمّ تحميلهم مسؤوليّة انقطاع الموادّ الغذائية وكلّ مشاكل البلاد، وبدأت الهجمات العنصريّة ضدّنا.

في مساء يوم الإثنين 3 جويلية، علمنا بمقتل تونسيّ على يد مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء. مباشرة أصبحنا جميعا مُستهدفين، خصوصا في حيّ يقع في طريق المهدية. بدأت حملات المطاردة، وأوقفوا مجموعة أولى من المهاجرين تمّ ترحيلها إلى الصحراء. كان يمكن أن تكون زوجتي وبرفقتها إبني ضمن هذه المجموعة لو لم تتمكّن من الهرب بأعجوبة. في تلك الليلة، كانت تزور إحدى صديقاتها المريضة عندما بدأ بعض السكّان بنهب المنازل. قاموا بكسر الأبواب والشبابيك ودخلوا على أصحابها من كلّ مكان. لم نفهم إلى الآن كيف وصلت قوات الأمن بتلك السرعة. كنّا نظنّ أنّهم قدموا لتهدئة الأوضاع وردع المهاجمين، ولكنّهم شرعوا مباشرة في حمل المهاجرين وتجميعهم في العربات.

إحدى المهاجرات، وهي من الكاميرون، فكّرت عندها أن تقوم بنزع ثيابها. فعلت بعض النسوة ذلك، ومن بينهنّ زوجتي، ورقصن، حينها ارتبك أعوان الحرس الوطني وتركوهنّ. لا أعرف إذا كان ما فعلته النسوة حراما، ولكنّه مكّن زوجتي وثلاث سيدات أخريات من الهرب من قبضة الأمن ومصير الإبعاد إلى الصحراء.

عندما رجعتْ زوجتي، طلبتُ منها مغادرة الحيّ والمدينة مع إبني. ولكن فيما يخصّني، قررت الذهاب للعمل في اليوم الموالي كالعادة. عندما ذهبت للعمل في صبيحة يوم الثلاثاء، أحسستُ بأنّ الجوّ العامّ تغيّر كثيرا. وطلب مني رئيسي في العمل أن أعود إلى منزلي. لكنّ المنزل لم يعُدْ يعني الأمان. إذ تكرّر السيناريو ذاته للهجوم، هذه المرّة حيث أقطن. كان الأمر مخيفا جدّا. كانت الساعة تقريبا في حدود العاشرة ليلا. كنت نائما عندما سمعتُ صوت كسر الباب... كلّ شيء كان مهشّما. كانوا عدة أشخاص يلبسون أقنعة. يحملون هروات، يكسرون كلّ ما يعترض طريقهم، وكانوا يصرخون: "أعطونا النقود أعطونا الهواتف". أحسست أنّي أحلم... أخذتُ كلّ ما تقع عليه يداي.. صوت داخلي كان يقول لي "البس حذاءً مغلقًا من الأمام لا حذاءً عاريا". لم أعرف لماذا ولكنّي لم ألبس الشبشب. هذا الحدس هو الذي أنقذ حياتي فيما بعد. الحذاء المغلق ساعدني على مواصلة المشي في الصحراء بينما فقد الآخرون نعالهم المفتوحة ولم يتمكّنوا من مواصلة السير على الأقدام.

لم أتمكّن من أخذ نقودي ولا من إخفاء هاتفي. في لحظة ما، أردت رميه من النافذة كي لا يأخذوه. ولكنهم كانوا يحيطون بي وبالمنزل. كانوا بأعداد كبيرة، وكانت هناك مجموعة أخرى أمام المنزل بدراجات ناريّة... كنّا بين 20 و30 مهاجرا نقطن في تلك العمارة. هذه المرّة، لم يأتِ البوليس إلى المكان. أرغمَنا المهاجمُون على الجلوس على الأرض في وضعيّة مُهينة، وعلى أن نقول: "تحيا تونس". قاموا بضربي بعمود حديدي وصاحوا "هل ستنشد (شعار تحيا تونس) أم لا؟"

لقد كانت هجمة منظمة. أعتقد أنّهم كانوا متواطئين مع أعوان البوليس، وأنّ العمليّة تمّت مع سبق تصميم، لأنه عندما تمّ تسليمنا للبوليس كان كلّ شيء جاهزا وكانت هناك حافلة في انتظارنا. أجبرنا المهاجمون على المشي كيلومترين على الأقدام للوصول إلى الحافلات ومن ثمة عادوا أدراجهم. تسلّمنا البوليس ونقلونا إلى مركز الشرطة. لم يأخذوا منا بصماتنا ولا أسماءنا ولا أيّ معطى عن هوياتنا. ومن ثم صعدنا مرة أخرى بالحافلة ونقلونا إلى الصحراء. كانت جنسيات المهاجرين داخل الحافلة متعدّدة: ساحل العاج، الكاميرون، غينيا، مالي، سيراليون، السنغال، غامبيا، بوركينا فاسو، توغو... كنّا نظن بأنهم سيأخذوننا إلى الحدود الليبية.

حوالي الساعة الحادية عشر ليلا، انطلقت الحافلات الأربع وأنزلونا حوالي الرابعة صباحا في صحراء قفصة، قرب الحدود مع الجزائر. قام الأعوان بتفريقنا وتَشتيتنا عبر دفعِنا للسير في اتجاهات مختلفة، ولكن كلّها تؤدي إلى الحدود. حينها قالوا لنا "اذهبوا إلى الجزائر.. في غضون 20 دقيقة ستكونون هناك". عندما تقدمنا، كان الدرك الجزائري يقوم بدورية تمشيط، فخشينا أن يطلق النار علينا. اتفقنا جميعا على رفض السير والذهاب للجزائر فجلسنا على الأرض وتوقّفنا عن التقدم. قلنا لهم: "إن كنتم تريدون التخلص منّا فخذُونا إلى سفاراتِنا".

بعد قليل، قدم أعوان من الجيش الجزائري لتفريقنا مع سؤالنا: من أين أتيتم؟ أجبْناهم بأنّ أعوان الحرس الوطني التونسيّ قاموا باقتيادنا إلى هنا وأننا لا نحمل وثائق هوياتنا.. كان بعض أفراد المجموعة يحملون جوازات سفرهم المختومة عند وصولهم لتونس، وآخرون كانوا يحملون بطاقات لاجئ وآخرون لديهم بطاقات قنصلية. قام أعوان الجيش الجزائري بالتثبّت من الجوازات والقيام بالاتصالات. حينها كان الأعوان التونسيون وراءنا فوق الربوة فانطلقت محادثات بين الطرفين بالعربية. لم أفهم فحوى الحوار ولكنّي أحسست بالغضب والتشنّج فيما بينهم. قال لنا الأعوان التونسيّون: إن عدتم من هنا فسنُطلق عليكم النار، وأمرُونا بالذهاب في اتجاه آخر. بعدما سلكنا تلك الطريق لفترة سمعنا صوت إطلاق النار وانتابَنا خوف شديد. وجدنا أعوانًا آخرين من الحرس الوطني، سردْنا عليهم كلّ الوقائع وقامُوا باتصالات هاتفية مع قياداتهم. بعد ذلك، قسّمونا إلى مجموعتيْن ثمّ نقلُونا على متن حافلتيْن. قاموا بترحيل المجموعة الأولى إلى الصحراء والثانية، التي كنت ضمنها، إلى المكان الأول الذي أنزلونا فيه في المرّة الأولى.عندما صدّتنا القوات الجزائرية مجدّدا، قررّنا تقفي آثار الأقدام التي وجدناها، إذ لم يكن لدينا هاتف أو أيّ وسيلة لتحديد الاتجاهات. كنّا نمشي في النهار وننام ليلا تحت الأحراش.

في اليوم الموالي حاولنا مواصلة التقدّم بينما لم يكن لدينا ماء وغذاء. رأينا قرية بعيدة فتقدّمنا باتجاهها. قدّم لنا المتساكنُون الماء والطعام وحتى الثياب. قرّر بعض أفراد المجموعة (15 نفرا) مواصلة السير ومغادرة المكان خوفا من أن يسلّمنا المتساكنُون للحرس الوطني. أمّا أنا فكنتُ من الذين اختاروا البقاء. لكن من ساعدونا حاولوا بعد أيام تسليمنا لأعوان الحرس الوطني. مرّة أخرى، كان علينا الهرب فمشينا سيرا على الأقدام طوال الليل في اتجاه الأضواء التي تدلّ على القرى التي قد نجد فيها الماء والطعام. بعد ذلك، قدم الهلال الأحمر لمساعدتنا بالغذاء والدواء، واهتمّوا بنا لمدة ثلاثة أيام وأخبرونا بأنهم سيخرجُوننا من هناك، فسعدْنا كثيرا ظنا منّا بأنّ هذه المحنة ستنتهي أخيرا. ولكن مرة أخرى، قدم أعوان الحرس الوطني لنقلنا إلى مكان آخر، قالوا أنّ فيه الماء والغذاء والثياب والغرف فصدّقناهم وتعلّقنا بذلك الأمل. ظنّ البعض بأنهم يأخذوننا إلى العاصمة وظنّ البعض الآخر بأنهم سيجتَمعُون أخيرا بعائلاتهم. عندما غادر ممثّلو الهلال الأحمر، بدأنا نشكّ، فرفضنا الصعود في الحافلات، فهدّدونا لإجبارِنا على امتطاء الحافلات ورشقُونا بالغاز المُسيّل للدموع.

تفاؤل (السودان):

[redacted]

هي ممرّضة، هاجرت مع زوجها ياسين والجنين الذي في بطنها، من السّودان إلى تونس سيرا على الأقدام، بعد اشتعال الحرب الداخليّة هناك، في مسعى للوصول إلى أوروبا. كانا يقطنان ويشتغلان في جرجيس. أوقِفا من طرف رجال الأمن التونسي في بداية أوت، وألقيَ بهم في الصحراء الحدوديّة مع ليبيا مع مجموعات أخرى من المهاجرين، بعد تعنيفهم وافتكاك هواتفهم. وجدهم الحرس الليبي بعد أيّام من المشي من دون ماء ولا غذاء.

باتو (الكاميرون):

[redacted]

جاء من ليبيا مع زوجته الإيفواريّة فاتي دوسو وابنتهما ماري، بغية توفير تعليم لها، بعد خمس محاولات فاشلة للوصول إلى أوروبا. أوقفوا بعد دخولهم التراب التونسي في جويلية 2023، مرّة أولى ثمّ مرّة ثانية، وألقى الأمن التونسي بهم في الصحراء الحدوديّة مع ليبيا، بعد أنّ تمّ تعنيفهم وتهشيم هواتفهم. اضطرّوا إلى شرب فضلاتهم كي لا يموتوا عطشا. لم يستطِع باتو مواصلة المشي، فطلب من فاتي وماري المواصلة من دونه. في النهاية، تمّ إنجاده هو، وتوفّيت زوجته وابنته وتحوّلت صورتهما إلى رمز لمعاناة المهاجرين في كلّ المنطقة المغاربيّة. "كنت أتمنّى لو وجد حرس الحدود الليبي ثلاث جثث وليس اثنتين فقط".

نا الشاطور في تونس

هجرة السود، مرآة الدولة القاتمة

ومعاناتهم، ولعلّنا نضع أنفسنا، ولو لوهلة، مكانهم. هي قصص توضح المسؤوليّة المباشرة للدولة في ما حدث، خلافا لسياسة الإنكار الرسمي، ولكن أيضا مسؤوليّتنا كمجتمع، بين الهجمات العنصريّة التي انخرط فيها بعض شباب الأحياء، والتضامن الإنساني الذي حصل في مناطق عديدة وساهم في إنقاذ المئات. وضعنا مع الشهادتيْن الرئيسيّتين، مقتطفات من شهادات أخرى تحصّلنا عليها مباشرة أو وثّقتها منظمات أو وسائل إعلام، تُثبت أنّ الإبعاد القسري إلى الحدود الجزائريّة والليبيّة لم يتوقّف أبدا وصولا إلى أكتوبر 2023، لتتواصل معاناة الآلاف من المهاجرين، من دون أن نسمع أصلا أصوات استغاثتهم.

عندها قال أحدنا "علينا الانصياع لأوامرهم، معنا الكثير من النساء والأطفال". امتثلنا للأوامر ووضعنا مصيرنا بين يديْ الله.. صعدنا إلى الحافلة التي سارت بنا مئات الكيلومترات طيلة ساعات (من قفصة إلى الكاف). ألحقُونا بالمجموعة الأولى. فكنّا حينها مائة شخص تقريبا. ثمّ قاموا بتفريقنا ونقلنا في شكل مجموعات من خمسة أنفار على مستوى الحدود الجزائرية من ولاية الكاف.

عندما كنّا بالقرب من القرى، كان الأهالي يجمعون المساهمات فيما بينهم لإطعامنا. قدّموا لنا الخبز والماء والحليب والبسكويت وحتى الطماطم والبصل لكي نضعه بالخبز. في كلّ القرى التي مررنا بها كان الأهالي يتقدّمون نحونا ويقدّمون لنا الأكل. حتى الرعاة قاموا بإطعامنا وقدّموا الياغورت (اللبن) للأطفال. لقد كنا نتقدّم سيرا دون أي معرفة بالاتجاهات، كنا فقط نتوجه نحو الأضواء التي نراها.

لم أفهم لماذا يقومون بكل ذلك، لماذا يطلبون منّا الذهاب للجزائر. من كان يقوم برعاية أطفالنا الذين كانوا في صفاقس؟ كان أكثر ما أشعر به هو الإنهاك واليأس، وانهرتُ مرّة بالبكاء أمام عون الحرس الوطني وأنا أسأله: لماذا تقومون بكلّ هذا؟ كنت قلقا جدّا على إبني وزوجتي..لم أعلم شيئا عن أخبارهما.

كان هناك في المجموعة الثانية امرأتان تمكنّتا من إخفاء هاتفيْهما في ملابسهما الداخلية. عندما تمكّنّا من شحن الهاتفيْن في إحدى القرى، اتّصلت إحداهما بزوجها المتواجد بفرنسا والذي تواصل بدوره مع منظمة حقوقية كانت تقدم المساعدة. تمكّنّا أيضا من الاتصال بمنظمة الهلال الأحمر بالكاف التي تنقلت لمكاننا ولكنّها قامت بإعلام الحرس الوطني عنّا. فانعدمت ثقتنا بالمنظمات وأصبحنا يائسين. لكنّ المنظمة الحقوقية التي اتّصل بها الزوج استطاعت الاتّصال بمن تنقّل إلى مكان تواجدنا ومن ثمة إنقاذنا.

أقلّ ما يمكن أن نقوله أمام كلّ ما عشناه، هو أنّ تونس أساءتْ معاملتنا. لكلّ بلد بالتأكيد قوانينه، ولكن لا يمكن لأيّ قانون أن يجيز ما تمّ إلحاقه بنا... لقد كان شرّا محضا.. نحن لم نرتكب أيّ جرم ولم نكن نستحقّ ما أصابنا. وإذا كان هناك مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء قد ارتكب جريمة فلا يمكن معاقبة كل المهاجرين بصفة جماعيّة. عندما كنتُ في ساحل العاج أتذكّر أنه تمّ تصوير تونسي يقوم بصفع عون بوليس إيفواري، لم نقم على إثرها بطرد كل التونسيين من بلدنا ولم نأخُذهم بذنب واحد منهم. الوضعيّة تغيّرت كثيرا في تونس منذ فيفري، حين قالوا بأننا هنا لتغيير التركيبة الديمغرافية. لكنّ التونسيين يعلمون جيّدا بأننا هنا للذهاب إلى أوروبا. نحن نعمل هنا لجمع المال وتأمين رحلتنا نحو الضفة الأوروبية.

عليّ الخروج للعمل لأنني لم أعد أملك شيئا فقد سلبوني كل ممتلكاتي. ولكنني أخاف من الخروج ومن السير في الشارع وحيدا.. لم أعد أشعر بالأمان. أشعر بالخوف وأواجِهه مشاكل في النوم. أخاف من أن يتكرّر ما حصل في صفاقس في بقيّة الجهات. صرت أفضّل أن أتلقّى راتبي كلّ يومين أو ثلاثة وليس بصفة شهريّة، خوفا من أن أخسر كلّ شيء. كان لدي ما يكفي من المدّخرات للذهاب. ولكن علي الآن البدء مرة أخرى من الصفر. لقد قتلوني في تلك الصحراء، ولكنّي سأعود مجدّدا وسأصل يوما ما إلى أوروبا.

"كنّا أمام احتمالين لا ثالث لهما، إمّا السجن أو الصحراء"

كنت أقطن في صفاقس، في طريق قرمدة تحديدا، وأشتغل منذ سنوات لدى ميكانيكي. ليلة الإثنين 3 جويلية، على الساعة الثامنة، هجم علينا شباب الحيّ، قفزوا من فوق سقف المنزل وكسروا الزجاج، وكانوا مسلّحين بالسّواطير والحجر والغاز. كان عددهم كبيرا جدّا، يرتدون ثيابًا سوداء ووجوههم مغطّاة. كانوا يسمّون البناية "منزل السود". كان كلّ منّا في غرفته، لم نفهم شيئا حينها. حاولوا افتكاك هواتفنا، ثمّ أشعلوا النار داخل المنزل، فاحترق كلّ متاعنا بما فيه وثائقنا وجوازات سفرنا. صعدْنا إلى السقف، ومعنا نساء وأطفال، حاصرونا هناك. بعضنا حاول الهرب من المنزل. تواصل الأمر من الثامنة ليلا إلى الثانية فجرا، وحاولنا المقاومة. ضربُونا بعنف شديد، حتّى أغميَ على البعض منّا.. البعض الآخر تظاهر بالموت كي يتوقّف العنف.

كان جارُنا في المنزل المقابل لنا رئيس مركز شرطة، حاول مساعدتنا واستقبل عددا منّا فقَذفوا الحجارة على منزله. أصابني حينها حجرٌ في وجهي، ولكنّ العناية الإلهيّة أنقذتني. كان معنا شابّان إيفواريّان، أصيبا بضربات ساطور، نقلناهم إلى منزل رئيس قسم الشرطة، الذي اتّصل بسيارة الإسعاف ولكنّها لم تأتِ. قمنا في النهاية بنقلهما إلى الاستعجالي في المستشفى عبر سيّارة تاكسي، لكنّهما توفّيا من الغد (لم يتم نشر أسماء الضحيّتين وقد جاءت الشهادة صادمة لنا). لم تأتِ قوّات الأمن إلاّ في الثالثة فجرا، بعد سبع ساعات من بداية الهجوم، ولكنّها جاءت لأخذنا نحن. كنا حوالي 150 مهاجرا في المركز، بعضنا من دون ثياب.

كان هناك أيضا الشاب التونسي الذي أضرم النار في منزلنا، وجاءتْ معه أمّه وأخته اللّتان فعلتا كلّ شيء لإطلاق سراحه. أخذوا معطياتنا وبصماتِنا، وسألونا عن طريقة دخولنا إلى تونس وعن مدّة بقائنا فيها وعن عملنا. أجبرونا على الإمضاء على وثائق باللغة العربيّة، ورفضوا تمكيننا من مترجم رغم إلحاحِنا. حين قلنا لهم لا يمكن أن تطلبوا منّا أن نمضي على شيء لا نفهمه، أجابونا: "هذا ليس طلبا وإنّما أمر، تمضون على الوثائق لنقوم بوضع أسمائكم في سجلّ ثمّ نطلق سراحكم". بقينا هناك حتى منتصف النهار. كانت ثيابي ملطخة بالدماء (جرّاء العنف الشديد الذي تعرّض له وما أحدثه من جروح دامية). هناك رجل أمن اشترى لنا خبزا وياغورت (لبن)، خصوصا وأن من بيننا امرأة ترضع إبنها وكانت في حالة صعبة. كنت احتفظتُ بهاتفي، فبقيت على اتصال مع خطيبتي في فرنسا، وكانت آخر رسالة أرسلتها لها على الساعة الثانية: نحن في انتظار أن يطلق سراحنا. كنت وضعتُ هاتفي في الشاحن، وهو مبرمج للرنّ كلّ يوم على الساعة الرابعة. حين رنّ، حاولتُ أخذه لإسكات الجرس. فاعتبر عون البوليس أنّني أحاول تصويرهم، فافتكّ منّي الهاتف وضربني على ظهري، وقال لي أنّه سيبحث في الهاتف.

كانوا قد فرّقونا حينها، حوالي ثمانين رجلا من جهة، والنساء والقصّر من جهة أخرى. كانت النسوة يبكين ويطالبن بعدم فصلهنّ عن أزواجهنّ. كنا نعتقد أنّنا الضحايا وأنّهم سيحمُوننا من المعتدين علينا ثم يُطلقون سراحنا، ولكنّنا في النهاية فهمنا حقيقة الوضع حين وضعوا لنا الأصفاد ونقلونا أزواجا، في كلّ عربة 16 نفرا. فهمْنا أنّنا في حالة احتفاظ، حين وضعونا في أربع غرف إيقاف. كان هناك عون أمن تونسي أسود البشرة، وكان طيّبا جدّا معنا، بقي معنا في الليلتين اللتين قضّيناهما في الاحتفاظ، ولكن في النهار كان هناك عون آخر. طلبوا منّي فتح هاتفي، فألححتُ عليهم أن لا يتّصلوا بزوجتي وأمّي كي لا يخيفونهما. كانت الحرارة عالية جدّا داخل الغرف، وكنا تحت مراقبة الكاميرات. لم أفهم ما الذي أوصلنا إلى هنا ولكنّي فهمت تدريجيّا أنّنا أمام احتماليْن لا ثالث لهما، إمّا السجن أو الصحراء. كنت خائفا جدّا وكنت أصلّي وأدعو لأنّي لم أعرف الصحراء من قبل، وقد وصلت إلى تونس عبر الطائرة.

يوم الثلاثاء جاء شخصٌ يرتدي بدلة بقائمة من الأسماء لترحيلها، معظمهمّ غينيّون، وكان أيضا من بينهم 5 إيفواريين وكامرونيّان إثنان وآخران من مالي والكونغو. كان أحد الموقوفين معنا مرعوبا ويبكي كثيرا، وقد ظلّ يتقيّأ طوال الليل.

ثمّ أخذوا البقيّة مجدّدا بالأصفاد إلى شاحنات في ظروف سيّئة. لم نكن نعلم الاتجاه، إن كان الصحراء أم السجن. في النهاية أخذوا مجموعتنا إلى السجن وقسّمونا على الغرف: أربعة في كلّ غرفة. وبذلك، انفصلت عن أصدقائي. كنت أنا وصديق آخر إيفواري من طالبي اللجوء المسجّلين لدى المفوضيّة، ولكنّنا فقدنا كلّ وثائقنا في الهجوم على المنزل.

كنت أسأل باستمرار عن سبب إيقافنا، من دون إجابة. كان التونسيُون الموقوفون هناك يقولون أنّنا متورّطون في جريمة قتل التونسي التي زادتْ معها الأحداث اشتعالا. في الغرفة التي زُجّ بنا فيها، كان هناك أيضا أعوان أمن تونسيون مسجونون، وكانت نظراتهم لنا مريبة، ثمّ فهموا مع الوقت أنّنا أيضا ضحايا. كان هناك كبران للغرفة (أحد السجناء الذين تختارهم الإدارة لتمثيل سجناء الغرفة وتنظيم الحياة داخلها)، وكان هنالك كبران آخر تونسي أسود البشرة ينظّم أحوالنا نحن السود، وكانت معاملته لنا جيّدة ويحسّ بمعاناتنا. حين عرضوني على قاضي التحقيق، كان هناك محامٍ للرابطة التونسية لحقوق الإنسان الذي بفضله أُطلق سراحي، فاستطعت الالتحاق بأخي في تونس العاصمة. لكنّ حلمي يبقى الالتحاق بحبيبتي في فرنسا.

زينب (مالي):

[redacted]

التحقت بأختها المستقرّة في صفاقس للعمل. تمّ إيقافها في بداية أكتوبر مع عشرات المهاجرين وألقي بهم في ولاية القصرين في الحدود الجزائريّة، بعد تعنيفهم وافتكاك هواتفهم. ظلّت مع مجموعة من المهاجرين الآخرين من مالي وغينيا يمشون على أقدامهم إلى غابات الكاف، من دون غذاء أو ماء، وسط عجز المنظّمات والمتطوّعين عن مساعدتهم، رغم المحاولات.

"داكيتي" (غينيا):

[redacted]

اعترض الحرس البحري التونسي في 17 سبتمبر مركبهم الذي كان يقلّ أكثر من 40 مهاجرا، وقد اقترب من المجال الإيطالي. وقع اقتيادهم إلى ميناء صفاقس، أخذوا منهم كلّ ما يملكون بما فيه جوازات سفرهم، ثمّ وضعوا في حافلات ونقلوا إلى الحدود مع الجزائر، بعيدا عن المعابر الرسميّة. حسب منظمة هيومن رايتش واتش، أصبح هناك مؤخرا بروتوكول منظّم لعمليات اعتراض المهاجرين، يتمّ وفقه إبعادهم مباشرة إلى الحدود البرّية، في مجموعات صغيرة كي لا يثير الأمر ضجّة. بين 15 و19 سبتمبر، مع اشتداد الضغوط الإيطاليّة، اعترضتْ تونس قرابة 3000 مهاجرا في البحر، معظمهم من جنوب الصحراء.

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية-سبتمبر 2023

قراءة في التشريعات في مجال الهجرة:

حين تفشل الديمقراطيّة في تفكيك الإرث الاستبدادي

مهدي العش

قد تبدو المقارنة بين مشهديْ موجة التضامن العارمة مع اللاجئين من الحرب الليبيّة في 2011، على اختلاف جنسيّاتهم، والهجمات العنصريّة الدنيئة المجتمعيّة والرسميّة في 2023، مغرية. فبعد أن أعلت النشوة الثوريّة قِيَم التضامن الإنساني، عاد الانقلاب والاستبداد ليخرج أسوأ ما فينا من عنصريّة. لكنّ هذه الصورة، رغم أنّها لا تخلو من وجاهة، لا تسمح بفهم دقيق وتقييم جدّي لما جرى واستخلاص الدروس منه، إذ تخفي عناصر الاستمراريّة في السياسات الرسميّة التونسيّة إزاء المهاجرين، من زمن ما قبل الثورة، مرورا بتجربة الانتقال الديمقراطي، وصولا إلى ما بعد الانقلاب عليه. فإذا كان بلاغ 21 فيفري وما تلاه من خطابات وممارسات، قد تبنّت رسميّا النظريّات العنصريّة المؤامراتيّة مانحة إياها غطاء شرعيّا ورواجا غير مسبوق، فإنّ ذلك لا يعني أنّ "عنصريّة الدولة"، في الممارسة، قد بدأت حينها. لا يقتصر الأمر فقط على عمليات الطرد القسري عبر الحدود الجزائرية أو الليبية، التي كانت تحصل على الأقلّ منذ 2003 [1] ولم تنقطع خلال العشريّة الديمقراطيّة[2]. وإنّما يشمل بصفة عامّة الإطار القانوني المنظّم لتواجد الأجانب في البلاد، المحكوم بالمنطق الأمني، والذي يجعل المهاجر خاضعا لقانون الاستثناء، مجرّدا من الحقّ في امتلاك حقوق وعرضة للتعسّف في أيّ لحظة، خصوصا بالنظر إلى طريقة تطبيقه التمييزيّة على أساس اللون. هذا الإطار القانوني يساهم بشكل مباشر في تعميق الاستغلال الاقتصادي للمهاجر، ويعمّق من هشاشته.

لسنا نعني بذلك التقليل من قيمة المكاسب التشريعيّة في هذا المجال خلال الفترة الديمقراطيّة، وأبرزها قانون مكافحة الاتجار بالبشر سنة 2016 وقانون القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 2018 والقانون المنظم للعمل المنزلي في 2020. ولكن السياسة العامّة، في جوهرها، لم تتغيّر. بل أنّ هذه القوانين تضمّنت هي الأخرى فرصا مهدورة، فضلا عن غلبة الغاية التسويقيّة في أحيان كثيرة، على حساب الحرص على تفعيل النصّ وتغيير الواقع. فدراسة (لا)تطوّر السياسات العموميّة والخيارات التشريعيّة إزاء الهجرة إلى/عبر تونس لا تساهم فقط في فهم أشمل للموضوع، وفي الاشتباك مع السرديّة العنصريّة والدفاع على مقاربة حقوقيّة لا تخجل من نفسها. بل هي تطمح للمساهمة في فهم أفضل لمنظومة الانتقال الديمقراطي، ومواطن فشله وإخلالاته وتناقضاته وأثر الموروث الاستبدادي في إعاقته[3]. فليس أفضل، لتقييم منظومة تشريعيّة أو سياسيّة، من الانطلاق من الاستثناء، مما هو خارجها أو على هامشها، كوضعيّة المهاجر، الإنسان الذي ليس مواطنا والذي تجتمع فيه عوامل التهميش والعطابة. فالهجرة، كما يقول عالم الاجتماع الجزائري-الفرنسي عبد المالك صياد، هي أحد أفضل مداخل سوسيولوجيا الدولة، والتفكير فيها هو تفكير في الدولة[4].

اللجوء: خيار اللاّتشريع

كثيرا ما يقع التركيز، في نواقص المنظومة القانونيّة التونسيّة في مجال حقوق المهاجرين، على غياب تأطير قانوني للحقّ في اللجوء. فرغم أنّ دستور 2014 نصّ على الحقّ في اللجوء السياسيّ، إلاّ أنّ مشروع القانون الذي انطلقت صياغته منذ أواخر 2011، وظلّت نسخته الثالثة[5] في أدراج رئاسة الحكومة منذ سنة 2018، لم يودع أصلا لدى البرلمان. بل ربما تكون الضغوط والتمويلات الأوروبية الدافعة للمصادقة عليه، بهدف فتح المجال لتصنيف تونس كبلد آمن مع ما يتيحه ذلك من تسهيل ترحيل الواصلين والمعترضين بحرا إلى تونس، قد شجّعت الحكومات المتعاقبة على توخّي خيار التعطيل الممنهج. إضافة إلى الخوف من الاضطرار لقبول اللاجئين السياسيّين العرب والأفارقة في تونس.

في الأثناء، تواصل التعويل على مفوضية شؤون اللاجئين لتقوم بفرز ملفات طالبي اللجوء وإسناد بطاقات لهم، عملا باتفاق أوّل يعود إلى 1992، ثمّ اتفاق المقرّ الذي أبرمته تونس مع الوكالة الأممية في 2011 في خضمّ تدفّق اللاجئين من ليبيا، وبحِصص غير رسميّة تحدّدها تونس للمفوضيّة، حسب شهادات[6].

يبقى أنّ بطاقة اللاجئ التي تمنحها المفوضيّة لا تضمن حقوقا واضحة ومقنّنة لصاحبها في تونس. إذ يبقى اللاجئ خاضعا لقانون 1968 المنظم لوضعيّة الأجانب. حتى الحصول على بطاقة إقامة، وإن كان في الواقع أسهل، فهو ليس مضمونا بالمرّة. فقد كان 40 % فقط من اللاجئين المحميين دوليا يتحصلون على بطاقة إقامة في تونس قبل الثورة، في حين تواصل حرمان عدد من اللاجئين من الإقامة بعدها[7]. ينجرّ عن ذلك، كما سنرى، عدم إمكانيّة العمل في القطاع المنظّم مع حدّ أدنى من الحقوق الاجتماعيّة. حتى "الحلول" التي استنبطت في 2015 ثمّ في 2019، ضمن برامج لجمعيات شريكة للمفوّضية لإدماج اللاجئين اقتصاديا بالتنسيق مع وزارة التشغيل، وقبول وزارة الشؤون الاجتماعية بتسجيلهم في صندوق الضمان الاجتماعي[8]، فهي تقتصر فقط على عدد صغير منهم[9]، وهي بالأخصّ لا تكرّس حقّا للاجئ ولا تلزم الدولة بحمايته. كذلك الأمر بخصوص التعليم، حيث يبقى معظم أطفال اللاجئين محرومين من حقّهم في التمدرس، على الرغم من أنّ التعليم الإجباري في تونس لا يميّز بين التونسيّين والأجانب، فضلا عن الاتفاقيّة المنظمة لحقوق الطفل والالتزامات الدولية لتونس. لا يتعلّق الأمر فقط بحاجز اللغة لمن لا يتحدثون العربيّة، حيث أنّ لاجئين سوريين اضطرّوا إلى الانتظار سنوات عديدة قبل التمكّن من تسجيل ابنتهم في المدرسة العموميّة[10]. الاستثناء هم الأطفال الليبيّون، الذين فتح لهم منشور لوزير التربية في 2014 إمكانيّة تسجيل أطفالهم في المدارس العموميّة، وكذلك إمكانيّة إنشاء مدارس خاصّة بهم. ولكن هذا الاستثناء لا يتعلّق بلاجئين، حيث أنّ الليبيين، وإن كانوا في السياسات العامّة مرحبًا بهم، فهم مقصيّون بشكل غير رسمي من طلب اللجوء[11].

غياب إطار قانوني للجوء، يجعل الدولة التونسيّة خالية الذمّة من أيّ التزام تجاه اللاجئين. فالموضوع يدار بطريقة غير رسميّة، بتنسيق أو على الأقلّ تقاسم أدوار بين مختلف الأطراف، الإنسانيّة منها والأمنيّة. فالعلاقة بين الجانبين لا تقوم بالضرورة على التناقض وإنما هما "منطقان متكاملان" [12]. بل أنّ وضعيّة طالبي اللجوء أصعب، حيث أنّ الوصول إلى ممثلي المفوضية لتقديم طلب اللجوء، هو في حدّ ذاته غير مضمون. إذ توجد شهادات عديدة حول اعتماد الأجهزة المسلحة التونسيّة، قبل الثورة وبعدها، على تكتيكات متنوّعة للضغط على عدد طالبي اللجوء، عبر إرجاعهم إلى الحدود البرّية عند محاولتهم الدخول، أو احتجازهم تمهيدا لإبعادهم قسرا، أسوة ببقيّة المهاجرين من جنوب الصحراء[13]، وفق نظام قانون 1968 الزجري وتطبيقه اللاّقانوني.

نظام 1968: قانون اللاّحقوق

حجر الأساس في الإطار القانوني المنظّم لوضعيّة المهاجرين، هو القانون عدد 7 لسنة 1968 المؤرخ في 9 مارس 1968 المتعلّق بحالة الأجانب، ومعه الأمر التطبيقي الصادر في 22 جوان من السنة ذاتها والمتعلّق بضبط تراتيب دخول وإقامة الأجانب. يعود هذان النصّان إلى زمن خلى، لم تعدْ فيه تونس بلدًا يستقبل مهاجري جنوب أوروبا الباحثين عن العمل، ولم تبدأ بعدُ الهجرة من جنوب الصحراء سواء إلى تونس أو عبرها في اتجاه أوروبا. فهما بذلك ينظمان ظاهرة لم تكن أصلا في الحسبان زمن صياغتهما. فلسفة قانون 1968 هي بنتُ سياقها الاستبدادي، وهي تقوم على اعتبار الأجنبي خطرا أمنيّا. فهو قانون يمنع ويزجر ويعاقب، ولا يعترف بأيّ حقوق. إذ يجرّم ويعاقب بالسجن، ليس فقط الدخول إلى التراب التونسي بطريقة غير نظامية، ولكن أيضا البقاء فيه من دون طلب الإقامة أو بعد انتهاء مدّة صلوحيّتها. بل هو يعاقب بالسجن أيضا كلّ من يساعد أجنبيّا، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الدخول أو الجولان أو الإقامة، وكذلك من يأوي أجنبيّا (ولو كان نظاميّا) من دون إعلام المصالح الأمنيّة. كما يعاقب حتى المساعدة على الخروج من تونس بصفة غير نظاميّة، وهو ما سيتأكّد ويتعزّز بشكل مرعب في قانون 2004 الذي أملته الضغوط الأوروبية في مجال الهجرة مع المنطق البوليسي لنظام بن علي، ولم يتمّ تنقيحه بعد الثورة.

أمّا في الإقامة، فيميّز قانون 1968 بين صيغتين، واحدة لمدّة سنتين قابلة للتجديد وتسمّى "عاديّة"، وهي بالأحرى استثنائيّة للغاية، إذ تقتصر على الأجانب المولودين في تونس الذين أقاموا فيها من دون انقطاع، أو الأجانب المقيمين بصفة قانونية منذ 5 سنوات من دون انقطاع، أو المتزوجات من تونسيين (وليس المتزوجين من تونسيات)، أو من لديهم أبناء تونسيون، وأخيرا من "قدّموا للبلاد خدمات

جليلة". الصيغة الثانية هي الإقامة "المؤقتة"، التي يجب أن يطلبها من يبقى أكثر من 3 أشهر متتالية، أو 6 أشهر منقطعة في بحر سنة، وتتطابق مدّتها مع فترة صلوحيّة الوثائق المقدّمة لتسليمها، كعقد الشغل أو شهادة الحضور في مؤسسة جامعيّة مثلا، مع حدّ أقصى بسنة. "تأشيرة الإقامة المؤقتة" تشترط أيضا تقديم أسبابها وإثبات وجود "مورد رزق"، وفي صورة البقاء للعمل في تونس، رخصة من الوزارة المعنيّة. كما تشترط إثبات الدخول إلى البلاد بطريقة قانونيّة، بما يقصي المهاجرين غير النظاميّين من إمكانية تسوية وضعيّتهم. فمن دخل بطريقة غير نظاميّة محكوم بالبقاء في السرّ وتحت التهديد المستمرّ. في الجهة المقابلة، توجد أنظمة استثنائيّة لفائدة جنسيات معيّنة وفق اتفاقيّات ثنائيّة، تتيح إقامة تصل إلى 10 سنوات، كالاتفاق مع فرنسا. أو أحيانا قد يوجد تعامل خاصّ في الممارسة، كما مع الليبيّين، الخاضعين نظريا لنظام 1968، ولكن وجودهم مسموح به في الممارسة بشرط عدم ممارستهم نشاطا سياسيًا[14]. فالأجانب ليسوا صنفا واحدا، والتعامل الرسمي معهم قد يختلف جذريا حسب جنسياتهم ولون بشرتهم.

في الواقع، ليست بطاقة الإقامة فقط حلما مستحيلا للمهاجرين غير النظاميّين، وإنّما يتحوّل مسار الحصول عليها إلى ما يشبه الكابوس للمهاجرين النظاميّين أنفسهم. من ذلك الطلبة الأجانب من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في الجامعات التونسيّة، العموميّة والخاصّة، والذين تجاوز عددهم 6200 طالب مرسّم في 2022-2021 [15]. فالإقامة الوقتيّة التي يتحصّل عليها الطلبة مرتبطة بالسنة الجامعيّة، تبدأ في سبتمبر وتدوم لسنة واحدة. لكنّ الحصول عليها أو تجديدها يشترط استصدار "شهادة حضور"، التي لا يمكن الحصول عليها من الجامعات في معظم الأحيان قبل شهر أكتوبر[16]، مما ينجرّ عنه فترة أولى من "اللانظاميّة المفروضة". كما أنّ إصدار البطاقة قد يأخذ فترة طويلة، تصل أحيانا إلى 9 أشهر (بعد مرور ثلاثة أرباع فترة صلوحيّتها)، في حين تقتصر صلوحيّة الوصل المؤقت الذي يسلّم في غضون أيّام، على ثلاثة أشهر، مما ينتج عنها فترة ثانية من اللانظاميّة قد تدوم لأشهر. وقد أثبتت دراسة حول الطلبة من بلدان جنوب الصحراء في تونس، أنّ 43% من العيّنة المستجوبة لا يملكون بطاقة إقامة في فترة ماي/جوان، أي آخر السنة الجامعيّة، وأنّ 68% واجهوا صعوبات أكثر من مرّة في إجراءات الحصول على بطاقة الإقامة[17]. هذه الوضعيّة جعلت المئات من الطلبة المهاجرين عرضة للحملات الأمنيّة العنصريّة منذ ديسمبر 2022.

وما يعقّد أكثر وضعيّة المهاجرين، هي الخطيّة المحدثة سنة 1994، والتي تجبر الأجنبي على دفع 10د عن كلّ أسبوع يقضيه في وضعيّة غير نظاميّة، خصوصا بعد مضاعفتها سنة 2013 إلى 20د عن كلّ أسبوع. إذ تتراكم مع طول المدّة مبالغ هامّة تدفع عددًا من المهاجرين النظاميّين، ومن بينهم الطلبة، إلى اللجوء إلى اللانظاميّة والبقاء عرضة لابتزاز أعوان الأمن، عوض طلب تجديد الإقامة والاضطرار لدفع مبالغ باهظة. ابتزاز يشمل طلب الرشاوي، وإن لم يتوفّر المال فيلجأ بعض الأعوان إلى طلب الهواتف الجوالة للمهاجرين[18]. سرعان ما تحوّل تراكم الخطايا إلى عائق حتى أمام عودة المهاجرين، سواء كانوا نظاميين أم لا، إلى بلدانهم. أدّى ذلك إلى إصدار أمر حكومي جديد في 2017 وضع سقفًا لها (3000د)، وفتح الإمكانيّة لإعفاء الأجانب المرحّلين أو من "ذوي الوضعيّة الهشة" الذين اختاروا المغادرة أو الانخراط في برامج "العودة الطوعيّة"، إضافة إلى ضحايا الاتجار بالبشر واللاجئين وعديمي الجنسية. بعد ذلك بسبعة أشهر، ونتيجة لضغط الجمعيات الممثلة للطلبة من جنوب الصحراء، أضيف الطلبة إلى القائمة[19]. ولكن، مجدّدا، وكما هي القاعدة في سياسات الهجرة في تونس، لم تستثنَ هذه الفئات تماما من الخطيّة، وإنّما فتح لهم المجال لطلب الإعفاء ويبقى القرار لدى مصالح وزارة الماليّة. هي تحويرات لا تعطي حقوقا ولا تحلّ الإشكال بصفة جذرية، وإنما تحتاج إجراء خاصّا وتبقى سلطة القرار تقديريّة. بل أنّ عددا هامّا من الطلبة الآتين من جنوب الصحراء لا يعلمون أصلا بوجود الإجراء وبالتالي لا يستفيدون منه[20].

هذه التحويرات لا يمكن أن تحجب حقيقة أنّ القواعد المنظّمة لإقامة الأجانب ظلّت كما هي، رغم طابعها الزجري المتشدد والمنفصل تماما عن الواقع. لم ينقّح قانون 1968، ولم تقدّم داخل البرلمان مشاريع في الغرض. حتى لجنة الحريات الفردية والمساواة، رغم اهتمامها بحقوق الأجانب وتأكيدها على ضرورة تمتّعهم بالحريات أسوة بالتونسيين، فإنّ مقترحاتها بخصوص قانون 8 مارس 1968 اقتصرت على المسائل المتعلّقة بالمساواة بين النساء والرجال في شروط إقامة القرين واستقبال عائلته (على أهميّتها). أمّا في قانون 2016 حول مكافحة الاتجار بالبشر، فلم يفكّر المشرّع في منح الحقّ في الإقامة لضحايا هذه الجريمة، وإنما اكتفى بمنح الضحايا المحتملين "فترة تعافٍ وتفكير" بشهرٍ قابل للتجديد مرّة واحدة، يحجّر خلالها ترحيلهم.

الاحتجاز والإبعاد: سياسة اللاّقانون

يحيلنا ذلك إلى جانب آخر من نظام 1968، وهو طرد وترحيل الأجانب. إذ يتيح القانون لوزير الداخلية صلاحية طرد أيّ أجنبي "يشكّل وجوده خطرا على الأمن العامّ"، من دون أيّ تأطير إجرائي أو ضمانات للمعني بالقرار. كما يوجب الأمر التطبيقي على كلّ أجنبي انتهت إقامته القانونيّة أو تمّ رفض مطلبه في الحصول عليها "مغادرة البلاد"، وإلاّ يقع "إبعاده" بإذن من المدير العامّ للأمن الوطني. ولكنّ النصوص المنشورة لا تنظّم طريقة قانونيّة للترحيل. في الواقع، تشترط السلطات على الأجانب دفع ثمن تذكرة العودة لترحيلهم، الذي كان ينضاف (إلى حدود 2017) إلى مبلغ الخطايا المتراكمة. وفي غياب آليات ترحيل قانونيّة وفق إجراءات مضبوطة، تلجأ السلطات، على الأقلّ منذ بداية السنوات الألفين، إلى احتجاز المهاجرين غير النظاميّين في "مراكز الإيواء والتوجيه"، سواء بعد قضاء عقوبة سجنيّة أو لا، تمهيدا لإرسالهم قسرا إلى الحدود البرّية مع الجزائر أو ليبيا. أبرز هذه الأماكن مركز الورديّة، الذي لا ينظّمه أيّ نصّ قانوني منشور، ويقدّم في ميزانيّة الدولة بوصفه "مؤسسة تأهيل اجتماعي" في حين أنّه يخضع لإشراف قوات الحرس الوطني، وأنّ المودعين فيه محرومون من حرّيتهم[21]. وقد اعتبرت المحكمة الإداريّة أنّ احتجاز المهاجرين غير النظاميّين في مركز الوردية مخالف ليس فقط للدستور والاتفاقيّات الدولية، بل ولقانون 1968 في حدّ ذاته[22]. هي إذًا سياسة لا قانونيّة بامتياز، من الإيقاف مرورا بالاحتجاز وصولا إلى الإبعاد القسري، بلغت أوجها حين تحوّلت العنصريّة إلى أيديولوجيا رسميّة ومسّت الآلاف من الضحايا بالتزامن.

اللاّنظاميّة في خدمة الاستغلال الاقتصادي

شبح الاحتجاز والإبعاد القسري لا يخيّم فقط على الواصلين حديثا إلى تونس، بل يبقى قائما حتى لمن استقرّ فيها واشتغل لسنوات. فالمقاربة الزجرية تتكرّر أيضا في قانون الشغل. لا يتعلّق الأمر فقط بالإقصاء من الوظيفة العموميّة وغالبيّة المهن الحرّة[23]، وإنّما بالتضييق والتشديد في شروط العمل المأجور المنظّم للأجانب. إذ يشترط الفصل 258 من مجلّة الشغل على الأجنبي الذي يريد أن يتعاطى عملا مأجورا، أن يكون له عقد شغل مؤشّر من وزير التشغيل، وبطاقة إقامة تتضمّن ترخيصا

نصّيا بممارسة عمل مأجور، وذلك في حالة "عدم توفّر كفاءات تونسيّة في الاختصاصات المعنيّة في الانتداب". ويضع القانون عقوبات على مخالفة ذلك، تمسّ ليس فقط المؤجّر (خطيّة بين 12 و30د عن كلّ يوم عمل لكلّ عامل أجنبي غير نظامي)، بل كذلك العامل نفسه، الذي يعاقب بخطيّة وحتى بالسجن 15 يوما في حال واصل العمل بطريقة غير نظاميّة.

بالتوازي مع هذا النظام الزجري، توجد طبعا أنظمة استثنائيّة، ليس فقط عبر بعض الاتفاقات الثنائيّة كما مع المملكة المغربيّة، أو الأوامر التي تقرّ أنظمة استثنائيّة في قطاعات معيّنة (الشركات البترولية، المنظمات الدولية...) ولكن بالأخصّ عبر قوانين الاستثمار، التي تفتح المجال للمستثمرين الأجانب (الآتين من الشمال) لانتداب "إطارات" أجانب وفق نسبة معيّنة. نتيجة لذلك، لا تتجاوز نسبة الأفارقة من جنوب الصحراء في رخص العمل لفائدة الأجانب 4%، إذ يبلغ عددهم سنة 2017، بالكاد 230 عاملا، غالبيّتهم رياضيون وإطارات ومهن علميّة[24]. أي أنّ الغالبيّة الساحقة من عشرات آلاف العمال المهاجرين من جنوب الصحراء بتونس وأيضا الطلبة المضطرين إلى العمل لتمويل دراستهم وإقامتهم، المنتشرين بالأخصّ في قطاعات البناء والفلاحة والأعمال المنزليّة والخدمات، هم غير نظاميّين. يعني ذلك وضعيّة هشاشة واستغلال مضاعفة، سواء في الأجور (89 % يتقاضون أقلّ من الأجر الأدنى المضمون[25])، أو في ساعات العمل والحقّ في العطل والتعويض على حوادث الشغل وغيرها من الحقوق. فرغم أنّ اللانظاميّة والأجور المنخفضة منتشرة في الاقتصاد التونسي (بما فيه الاقتصاد الذي يصنّف كمنظم)، فإنّ استغلال العملة المهاجرين أكبر، فهم يمثلون "اللانظامي داخل اللانظامي"، وهم الحلقة الأضعف والأكثر هشاشة[26].

ولا يكتفي القانون بجبر الأغلبية الساحقة على اللانظاميّة، بل يعمّق علاقة الاستغلال حتّى للقلّة القليلة من الشغالين النظاميّين، حيث ينصّ قانون 1968 سابق الذكر على سحب بطاقة الإقامة بزوال الأسباب المقدمة للحصول عليها، أي أنّ المهاجر يصبح عرضة للطرد من البلاد بمجرّد إنهاء مؤجّره العلاقة الشغليّة[27]. فحياة الأجنبي ومستقبله رهين مؤجرّه، الذي يقرّر بقاءه أو ترحيله.

قضائيًا، بقيت المحاكم مترددّة في علاقة بتطبيق مبدأ المساواة بين العملة الأجانب والتونسيين، بين إقصاء العامل غير النظامي من حقوقه باعتبار "بطلان عقده"، وبين تعويضه عن فترة الشغل غير النظاميّة باعتباره ضحيّة[28]. فإذا كان الهدف من قانون الشغل، هو إعادة شيء من التوازن إلى العلاقة المختلّة بين المؤجّر والأجير، فإنّ قانون الشغل التونسي هو على العكس يشجّع اللانظاميّة والهشاشة المطلقة للعملة الأجانب.

ورغم أنّ وجود العمالة المهاجرة من جنوب الصحراء أصبح ملحوظا في قطاعات وجهات معيّنة، لم تقدّم مقترحات تشريعيّة لمراجعة مجلّة الشغل، لا من الحكومات ولا حتى من المعارضة. كما لم تشمل موجة الانخراط ورفع التحفظات في اتفاقيّات حقوق الإنسان خلال فترات الانتقال الديمقراطي، إمضاء اتفاقيّتيْ منظمة العمل الدولية حول العمال المهاجرين. حتى عند مناقشة مشروع قانون العمل المنزلي أشهرا قبل الانقلاب، لم يتمّ الاهتمام بشكل جدّي بوضعيّة العاملات الأجنبيّات، اللاتي يقع استقدامهنّ في إطار شبكات منظّمة، ويُحرمن من أجورهنّ طيلة أشهر بعنوان خلاص الوسطاء، وتحتجزهنّ العائلات التي تشغّلهن عبر افتكاك جوازات السفر. فبعد إقصاء عاملات المنازل الأجنبيات من النسخ الأولى لمشروع القانون[29]، لم يقترن إدماجهنّ بعد عودة المشروع إلى اللجنة بأيّ تفكير عملي في صيغ تطبيقه عليهنّ، أقلّه استثنائهنّ من اشتراط تأشير العقد من الوزارة المعنيّة للحصول على بطاقة الإقامة. فهنّ عموما يصلن تونس بطريقة نظاميّة عبر الرحلات الجويّة، بالأخصّ من ساحل العاج[30]، أيّ أنّ عقد الشغل المؤشّر من الوزارة هي العقبة الأساسيّة أمام حصولهنّ على الإقامة وتسوية وضعيّتهنّ..

بل أنّ مطالبة منظمات المجتمع المدني بإجراء حملات استثنائيّة لتسوية وضعيّة العمال الأجانب غير النظاميّين، على غرار ما حصل في المغرب في 2013 وفي إيطاليا في 2002 و2012، لم تجد آذانا صاغية بالأمس. فما بالك اليوم حين تحوّل هؤلاء إلى جزء من "مخطّط إجرامي لتغيير التركيبة الديمغرافيّة"؟ تسوية الوضعيّة لا تسمح فقط بضمان حقوق العمال المهاجرين ومكافحة استغلالهم، ولكن أيضا بالتصدّي لنزوع رأس المال للضغط على الأجور واستخدام المهاجرين كـ"جيش احتياط". بل يمكن أن ينخرط ضمن حملة واسعة ضدّ التشغيل اللانظامي تشمل التونسيين، وتقترن مع حملات رقابة تسمح بتسجيل أكبر عدد ممكن في الصناديق الاجتماعيّة (بما يقلّص من عجزها) وبمعاقبة الأعراف المخالفين ماليا. ربما كانت الأزمة الوبائية في 2020 الفرصة الأمثل للقيام بمثل هذه الحملة، فقد ظهرت حينها بشكل صادم معاناة المهاجرين المفتقرين لأيّ نظام حماية، بما دفع إلى حملات مواطنيّة لمساعدتهم وإعلان الحكومة إجراءات لفائدتهم. كما استفاقت النخب السياسيّة والمدنيّة على خطورة التشغيل غير المنظم وظهرت بوادر إجراءات (محتشمة) في هذا الصدد. وقد كانت للحكومة حينها صلاحيّة إصدار مراسيم، استغلّتها لإصدار نصوص عديدة في مجالات عدّة لا تتصل بالضرورة بالأزمة الوبائيّة. ولكنّ الإرادة السياسيّة غابت، وظلّ المنطق الأمني مسيطرا.

استراتيجيا اللاّ تسييس؟

يحيلنا ذلك إلى السؤال حول ما عطّل تغيير السياسات العموميّة في مجال الهجرة إلى تونس خلال الفترة الديمقراطيّة، على الرغم من مناخ الحريات وبروز نقاش عامّ حول الموضوع ووجود جمعيات تناضل للدفاع عن حقوق المهاجرين وهامش تأثير مهمّ للأجسام الوسيطة على عمليّة التشريع. فخلافا لما ذهبت إليه بعض الأطروحات، أبرزها كتاب كاتارينا ناطر حول تأثير النظام السياسي في السياسات إزاء المهاجرين انطلاقا من مثاليْ تونس والمغرب، لا يبدو لنا أنّ المناخ الديمقراطي في تونس هو الذي عطّل إحداث تغيير جوهري في سياسات الهجرة، عبر تقسيم السلطة وتعدّد الأطراف المتدخّلة وتضارب مطالبها، وتشجيع النخب السياسية على تفادي تسييس قضايا الهجرة خوفا من دفع ضريبة انتخابيّة ومن تقسيم المجتمع. فهذه المقاربة تُسقِط تجارب الديمقراطيّات الغربيّة، ودور الانقسام السياسي حول الهجرة في صعود اليمين المتطرّف فيها، على قراءة الوضع التونسي. ما عطّل اعتماد سياسات أكثر إنسانيّة وتنقيح نظام 1968 لم يكن المعارضة الشعبيّة أو الانتخابيّة المحتملة، بقدر ما كان تواصل نفوذ وزارة الداخليّة في فترة الانتقال الديمقراطي، خصوصا منذ عادت التهديدات الإرهابيّة إلى البروز بشكل كبير في 2013. وزارة الداخليّة، التي شهدت ميزانيّتها ارتفاعا ملحوظا منذ الثورة بالمقارنة مع بقيّة الوزارات، كانت لها الكلمة الفصل في السياسات العموميّة في مجالات عديدة، واستماتتْ في الدفاع عن صلاحيّاتها وآليات عملها القديمة. ذلك ما منع على سبيل المثال المصادقة على مشروع قانون حالة الطوارئ، حين أدّت تعديلات النواب إلى التقليص من الصلاحيات الأمنيّة وإدخال ضمانات للحقوق والحريات، ليبقى أمر 1978 اللادستوري وسيلة بين يديْ الحاكم ليفعل ما يريد خارج القانون، وصولا إلى منع نشاط أحزاب سياسيّة مؤخرا. في مجال الهجرة، ظلّت اجتهادات بعض الوزارات الأخرى هامشيّة أمام مركز سياسة الهجرة وهي وزارة الداخلية. العامل الثاني هو الضغوط الأوروبيّة في إطار سياسات الهجرة، فقد اقترنت الهجرة من جنوب الصحراء إلى تونس بالهجرة إلى أوروبا عبر تونس. وقد أدّى ذلك منذ السنوات الألفين إلى "أربنة" (نسبة إلى أوروبا) رهانات الهجرة على حدّ تعبير عالم الجغرافيا المختصّ في بلدان المغرب علي بنسعد، وتحويل ما كان يحصل بطريقة لانظاميّة وبسلاسة اجتماعيّة نسبيّة، إلى مُشكل أمني طبق المقاربة الأوروبية[31]. ولا يجب أن ننسى كذلك أنّ "لا تسييس الهجرة" ينخرط ضمن إطار أشمل من لا تسييس المسألة الاجتماعيّة، في ظلّ اقتصار خطوط الانقسام السياسي تقريبا على الهوّية والثورة، وما كانت ستعنيه تسوية وضعية العمالة المستغلّة من تراجع أرباح الأعراف في قطاعات معيّنة، منها ما هو مؤثّر في السياسات العموميّة كقطاع البناء.

يبقى أنّ الانتقال الديمقراطي الذي سمحت به الثورة، وإن لم يغيّر جوهريّا السياسة الأمنيّة للهجرة، إلاّ أنّه فتح نوافذ عديدة وحقّق مكاسب هامّة كان يمكن البناء عليها، ليس أقلّها دستور 2014 والحريات المدنية والسياسيّة وهيمنة الخطاب الحقوقي، التي تراجعت اليوم بشكل مُرعب. فمواطن الفشل في التجربة ليست حُجّة على الديمقراطيّة، التي تعني بالضرورة اللّا يقين، وهي حلبة صراع لا تضمن فوز أفضل المتنافسين ولا إنتاج أفضل السياسات، وإنّما تضمن للعموم فرص التأثير والاحتجاج عليها ومحاسبتها وتغييرها. ولكنّ الإخفاقات مصدر مهمّ لاستخلاص الدروس، إذا ما أتيحت الفرصة لبناء ديمقراطيّة من جديد. من أبرز هذه الدروس ضرورة تفكيك الإرث القمعي الاستبدادي، تشريعيّا وسياسيّا ومؤسّساتيّا، لأنّه قابل في كلّ وقت للانقضاض على التجربة. فقضيّة المهاجرين تعرّي تواصل الدولة البوليسيّة رغم الثورة والديمقراطيّة، وتظهر الحقيقة العميقة للدولة ومركز السلطة الأهمّ داخلها. كما تذكّرنا بأهميّة تسييس المسألة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لكي تقترن الديمقراطيّة لدى الناس بأفق التغيير، وضرورة الالتفات إلى الفئات الأكثر هشاشة لأنّها المحرار الحقيقي للعدالة الاجتماعيّة وحقوق الأفراد والمجتمع. لقد عرّى المهاجرون في الأشهر الأخيرة فاشيّة النظام الاستبدادي المتشكّل في تونس، الذي ظهرت بوادره في هدم المكاسب الديمقراطيّة ومعاداة البرلمانيّة ونسف استقلالية القضاء وفي الممارسات المعادية للحريات والمجرّمة للعمل السياسي والنقابي والمشيطنة لكلّ صوت مخالف. ولكنّ قضيّتهم تعرّي أيضا حدود التجربة الديمقراطيّة، وتنير لنا سبل إصلاحها وتجذيرها حين ينجلي ظلام الاستبداد.

1. Hassen Boubakri, Sylvie Mazzella, « La Tunisie entre transit et immigration : politiques migratoires et conditions d'accueil des migrants africains à Tunis », Autrepart 2005/4 (N°36), Presses de Science Po, p. 161.
2. Voir par exemple Sana Sbouai, Des migrants expulsés à la frontière algérienne, Inkyfada, Septembre 2015.
3. Vincent Geisser, « Tunisie, des migrants subsahariens toujours exclus du rêve démocratique », in Migrations Société 2019/3 (N° 177), p. 4.
4. Abdelmalek Sayad, « Immigration et "pensée d'Etat" », in Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 129, Septembre 1999. Délits d'immigration, p. 6 et s.
5. للاطلاع على قراءة نقديّة للمشروع، أنظر محمد أنور الزياني، مشروع القانون المتعلق بحماية اللاجئين : نحو سياسة عمومية جدية لحماية اللاجئين في تونس؟، نشر في موقع المفكرة القانونية، أوت 2018.
6. Catharina Natter, The Politics of Immigration Beyond Liberal States: Morocco and Tunisia in Comparative Perspective, Cambridge University Press, 2023, p. 189.
7. Vasja Badalič, « Tunisia's Role in the EU External Migration Policy: Crimmigration Law, Illegal Practices, and Their Impact on Human Rights », in Int. Migration & Integration, 2019, p. 94.)
8. Catharina Natter, op. cit., p. 157.
9. Sophie-Anne Bisiaux, "Politiques du non accueil en Tunisie : des acteurs humanitaires au service des politiques sécuritaires européennes", FTDES, Migreurop, Juin 2020, p. 69.
10. Ibid., p. 70.
11. Catharina Natter, op. cit., p. 153.
12. Camille Cassarini, « L'immigration subsaharienne en Tunisie : de la reconnaissance d'un fait social à la création d'un enjeu gestionnaire », in Migrations Société, 2020, N°179 (1), p. 44..
13. Vasja Badalič, op. cit., p. 90 et s.
14. Catharina Natter, op. cit., p. 154.
15. هناك 7193 طالب وافد من القارة الإفريقية، من بينهم 86,2 % من بلدان جنوب الصحراء. المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية 2020-2021.
16. Souhayma Ben Achour, Les libertés individuelles des étrangères et des étrangers en Tunisie : Les Métèques de la République, ADLI, 2019, p. 49 et s.
17. Observatoire national de la migration, Tunisie Terre d'Asile, « Attentes et satisfaction des étudiants subsahariens en Tunisie. Des portes qui s'ouvrent, des opportunités à saisir », Juillet 2018, p. 28.
18. Souhayma Ben Achour, op. cit., p. 50.
19. الأمر الحكومي عدد 331 لسنة 2018 مؤرخ في 6 أفريل 2018، متعلق بإتمام الأمر الحكومي عدد 1061 لسنة 2017 المؤرخ في 26 سبتمبر 2017 والمتعلق بضبط تعريفات المعاليم القنصليّة.
20. Attentes et satisfaction des Etudiants subsahariens en Tunisie, op. cit., p. 29.
21. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "المهاجرون المودعون بمركز الوردية: محتجزون فمرحّلون أو عائدون قسرا"، إعداد أمل المكي، إشراف قانوني لعصام الصغيّر، 2019، ص. 15.
22. مثلا: المحكمة الإدارية، "كليتيقي توري" ضدّ وزير الداخليّة، حكم ابتدائي في القضية عدد 161587، 10 نوفمبر 2021، غير منشور.
23. Souhayma Ben Achour, op. cit., p. 64 et 65.
24. Saïd Ben Sedrine, Défis à relever pour un accueil décent de la migration subsaharienne en Tunisie, Friedrich Ebert Stiftung, 2018, p. 29 et 32.
25. Mustapha Nasraoui, « Les travailleurs migrants subsahariens en Tunisie face aux restrictions législatives sur l'emploi des étrangers », Revue européenne des migrations internationales, Vol. 33 - n°4 | 2017, p. 168.
26. Ibid.,
27. Hatem Kotrane, Pour une réforme du cadre juridique de l'emploi des travailleurs migrants en Tunisie, IADH, Décembre 2022, p. 10.
28. حاتم قطران، قانون الشغل التونسي، نيرفانا، 2022، ص. 95.
29. مهدي العش، « في تونس، عاملات المنازل مغيّبات حتّى عند التشريع لحقوقهنّ »، نشر في موقع المفكرة القانونية، مارس 2021.
30. تمثّل عاملات المنازل الإيفواريات بشكل مستمرّ الصنف الأكبر من ضحايا الإتجار بالبشر حسب تقارير الهيئة الوطنيّة لمكافحة الإتجار بالأشخاص. أنظر الهيئة الوطنيّة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التقرير الوطني حول الاتجار بالأشخاص لسنة 2021، ص. 26.
31. Ali Bensaad, "Les migrations entre Sahel et Maghreb, un enjeu de stabilité, de développement et de démocratisation", in Outre-Terre 2017/4 (N° 53), p. 24 et s.

نُشر بتاريخ 06. 07. 2023

لـنـصـنـعّ "عـدوّنـا الـداخـلـي":

الشعبوية وتوظيف "رُهاب الأجانب" في تونس

أحمد نظيف

ـــ

حفلة جنون لا تتوقف في صفاقس، جنوب تونس، أبطالها الحشود المُعبّأة بشعارات الوطنية الشوفينية، وضحاياها المهاجرون القادمون من إفريقيا جنوب الصحراء. الصور ومقاطع الفيديو، التي ينقلها هواة على وسائل التواصل الاجتماعي، بشعة وكريهة، وغير مسبوقة في بلد عُرفَ عنه باكراً قدرة سلطته على ضبط سكّانه ومجاله. بذريعة أن البلاد تتعرض لهجوم منظم من المهاجرين استنفر قطاعا واسعا من السكان للتصدّر لهذا الهجوم، كلّ على قدر جهده إما بالقوة أو بالتحريض أو حتى بالسكوت على شيوع خطاب العنصرية. وضمن موجة من "الزحف المقدس" ظهرت ميليشيات تَحمل الهراوات والأسلحة البيضاء تطالب بـــ "تطهير المدينة من الأجانب". واللاّفت أن هذا الانجراف المتطرف قد طال شرائح، ليس فقط شعبية سهلة التعبئة، بل حتى مثقفين وأكاديميين وصحفيين، تحت ذرائع أمنية واقتصادية وحتى صحية، تبدو كالأغنية المكرّرة في خطابات كراهية الأجانب في دول أخرى.

في المقابل تبدو السلطة كالمراقب الخارجي، على غير عادته التدخلية المفرطة. في توازٍ لافت لنقاش ملف الهجرة بين النظام التونسي والاتحاد الأوروبي، تتصاعد أزمة المهاجرين في تونس على نحو مُتسارع. ودون السقوط في وهم التزامن التآمري، فإن الرئيس التونسي قيس سعيد الذي لم يبقَ له ما يقايضه مع الجار الأوروبي الشمالي لدعم موازنة البلاد المختلّة ودعم مساره السلطوي، يبدو أكثر الأطراف حرصاً على بقاء هذا الملفّ حياً ومتفاعلاً كل يوم، كي يحسّن وضعه التفاوضي إزاء نظرائه الأوروبيين.

لكن النظر في المسألة على نحو أكثر شمولاً يكشف عن دور واضح للشعبوية الصاعدة في البلاد، فكراً وحكماً، في تأجيج مشاعر الشوفينية الكامنة، وتالياً صناعة رُهاب الأجانب. ذلك أن الشعبوية بوصفها عقَدية هشة لا يمكن أن تعيش وتتمكّن إلا في أجواء الأزمة، الحقيقية أو المتخيلة، لاسيما أجواء مواجهة الأعداء في الداخل والخارج، وإن لم تجد هؤلاء الأعداء صنعتهم في متخيلها وأنزلتهم إلى ساحة المعركة لتخوض ضدّهم حرباً بلا طائل. كما تلعب هذه الصراعات المُختلقة دوراً مركزياً في إلهاء الحشود عن فشل الشعبوية في الحكم. فكراهية الأجنبي ليست فقط تصديراً لفشل الشعبوية للخارج، بل هي في الواقع تصدير لاهتمام أنصار الشعبوية خارج دائرة الفشل. وكلما زادت حدة الفشل ارتفع منسوب الهَوس بملاحقة الأعداء، في ضرب من "الذُّهان" السياسي والاجتماعي الحاد.

جـذور «رُهـاب الـبـرّانـي» وأعـراضـه

تعني كلمة أجنبي في العامية التونسية "برّاني"؛ وهو مصطلح مُثقل بدلالات مختلفة المستويات الجغرافية. حيث يُحيل في الوقت نفسه على "الغريب". ليس غريب الجنسية فقط، بل غريب الجهة والقبيلة والعائلة والمدينة. فالأجنبي في المتداول التونسي هو كل من ليس من قبيلتك أو مدينتك، ضمن مستويات شديدة الضيق من الانتماء. وربما يُحيل هذا التفسير اللغوي إلى جذر من جذور احتراز التونسي من كل غريب. لكن هذا الرُكام الوجداني قد اختفى لعقود تحت السردية التي حاولت "الدولة الوطنية" صناعتها، من خلال بناء "هوية وطنية جامعة"، رَمز إليها الرئيس المؤسس الحبيب بورقيبة باستعارة عبارة: "غبار الأفراد الذي تحول إلى شعب". ورغم المبالغات البورقيبية حول البَراعة في صناعة هذه الأمة، فإن المجتمع التونسي ما قبل الدولة الحديثة لم يكن شديد التشظي، بقدر ما كان يحمل الحد الأدنى من مستويات التجانس الإثني والديني والمذهبي.

نجَحت هذه الدولة نسبياً في بناء هذه الهوية من خلال إعادة تأسيس التنظيم الاجتماعي والإداري للبلاد وعبر أجهزة الدولة الإيديولوجية، تعليماً وديناً وثقافةً. لكن هذه الهوية الوليدة، ولأسباب تتعلق بمزاج القائد الأوحد، قد تشكلت على أسس انعزالية. فقد كان بورقيبة شديد الحساسية لفكرة "الأمة التونسية" بوصفها أمة مكتملة الأركان لا تحتاج لغيرها لكي تُوجد. حيث تحوّلت جميع الانتماءات الأخرى كالعروبة والإسلام وإفريقيا والعالم الثالث إلى مُجرّد مكمّلات. وربّما كانت انتماءات "غير مرغوب فيها" في فترات زمنية تميزت باستقطاب سياسي، كما في ستينات الصراع الناصري البورقيبي. ولأنه لا شيء يَفنى أو يُستحدث بل يتغيّر من شكل إلى شكل آخر، فإن رُهاب الأجنبي المحلي الذي ساد طويلاً ضمن التنظيم الاجتماعي ما قبل الحداثي تحوّل ربما إلى نفور من الأجنبي اللاّمحلي.

«رُهـاب الأجـنـبـي» وذرائِـعـه

في تونس، تتكرّر نفس الذرائع التي تجوب العالم حول رُهاب بعض المجتمعات تجاه الأجانب، والتي تدور أساساً حول أربع حجج رئيسية: أولاً الحجة المركزية في أي خطاب معادٍ للأجانب وهو "تهديد النظام العام". تمتلك الحجة الأمنية قوة تأثير كبيرة، حيث تقوم على زرع الخوف في قلوب المجتمع المحلي وتصوير هؤلاء الأجانب على أنهم خطرٌ مُحدق وأنهم مصدر كل شرّ، والربط الشرطي بين الزيادة في عدد السكان الأجانب من جهة والزيادة في معدّل الجريمة من جهة أخرى. وعلى نسق التفكير المؤامراتي للسلطة وصل الأمر ببعض النخب السياسية والإعلامية إلى التلويح بأن في صفوف هؤلاء المهاجرين "مندسين من جماعة بوكو حرام الإرهابية". ثانياً الحجة الاقتصادية القائلة بأن هؤلاء المهاجرين الأجانب يفتكّون مواقع العمّال المحليين لأنهم يد عاملة رخيصة. ثالثاً الحجة الأخلاقية التي تدور حول دور المهاجرين الأجانب في النيل من التقاليد والأخلاق المحلية. والحجة الرابعة تتعلق بالمحاذير الصحية، وهي حجة تنتمي إلى معجم شديد البدائية في كره الأجانب من خلال تصويرهم على أنهم ناقلون للأمراض الخطيرة.

تحضر كل هذه الحجج بشكل واضح في خطاب كارهي المهاجرين الأجانب في تونس اليوم، من خلال نموذج شديد الدلالة صاغه عدد من الأكاديميين والصحفيين من مدينة صفاقس في بيان مشترك نُشر في جريدة لابريس (La Presse) التابعة للدولة في 10 جوان الماضي، لكنه سُحب سريعاً لشدة ما فيه من خطاب عنصري. لكن نسخةً من البيان بقيت في أرشيف الإنترنت شاهدةً على ذلك. يقول أصحاب البيان، وهو عبارة عن رسالة مفتوحة من مجموعة من الأكاديميين والصحفيين من صفاقس إلى رئيس الجمهورية: "بالإضافة إلى المخاطر المتعددة التي تمثلها تدفقات المهاجرين، فقد لاحظت السلطات الإقليمية في القصرين للتوّ وجود مخاطر صحية: بعض هؤلاء المهاجرين الأفارقة يعانون من مرض السلّ، وهو أحد الأسباب العشرة الرئيسية للوفاة في العالم؛ ممّا يجعلها مشكلة صحية عامة حقيقية. لقد تغيرت بالفعل ملامح الوجه البشرية والاجتماعية والعرقية لمدينة مثل صفاقس: رجل أعمال فرنسي يزور صفاقس ويمر عبر باب الجبلي، قلب المدينة، تساءل بدهشة: "هل أنا في صفاقس أم في سيكاسو؟ (مدينة مالية)".

حظيت هذه العريضة بتداول على صفحات التواصل الاجتماعي، رغم أنه تمّ سحبها من موقع جريدة لابراس، وهي عموما تندرج ضمن خطاب محلي معادٍ للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، لقي رواجا في الإعلام الجهوي بنسب متفاوتة وبخاصة في إذاعة صفاقس الجهوية (إذاعة حكومية) وداخل مجموعات فايسبوكية على غرار "سيب الترتوار" (اترك الرصيف) و "centre ville sfax".

مـكـاسـب الـشـعـبـويـة

أما الوجه الآخر لهذه المأساة هو السلطة الشعبوية، التي لم يَبق لها غير ريوع الموقع الجغرافي والهجرة، بوصفهما أوراقها الأخيرة للتفاوض مع الأوروبيين على حزمة الدعم المالي والسياسي للنظام. ساهمت السلطة بشكل واضح ومُعلن، من خلال السقوط في فخاخ المجموعات اليمينية المتطرفة، لاسيما الحزب القوي التونسي، في تحول الطلبات الشعبية المعادية للمهاجرين إلى خطاب رسمي. وكذلك عبر التحليل التآمري المُحبّب إلى قلب الرئيس وعقله. ليتحول الأمر إلى مؤامرة كونية تستهدف البلاد و"ترتيب إجرامي تم إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديموغرافية لتونس". معيداً في الوقت نفسه إنتاج الخطاب المركزي لليمين الأوروبي المتطرف حول الهجرة. وقد أدّى وجود هذا الغطاء الرسمي للعنصرية وكراهية الأجانب إلى خروج الأصوات التي كانت تمارس العنصرية بشكل مستتر تحت ذرائع التهديدات الأمنية إلى العلن والجهر بخطاب تحريضي يستهدف المهاجرين حتى في وجودهم. أما المستوى الثاني من دور السلطة في هذه الأزمة هو الحياد غير المسبوق للأجهزة الأمنية تجاه ما يحدث من انتهاكات بالقول والفعل. حيث وعلى غير عادة هذه الأجهزة منذ انقلاب 25 جويلية في احتلال المجال العام والخاص، تبدو متوقّفة عن التدخل في أزمة المهاجرين في صفاقس، لأن أصداء هذه الأزمة أوروبياً لن تكون إلا في صالح الرئيس قيس سعيد أمام نظرائه الأوروبيين بوصفه القائم على حماية حدود القارة الشمالية من "زحف المهاجرين".

لكنّ المستوى الثالث من تعامل السلطة الشعبوية مع الأزمة هو الأكثر أهميةً. تولد الشعبوية في حالة الأزمة ولا تعيش إلا فيها. مناخ الأزمة المليء بالاستقطاب والسّجال بين معسكرين هي البيئة المناسبة للقائد الشعبوي كي يصول بوصفه المخلص من الأعداء. يحتاج الشعبوي إلى أن تكون الطبقات الوسطى والشعبية في حالة من عدم الرضا الشديد دائماً، لأنه بذلك يستغلّ استياءهم. وهو ما فعله قيس سعيد قبل صعوده إلى السلطة وقبل انقلابه عليها. أما اليوم فهذا الاستياء الذي مصدره الأساسي هو تدهور أوضاع هذه الطبقات على نحو عميق منذ الانقلاب، بنسق أكثر سرعة من ذي قبل، لا يجب أن يتوّجه نحو السلطة بل يجب أن يكون اتجاهه نحو عدوّ تُعلّق عليه السلطة الشعبوية فشلها في تسديد حاجيات هذه الطبقات. لم تعد حِيَل المحتكرين والمعارضين الخونة كافيةً لإقناع الجماهير بأن هؤلاء الأعداء هم من يقفون خلف بؤس الشعب وفقره وفقدانه للمواد الأساسية، ولم يعد ذلك النوع الضبابي من الأعداء غير المرئيين من الأطراف والأشباح والغرف السوداء مناسباً لطبيعة المرحلة كي يُقنع القطاع الواسع من أنصار الرئيس بوجاهة خطابه التآمري. لذلك تجد السلطة اليوم في المُهاجرين الأجانب من إفريقيا جنوب الصحراء "كبش الفداء المناسب" كي تُعلّق في رقبتهم فشلها التنموي. فهذا المهاجر الذي يحتلّ موقع العامل التونسي ويستهلك المواد المدعومة من الدولة ويحاول خرق التقاليد والأخلاق المحلية، هو مصدر الشرّ المطلق، وليس السلطة التي لم تف بوعود التنمية والازدهار التي قطعتها قبل عامٍ خلال الحملة الانتخابية على استفتاء الدستور الجديد حين خاطب الرئيس شعبها قائلاً: "قولوا نعم حتى لا يصيب الدولة هرم، وحتى تتحقق أهداف الثورة، فلا بؤس ولا إرهاب ولا تجويع ولا ظلم ولا ألم".

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية-سبتمبر 2023

ترسّبات العبودية في تونس:

إرث الألقاب الثقيل ومعضلة الهوية السوداء التونسية

هدى مزيودات

—

افتتح الناشط والكاتب الإفريقي-التركي مصطفى أولباك كتابه "كينيا - كريت - إسطنبول: سيرة ذاتية لعائلة من العبيد"[1] والذي صدر في 2006 بالجملة الآتية: "عانى الجيل الأول، وأنكر الجيل الثاني، والآن يتساءل الجيل الثالث". كان للجملة وقع كبير على الأفارقة الأتراك من مدينة أزمير خاصة حين بدأوا بمعية أولباك كرئيس "جمعية الثقافة والتضامن الإفريقية" في استكشاف جذور أجدادهم المستعبدين من شرق إفريقيا خلال الحقبة العثمانية والذين اعتنقوا الإسلام واتخذوا أسماء وألقابًا تركية. في 2004 كتبت عفات مصباح مقالا في مجلة جون أفريك عنوانه "أن تكون أسودَ في تونس"[2] وهو يعدّ أول مقال كسر حاجز الصمت عن الأقليّة السوداء التونسية ومعاناتها مع عنصرية اللون. بعد 2011، بدأ السّود التونسيون في التنظيم والتعبئة للتعريف بأنفسهم وبالصعوبات التي يتعرّضون لها ونادوا بالتمتع بحقوق أكثر شأنهم شأن المواطنين البيض في التعليم والمشاركة في الحياة العامة خاصة السياسة. البعض منهم أرادوا أن تتصالح تونس مع هويتها الأفريقية، بينما عمل سود تونسيون آخرون على استرداد حقوقهم وهوياتهم الأصلية من خلال العدالة الانتقالية. مثلما حصل للأفارقة الأتراك الذين فقدوا هوياتهم الأفريقية، أراد النشطاء السود التونسيين تسليط الضوء على التابوه العرقي الذي جعل السود مواطنين منسيين حتى صاروا خارج الصيرورة التاريخية في البلاد مهمشين في مربع جغرافي محدود: الجنوب التونسي. في ظل تحول ديموقراطي متعثر، وجدت العدالة الانتقالية تحدّيات جمّة في إنصاف ضحايا الاستبداد وبقي السود على هامش هذه العملية أمام سياسة الإنكار العامة والمطبقة لقضية التمييز العنصري على أساس اللون.

كيف قبرت الهوية السوداء التونسية؟

عندما ألغت الإيالة التونسية خلال حكم المشير أحمد باشا باي العبودية في 1846، ثارت مدن وقرى الجنوب التونسي على هذا القرار وكادت أن تقوم حرب أهلية ضد حكم البايات. ومن سخرية القدر أن الثائر علي بن غذاهم كان بين هؤلاء الذين رفضوا قرار الإلغاء. وعند انتصاب "الحماية الفرنسية" في 1881، تم إصدار القرار الثاني لإلغاء العبودية في 1890 ولكن تواصلت العبودية تحت أشكال عدّة كنظام الخماسة وتحوّل العبد الأسود إلى "وصيف". فماذا حدث للعتقاء الجدد؟ أضاع الكثير منهم لغات أجدادهم وحتى هوياتهم السودانية (نسبة الى بلاد السودان التاريخية التي تضم ممالك خانم وبورنو ومالي).

ما حدث للسود التونسيين لا يختلف عن الأفارقة الأتراك الذين تم جلبهم كعبيد إلى الأناضول خاصة في مدينة إزمير الساحليّة من شرق أفريقيا خاصة زنجبار في كينيا والذين تم صهرهم في المجتمع التركي وماتت لغتهم. كما تمّ تطبيق قانون الألقاب الذي سنّه مصطفى كمال أتاتورك عليهم مع إعطائهم هويات جديدة. اتّبع بورقيبة منهج أتاتورك وقام بحملة تهذيب للألقاب التي استثنَتْ السود التونسيين وتركت أغلبهم يحمل ألقابًا تشير إلى ماضي استعبادهم الأليم. فمثلما تجد لقب "زنجي" لدى بعض العائلات الأفريقية التركية، يكاد يتفرّد لقب شوشان بالسود التونسيين والذي يشير إلى وضع العبد الأسود الذي تم عتقه. لكن تجد أيضا ألقابًا لسود تونسيين تؤكد مرتبتهم الوضيعة كعتيق فلان (بن يدر، الدغري، الزايري الخ)، وهو تقليد في جزيرة جربة خصوصا عندما دأبت العائلات الغنية والتي كانت تتاجر في العبيد على إطلاق ألقاب ذات دلالة عبودية على العتقاء من العبيد حتى يظلوا في مرتبة التابع لهم حتى الموت. خصّصت عالمة الإناسة والأستاذة بجامعة منوبة الدكتورة إيناس مراد دالي رسالة الدكتوراة لموضوع مصير العبيد السود في تونس بعد عتقهم[3]، وبيّنت تحوّل علاقاتهم بأسيادهم السابقين من عبيد لهم إلى تبع، تتسم علاقتهم العمودية غير المتكافئة بالولاء. اشتغلت دالي على حالة السود التونسيين في قابس وأصولهم المستعبدة، وتطرقت إلى مصطلح "الولاء" بعد إلغاء الرقّ والعبودية، الذي يرمز لعلاقة تبقي السود في منزلة الدونية من دون أية فرصة للعتق النهائي من نير العبودية الرمزية.

القطع مع الماضي العبودي: الهوية الطرابلسية للسود التونسيين

إبان الثورة التونسية في 2011، برز حراك للسود التونسيين ينادون فيه بالمساواة مع البيض التونسيين وإنهاء كل مظاهر العنصرية المسلّطة عليهم سواء كانت من أفراد أو من الدولة من خلال الالتماس الممنهج لهم منذ الاستقلال. لئن اتّسم الجيل الأول بعد إلغاء الرقّ من السود التونسيين بالتعايش مع الأمر الواقع، فإن الجيل الثاني رفض الماضي العبودي. لكن الجيل الثالث صار ينادي بضرورة إعادة الاعتبار للتاريخ المنسي لأجدادهم ويعمل في موازاة ذلك على النبش في ذاكرة الماضي المنسي والمدفون. هكذا أعاد الكاتب مصطفى أولباك رئيس حراك الأفارقة الأتراك كتابة قصة عائلته التي تمّ اقتلاعها من كينيا ليتمّ استعبادها في جزيرة كريت اليونانية ومن ثم في مدينة أزمير[1]. وثمة أوجه تشابه عديدة بين الأفارقة الأتراك والسود التونسيين لجهة بحثهم المتواصل عن أصولهم الأفريقية.

تساءلت مراد دالي في مقال أكاديمي في 2021 عن حقّ السّود التونسيين في تاريخ يخصّهم بالذّات، وقد عنونت مقالها: "هل للسود التونسيين الحق في تاريخ خاص بهم؟"[4]. ذلك التاريخ الغامض الذي ضاعتْ الكثير من تفاصيله المعقّدة واشتبكتْ قصص المستعبدين والعتقاء في تونس الآبقين (الهاربين) والمهاجرين السود من ليبيا وتمّ صهرهم في تونس كبقايا العبيد، حيث تمّ إجبارهم على اتخاذ ألقاب المؤجرين لهم[5].

احتجّ العديد من السود التونسيين على هذا الضيم التاريخي وكأنه حكم عليهم مرتين: مرّة بالنفي من بلدانهم الأصلية ومرّة ثانية بالنسيان والنكران من دولتهم التي عمّقت من عزلتهم وغربتهم دون هوية متجذرة شأنهم شأن الموريسكيين والعثمانيين والإيطاليين والمالطيين واليونانيين وغيرهم من المهاجرين الذين أنصفهم التاريخ وجعلوا من قصص تهجيرهم من بلادهم في الأندلس والأناضول مصدرا للفخر والاعتزاز بتغلّبهم على محنة النفي والتهجير وأصبحوا مواطنين درجة اولى وشغلوا أعلى المناصب في الدولة التونسية، على غرار الرئيس التونسي الراحل الباجي قايد السبسي حفيد مملوك من سردينيا الإيطالية. أقصي الأسود التونسي من كتابة تاريخه وحتى من المساهمة في كتابة ولو صفحة واحدة من تاريخ تونس المتعدد الأعراق والديانات والملل. فكما تمّ قبر هوياتهم الغرب-أفريقية ومن منطقة الساحل الأفريقي، منعوا من الاحتفالات الرسمية بعاداتهم وتقاليدهم غداة الاستقلال في عهد بورقيبة لأنها تتنافى مع قيم الحداثة التونسية.

ولطالما تبجح التونسيون بأن بلدهم سبق الولايات المتحدة الأمريكية في إلغاء الرق، لكن يتناسى أغلبهم أن المجتمع والدولة التونسيين رفضا القطع مع الماضي العبودي من خلال الألقاب التي تحطّ من كرامة العديد من السود والنكات والأمثال العنصرية وغيرها من أشكال التبعية.

وبالعودة إلى بحث دالي، نلحظ أنها تغوص في الذكرى المنسية لهؤلاء المواطنين اللامرئيين والذين ليسوا كما يشاع عن جلّهم أنّهم نتيجة لتجارة الرقّ من إفريقيا جنوب الصحراء. وهي تعزو هذا الإجحاف التاريخي إلى عملية النسيان لهجرة السود كمهاجرين طوعيين إلى تونس، حيث كشفت اللثام عن تاريخ الخماسة السود من التونسيين والذين وإن بدوا أحسن مرتبة من العبد، فإنّ وضعيّتهم كرست حالة التبعية للسود، خصوصا من تقطعت بهم السبل لما هاجروا من طرابلس هربا من الاستعباد أو من حروب قبلية ليجدوا أنفسهم شبه مستعبدين عند أسياد جدد من مالكي الأراضي. خلال زيارتي لثلاث ولايات تونسية ذات غالبية سوداء وهي قبلي وقابس ومدنين في جويلية 2023، أجمع أغلب من حاورتهم (المبحوثين) وتحدثت معهم أنّ أصولهم ليست من العبيد بل أن أجدادهم أتوا إلى تونس من طرابلس الإيالة كمهاجرين اقتصاديين في القرن التاسع عشر. تعزو بعض المراجع التاريخية للهجرة الطرابلسية إلى تونس أن العديد من السود استقروا في منطقة قفصة واشتغلوا في مناجم الفسفاط بينما هاجر الآخرون إلى مدن الجنوب الشرقي التونسي حيث اشتغلوا كخماسة في مزارع لمالكي الأراضي البيض في قابس وجرجيس ومدنين، بينما توجهت مجموعة أخرى إلى مدن الساحل والشمال الشرقي وكذلك إلى تونس العاصمة[6].

لم يسعف الحظ الكثير منهم خصوصا من المناطق الحدودية مع ليبيا، إذ وجدوا أنفسهم في حالة استرقاق جديدة من مالكي الأراضي البيض الذين اشتغلوا عندهم وأجبروهم على اعتناق ألقابهم. ذلك حال علي الوريمي من جرجيس، الذي عاش جدّه ومات وهو يكافح لاسترداد لقب عائلته الليبي، لأن مشغّله الأبيض أجبره على اتخاذ لقبه. مثال من بين قصص عديدة لسود تونسيين كتبت عليهم حتمية التبعية للسيّد الأبيض حتى الممات، وجرّدوا من هوياتهم الأصلية ليبقوا في حالة ولاء تام للسيد الأبيض حفاظا على العلاقة العمودية بين المستعبد والسيّد حتى بعد إلغاء العبودية. ويمثل الولاء العمود الفقري لهذه العلاقة غير المتكافئة.

قصص كفاح سود تونسيين لتغيير ألقابهم ودور العدالة الانتقالية

عندما قدّمت منظمة "منامتي" سنة 2016 إلى هيئة الحقيقة والكرامة ملفًا حول الانتهاكات لحقوق الإنسان ضدّ السود في تونس المرتكبة من طرف بعض أجهزة الدولة وموظفيها، كانت لهذه الخطوة رمزية تاريخية ولو محدودة في الإطار الزمني وعُدّت سابقة في تونس والوطن العربي عموما في أنها فككت تابوها اجتماعيا وهو التمييز المؤسساتي ضدّ السود التونسيين منذ الاستقلال ووضعت دولة الاستقلال أمام مسؤوليتها التاريخية عن انتهاكات ممنهجة ضد فئة من مواطنيها. حسب رئيسة المنظمة السيدة سعدية مصباح، قُدِّمَتْ عشرات المطالب من قبل مواطنين سود تونسيين لتغيير ألقاب ذات دلالة عبودية للمحاكم التونسية. وتبقى قضية حمدان دالي من جزيرة جربة قصة النجاح الوحيدة لتغلّب أسود تونسي على البيروقراطية التونسية المتكلسة من الجانب القضائي في تغيير الألقاب ذات الدلالات المهينة والتي تعود إلى ستينات القرن الماضي التي أرساها الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة. ففي 2020 حكمت المحكمة الابتدائية بمدنين لصالح حمدان عتيق دالي بتغيير لقب عائلته إلى دالي وذلك استنادا إلى القانون 2018-50 المناهض لجميع أنواع التمييز العنصري.

ليست حالة حمدان دالي الوحيدة في تاريخ مطالب تغيير الألقاب ذات الدلالة العبودية للسود التونسيين بل تمّ توثيق حالات قبلها في بداية القرن العشرين والتي ذكرتها مراد دالي في سياق الفترة الاستعمارية وأولها عام 1927 عندما تقدّم السيد بوثلجة بن سعد الرقيق سنة 1925 بمطلب لتغيير اسمه بهدف اجتناب اللُبْس وحتى يضمن توريث اسمه لذريته من بعده. أما الحالة الثانية فتعود لشوشان بن سعد الورداني، الذي تقدم بطلب للسلطات الفرنسية مستغلا تجنيسه كفرنسي ليصبح اسمه الجديد الورداني شوشان[6].

بعد 2011 ، قدّم العشرات من السود التونسيين مطالب للمحاكم التونسية لتغيير ألقابهم ولم يبت في جلّها عدا قضية حمدان دالي ومواطن آخر هو كمال الزايري، الذي مكّنته المحكمة هو الآخر من التخلّص من لقب عتيق. أحد الأسباب لفشل الدعاوى الأخرى هو خلو ألقابهم المراد تغييرها مما يبيّن صفة العبودية أو يحمل أية دلالة عنصرية، على غرار "عتيق". وهذه مثلا حالة علي الوريمي الذي قدّم طلبه لمحكمة مدنين مشفوعا بقرائن من حجة لهوية جدّه من منطقة جبل نفوسة في الغرب الليبي والتي تدل على لقبه الليبي الأصلي.[7]

حتمية التبعية: شوشان من المهد إلى اللحد

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية - سبتمبر 2023

يعتبر لقب شوشان لقبا شائعا يحمله السود التونسيون وهو يعني "الأسود الذي ينتمي للجيل الثاني ممن تم عتقهم بعد إلغاء الرق". ولسخرية الأقدار يوجد الكثير من البيض التونسيين من يحمل لقب شوشان أيضا ولا يعرف إن كان لديهم أصول سوداء أو من عتقاء العبيد السود.

تختلف صفة شوشان في قبلي فهي تعني الأسود وقد تم إفراغها من صفة الدونية وتطلق على الشخص الأسود أو أي شخص من أصول سوداء بما فيهم المختلطين عرقيا أو الشركاويين كما يطلقون عليهم في الجنوب التونسي[8]. بعد إلغاء العبودية رسميا في 1846، وجد العتقاء السود أنفسهم بلا مأوى أو عمل فاضطر من كان منهم في المناطق الريفية في الجنوب التونسي إلى البقاء مع أسيادهم السابقين كـ "وصفان" أي عبيد المنازل. وشيئا فشيئا ظهر نظام عبودية جديد يقوم على ولاء العتقاء السود لأسيادهم السابقين وهي علاقة أفقية فوقية ذات طابع أبوي تجعل من السيد الجديد "الأبيض" الراعي للأسود المحرر حديثا فيعطيه لقبه مع إضافة مصطلح "عتيق" أو "شواشين" ويشير هذا المصطلح الأخير إلى العتقاء الجدد حتى يميزوا أنفسهم عن العبيد. بصفة عامة يبقى الزواج المختلط بين "البيض" والسود، شبه محرم وإن وجدت زيجات فتعتبر حالات شاذّة[9].

تُعَرِّفُ جونوفياف بيدوشا [10] "الشواشين" على أنهم ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية التي تتوسط "الأحرار" و"العبيد". بينما "الوصيف" هو أقل مرتبة من الشوشان ويعني "العبد". حسب دراستها لمدينة قبلي [11]. حتى ثمانينات القرن العشرين، اشتغل الشوشان تحت أمرة السيد "الحر" كخمّاس وبقي مرتبطا به ارتباطا عضويا وتوارثت عائلة الشوشان ذلك الشغل وأصبحت كلها في خدمة السيد "الحر" [11]. بدأت الأمور تتغير بعد الثمانينات عندما هاجر العديد من السود المحررين إلى فرنسا خاصة أو نزحوا إلى المدن التونسية الكبرى وارتقوا في السلم الاجتماعي مما مكّنهم من شراء الأراضي التي كانوا يعملون فيها كخماسة [12].

لكن بقي الكثير من الشواشين خماسة لدى الأسياد "الأحرار" في مناطق عديدة في الجنوب التونسي خاصة في جربة وقابس. فتجد عائلات غنية من الجنوب التونسي والتي امتهنت التجارة خاصة تحمل معها شواشينها إلى العاصمة منذ الصبى وتشغّلهم في محلاتها (كالحلويات والمثلجات) حتى الشيخوخة [13]. تعود جذور هذه التبعية الاجتماعية والاقتصادية للكثير من السود التونسيين إلى تاريخ إلغاء العبودية عندما وجد أغلب العتقاء أنفسهم خصوصا في المناطق الحضرية كالعاصمة مشردين بلا مأوى أو شغل في حالة خصاصة شديدة مما انتهى الأمر بالعديد منهم إلى العمل كباعة متجولين ولاعبي آلات موسيقية كالقمبري المستعمل في موسيقى السطمبالي. كما انتهى المطاف بالنسبة لبعض النساء المحررات السوداوات إلى العمل في الدعارة كسبا للقمة العيش بسبب رفض أغلب العائلات التونسية من الطبقة المتوسطة تشغيلهن [9] [14].

لم يمثل إلغاء العبودية الرسمي ثورة اجتماعية في حياة السود التونسيين، بل بقي إجراء شكليا ذا صبغة قانونية تم اختزاله في مجرد وثيقة رسمية في أرشيف الدولة التونسية وبقي السود التونسيين في أسفل السلم الاجتماعي. لقد مثلت ثورة 2010-2011 بداية لانتشار الوعي لدى شريحة كبرى من السود التونسيين سواء الذين كانوا من أصول مستعبدة أو سكان أصليين من السود (خصوصا من منطقة الجنوب الغربي [15] في واحة نفزاوة التاريخية ومجتمعها الهجين عرقيا الذي يضم مجموعات سكانية من أصول عربية وسوداء تونسية أصلية خاصة) أو مهاجرين من ليبيا بضرورة تغيير واقع التهميش الممنهج على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ويبقى السؤال عن دور العدالة الانتقالية في تونس بعد الثورة في إنصاف ضحايا التمييز العنصري والتغييب من السردية الرسمية ومحاولات البعض منهم التخلص من رواسب العبودية التي بقيت ملتصقة بهم من خلال ألقاب أسيادهم السابقين أو مشغليهم في بلد لا تزال قوانينه غير متسقة مع تغيير العقليات، وعدم تصالحه مع التاريخ المتشابك بتفاصيله المعقدة بخصوص قدوم السود إلى تونس. فسرديّة الاستعباد والاسترقاق للعبيد من بلاد السودان التاريخية طغت على السردية الشفوية وقبرت المستندات والوثائق الرسمية من الأرشيف التونسي والفرنسي والعثماني عن الأصول المختلفة للسود التونسيين خصوصا في القرنين التاسع عشر والعشرين.

[1] Olpak, Mustafa (2006), Biographie d'une famille d'esclave: Kenya, Crète, Istanbul; Paris: Librairie Özgül.

[2] Mosbah, Affet, "Être noir en Tunisie", Jeune Afrique, 12 July 2004.

[3] Mrad-Dali, Inès (2009), Identités multiples et multitudes d'histoires : les « Noirs tunisiens » de 1846 à aujourd'hui, Thèse de doctorat en Anthropologie sociale et ethnologie, EHESS Paris, Sous la direction de Jocelyne Dakhlia.

[4] Mrad-Dali, Inès (2020), Migration and the construction of minority identities in Tunisia from the end of the nineteenth century: The case of black Tunisians of 'Tripolitanian' origin, Civilisations; Revue internationale d'anthropologie et de sciences humaines, 68-2019. December 1, 2019.

[5] "أحفاد العتقاء في تونس" : من العبودية إلى الولاء، فرانس 24، 28 ماي 2019.

[6] Mrad-Dali, Inès (2021), "Les noirs tunisiens ont ils droit à leur propre histoire?", September 22, 2021, Heinrich, Böll Stiftung, Tunisia.

[7] حوار الورمي مع كاتبة المقال في أفريل 2017

[8] مها عبد الحميد، آمال الفرجي ومطاع أمين الواعر (2017) "العنصرية بين المأتى والمجتمع واللون: تقارير حول تمثلات العنصرية لدى المتساكنين السود في تونس"؛ تونس: نرفانا.

[9] مارتا سكاليوني (2019)، التحرر بالغناء والموسيقى: إرث ذوي البشرة السوداء المر في تونس؛ موقع " قنطرة" ، ترجمة: يسرى مرعي؛ 23 يناير.

[10] Bédoucha, Geneviève, (1984), "Un noir destin: travail, status, rapports de dépendance dans une oasis du sud tunisien", in Cartier, M., ed., Le Travail et ses representations, éditions des archives contemporaines, pp. 77-122.

[11] Bédoucha, Geneviève (1987), L'eau, l'amie du Puissant. Une communauté oasienne du Sud-Tunisien, Gordon and Breach Science Publishers.

[12] Botte, Roger (2010), Esclavages et abolitions en terres d'islam: Tunisie, Arabie Saoudite, Maroc, Mauritanie, Soudan, Brussels: André Versaille.

[13] حوار مع باحثة تونسية في العلوم السياسية، جويلية 2023

[14] Largueche, Dalenda, et Largueche, Abdelhamid, "Marginales En Terre d'Islam", (Tunis: Ceres Productions, 1992), 29–33,

[15] Jankowsky, Richard C. (2010) "Stambeli: Music, Trance, and Alterity in Tunisia" (Chicago: University of Chicago Press.

حوار المُفكرة

مقابلة مع إسماعيل مونتانا حول كتابه

"إلغاء العبودية في تونس العثمانية"

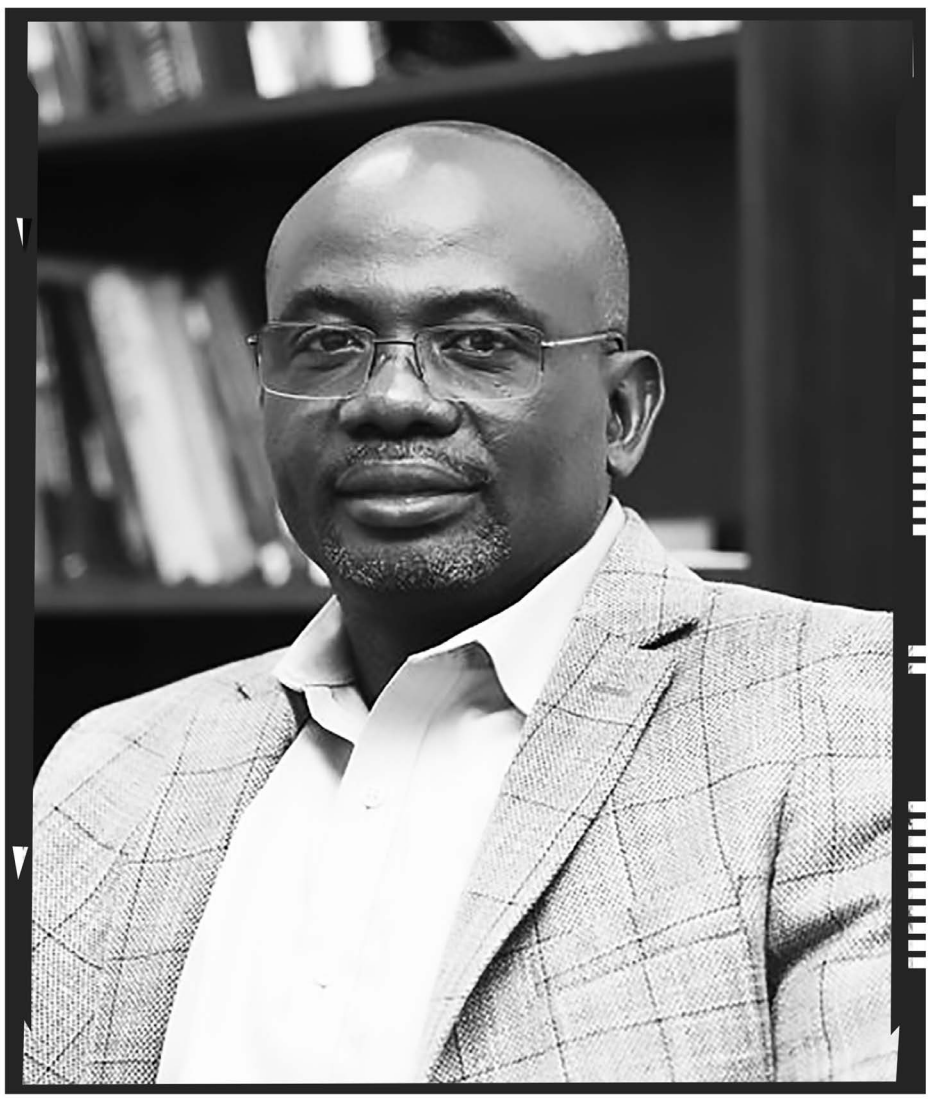

أجرت الحوار: ألفة لملوم

ترجمة: لمياء الساحلي

–

الدكتور إسماعيل مونتانا هو أستاذ مشارك في التاريخ بجامعة إلينوي الشمالية. مؤرخ العبودية في تونس العثمانية وحوض غرب البحر الأبيض المتوسط، وتشمل اهتماماته البحثية الحالية التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعبودية في شمال غرب أفريقيا والعالم الإسلامي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهو مؤلف كتاب إلغاء العبودية في تونس العثمانية (غينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، 2013) ومحرر مشارك لكتاب الإسلام والعبودية والشتات، الذي نشرته مطبعة أفريقيا العالمية في عام 2009.

المفكرة القانونية: يتركّز الاهتمام في أبحاثك على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعبودية في المناطق الإسلامية في حوض المتوسط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لماذا اخترت تناول الحالة التونسية بشكل خاص في كتابك "إلغاء العبودية في تونس العثمانية" (دار النشر بجامعة فلوريدا، 2013)؟

إسماعيل مونتانا: أشكر بداية اهتمامكم بأبْحاثي. وإجابة على سؤالك، بدأت هذه المسألة تحظى باهتمامي منذ ثلاثة عقود حين كنت في جامعة الزيتونة أدرس الحضارة الإسلامية. في ذلك الوقت، كان أحد أساتذتي ناجي جلّول الذي كان يدرّس العمارة الإسلامية ودخل لاحقًا المعترك السياسي، يأخذ طلّابه في رحلات ميدانية لدراسة المواقع التاريخية في جنوب تونس. وفي تلك الرحلات، لاحظت الوجود الكبير للتونسيين السود المتحدّرين من أفريقيا جنوب الصحراء. وقد لفتتني أوجه الشبه الكبيرة بين موسيقاهم وموسيقى غرب أفريقيا وسرعان ما طوّرتُ اهتمامًا بدراسة تاريخهم ككل.

بعد استكمال دراستي في تونس ومواصلتي درجة الدكتوراه في التاريخ بجامعة يورك (تورنتو، كندا)، قرّرت دراسة التونسيين السود كمجتمع شتات في تونس. ولكنهم ليسوا جماعة متجانسة. وهو ما يشهد عليه أي شخص ملمّ بطوبوغرافيا السكان التونسيين السود. وكنت أميل أكثر إلى الاهتمام بالمجموعة المرتبطة بممارسة الاسطمبالي/البوري. ومن أجل فهم تاريخ هذه المجموعة تحديدًا، كان عليّ دراسة البنى الاقتصادية والسياسية التي أدّت إلى تواجدهم في تونس، لا سيّما أولئك الذين تمّ إحضارهم إليها في ذروة قوافل تجارة الرقيق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد نتج عن افتتاني بهذه المجموعة إنتاجات غزيرة ومن ضمنها نشر كتاب "إلغاء العبودية في تونس العثمانية" الذي يوثّق تاريخ قوافل تجارة الرقيق وبنيتها وتنظيمها ومنع هذه التجارة وإلغاء العبودية في ظلّ حكم المشير أحمد باي الأول (1855-1835).

المفكرة: تذكر في مقدّمة الكتاب أنّ الأرشيف يشكّل تحدّيًا حقيقيًا للمؤرّخين الذين يجرون أبحاثًا حول تجارة الرقيق جنوب الصحراء مقارنة بأولئك الذين يعملون على تجارة الرقيق في الأطلسي. كيف واجهت هذه الصعوبة وعلى أي أرشيف اعتمدت لاستكمال أبحاثك؟

مونتانا: اختلفت تجارة قوافل العبيد العابرة للصحراء كثيرًا عن تجارة الرقيق العابرة للأطلسي. ففي الأخيرة، أتاحت سجلّات السفن للمؤرّخين بالحصول على تقدير أقرب لعدد الأفارقة ضحايا الاستعباد الذين صعدوا على متنها ونزلوا منها على طرق سفرها. أما في ما يخصّ القوافل العابرة للصحراء، فقد اقتصرت غالبيّة السجلّات القليلة المتوفّرة على المعاملات التجارية الخاصّة بالسلع، ونادرًا ما كان يتمّ الاحتفاظ بسجلّات عن عدد الأفراد المُستعبدين الذين كان يتمّ الإتجار بهم. وعلى عكس سجلّات السفن في سياق التجارة العابرة للأطلسي، لم يكن ممكنًا للمؤرّخين أن يدرسوا تجارة الرقيق العابرة للصحراء للوصول إلى تقدير مفيد كالذي وصل إليه نظراؤهم الذين درسوا التجارة العابرة للأطلسي.

وبين بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر حتى نهايته، أشارت روايات رحّالة أوروبيين وأنصار إلغاء العبودية إلى تقديرات تقريبية لأعداد الأفراد المستعبدين في القوافل الصغيرة والكبيرة. إلّا أنّ تقديراتهم كانت مبالغًا فيها لخدمة دوافعهم. وهذا يعني أنّه كان على المؤرّخين أن يتعاملوا مع تلك الروايات بحذر شديد كما فعلت أثناء إعداد كتابي. والتعامل مع بيانات كمّية متوفّرة ولكن غير مناسبة حول تجارة العبيد، يتطلّب فهمًا مدروسًا للسياق التاريخي الأوسع الذي انتشرت فيه روايات الرحّالة الأوروبيين وأنصار إلغاء العبودية. من جهتي ومن أجل تجاوز هذه القيود، اعتمدت أسلوبًا بحثيًا وتحليليًا يوظّف تحليل السلاسل الزمنية من خلال وضع أرقام تجارة العبيد المستمدّة من تلك الروايات الوصفية، في سياق الأحداث التاريخية التي قد تكون وراء الانخفاضات أو الزيادات في الأنماط المتغيّرة لقوافل تجارة الرقيق على مدى الفترة المدروسة.

المفكرة: هل يمكن أن تعرض لقرّائنا الديناميّات الرئيسية والأنماط المتغيّرة في تجارة الرقيق في تونس: الطرقات التي سلكتها، بنيتها، دور تجّار غدامس وكيف وضعت هيكليّتها بناء على السياق الاقتصادي الذي كانت تهيمن عليه الرأسمالية الأوروبية في غرب المتوسط؟

مونتانا: تكمن الديناميّة الرئيسية وراء الأنماط المتغيّرة لتجارة الرقيق في عوامل العرض والطلب التي قادتها من جهة الإصلاحات الاقتصادية التونسية ومن جهة أخرى انعدام الاستقرار السياسي الذي سبّبته الحركات الإسلامية في مناطق غرب ووسط السودان وفي غرب إفريقيا في ذلك الوقت. وقد تشكّلت الحركة الإسلامية بشكل خاصّ في غرب إفريقيا في أواخر القرن الثامن عشر واستمرّت في معظم القرن التاسع عشر. وفي وسط السودان، قادها عثمان ابن الفودي الذي أسس خلافة السوكوتو في ما هو شمال نيجيريا اليوم. وخلال فترة قيادته للحركة، استعبدت الأخيرة الفئات غير المسلمة التي كانت تمارس العادات الدينية للسكان الأفارقة الأصليين مثل طائفة الاسطمبالي/البوري. وفي خلافة السوكوتو، اتهمت القيادة الإسلامية ممارسي البوري بالمجوسية واعتبرتهم يستحقّون الاستعباد. وبالتالي، سمحت هذه الحجة الدينية باستعباد الآلاف من طائفة البوري سنويًا وبيعهم كعبيد للتجّار العابرين للصحراء.

صحيح أنّ الحركة الإسلامية لم تُدخل العبودية إلى غرب أفريقيا، إلّا أنّها استخدمت الدين لتبرير الاستعباد وساهمت بالتالي في توسيع أنشطة الاستعباد في غرب أفريقيا خلال أواخر القرن الثامن عشر ثمّ القرن التاسع عشر.

على الجانب التونسي، أدّت الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقها حمودة باشا (1782–1814) إلى توسّع التجارة التونسية الخارجية عبر المتوسط ومع المشرق وغرب وجنوب السودان (ليس السودان البلد بل منطقة غرب إفريقيا، جنوبيّ الساحل الافريقي). انتعش تجّار غدامس الذين كانوا يديرون قوافل الرقيق طيلة قرابة قرن من الزمن بفضل تلك الإصلاحات وتوسّع السلع التجارية الأوروبية في تونس، واستغلّوا الظروف التجارية المؤاتية التي أتاحتْها الإصلاحات الاقتصادية لحمودة باشا من خلال توسيع أنشطتهم التجارية أكثر من أي فترة سابقة. وكانت نتائج ذلك واضحة جدًا، فمع وصول تجّار غدامس إلى عمق كانو وكاتسينا حيث تسبّبت الحركة الإسلامية باستعباد أعداد كبيرة من الناس الذين اعتبرهم قادتها كفّارًا، اتّسع نطاق تجارة قوافل الرقيق بشكل مطّرد. ومع توسّع التجارة، أسّس تجّار غدامس وكالات تجارية في غرب السودان ووسطه.

تذبذب عدد العبيد الذين دخلوا تونس وفقًا للظروف الأمنية أو الاستقرار أو عدمه ضمن شبكات تجارة القوافل. وفي الفترة ما بين ثمانينيّات القرن الثامن عشر ومطلع أربعينيات القرن التاسع عشر، أُحضِر في المعدّل، سنويّا ما بين ألف و1200 عبد من بينهم خِصيان إلى تونس. وفي حين بيع بعض هؤلاء العبيد في جنوب تونس للعمل خصوصًا في القطاع الزراعي، بيعت الغالبية منهم في سوق البركة الواقعة في وسط تونس القديمة وعملوا بشكل خاص في المنازل كمرافقين وطباخين ومربّيات وبستانيين وفي مهن أخرى. كما استخدم الأفارقة الذكور كبوّابين وفي الجيش أيضًا لا سيّما في سوسة، خلال حكم أحمد الباي.

أما الخِصيان، فكان استقدامهم مكلفًا والقلّة التي تمّ استقدامها إلى تونس خُصّصت للعائلة الحسينية الحاكمة ليُستخدموا في أجنحة النساء. وأرسل البايات بعض الخصيان إلى اسطنبول كهدايا سنوية للسلطان العثماني من النخبة الحسينية الحاكمة.

وقد بدأ ذلك الازدهار في تجارة الرقيق في الثمانينات من القرن الثامن عشر واستمرّ على المنوال نفسه حتى بداية أربعينيات القرن التاسع عشر حين منع أحمد باي (1855-1835) رسميًا تجّار غدامس من نقل العبيد وبيعهم على الأراضي التونسية في العام 1842.

المفكرة: تجادل في كتابك بأنّ عملية إلغاء العبودية في تونس رسمها "اختلال في التوازن السياسيّ الذي نشأ نتيجة الاستعمار الفرنسيّ للجزائر عام 1830" وأنّ السبب الرئيسي يكمن أكثر في "الحاجة الملحّة إلى الحفاظ على استقلال تونس، أكثر من الجهود المبذولة في "التحديث" أو "الإصلاح". هل يمكنك إخبارنا المزيد عن ذلك؟

مونتانا: بالتأكيد. صحيح أنّه لا يوجد أدنى شكّ في الدوافع الشخصية والإنسانية لأحمد باي كحاكم تقدّمي وراء منع تجارة الرقيق تمهيدا لإلغاء العبوديّة عام 1846. إلّا أنّ الأمر حصل في سياق شكّل محفّزًا أملى قراره بإلغاء تجارة العبيد. وكما ذكرت في الكتاب، بُعيد الاحتلال الفرنسي لإيالة الجزائر في العام 1830، ردّت السلطة العثمانية التي خافتْ من احتمال خسارة هيمنتها على إيالتَي طرابلس وتونس بإحكام سيطرتها على طرابلس. وعلقت تونس بين سياسات القوّة للقوى الاستعمارية: فرنسا والسلطنة العثمانية وبريطانيا العظمى، ما دفع أحمد باي إلى التقرّب من بريطانيا العظمى لدرء التهديدات من جانب فرنسا والسلطنة العثمانية. في هذا السياق من انعدام التوازن السياسي في غرب المتوسط، رأت الجمعية البريطانية لمناهضة العبودية التي كانت قامت بمحاولات فاشلة للتأثير على السلطان العثماني وحكّام مصر، في العلاقة بين تونس وبريطانيا العظمى فرصة مثالية لتحثّ أحمد الباي على إلغاء تجارة الرقيق. وهكذا كانت حسابات أحمد الباي البراغماتية لحماية سيادة تونس في مواجهة زحف فرنسا والسلطنة العثمانية، عاملًا أساسيًا أثّر على برنامجه لمكافحة العبودية.

المفكرة: كيف تردّ كمؤرّخ عاش وعمل في تونس على تصاعد العنصرية ضدّ السود والعنف المؤسسي ضدّ أفارقة جنوب الصحراء؟

مونتانا: بصراحة، أقلّ ما يمكن قوله هو أنّ تصاعد العنصرية ضدّ السود والعنف الأخير ضدّ أفارقة جنوب الصحراء في تونس مثير جدا للقلق. فكشخص عاش في تونس ولديه أصدقاء كثر تونسيين أعتبرهم امتدادًا لعائلتي، أتابع تطوّرات الوضع بقلق بالغ. أولًا أجده غير أخلاقي لصورة تونس كأول دولة إسلامية تلغي العبودية في العصر الحديث. ثانيًا، صحيح أنّه ليس خافيًا على أحد أنّ التونسيين السود لا يزالون مهمّشين في المجتمع التونسي، إلّا أنّ التصريحات المؤسفة للرئيس التونسي قيس سعيّد في فيفري الماضي الذي وصف فيها وجود أفارقة جنوب الصحراء في تونس بأنه "ترتيب إجرامي يرمي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية" لبلاده، ساهمت في تأجيج الأجواء المعادية للسود والأفارقة من جنوب الصحراء في تونس.

وكما أوضحت حركة "حياة السود مهمّة" أكثر من مرة، فإنّ الاعتراف بإرث تجارة الرقيق الإفريقية يمكنه أن يقدّم حلًا أفضل للعلاقات العرقية ولظاهرة العنصرية ومشاكل المواطنة ليس فقط في السياق العابر للأطلسي بل أيضًا في شمال إفريقيا والمنطقة العربية. وعلى الرغم من كون تونس هي مثال مبكر على إلغاء العبودية بين الدول الإسلامية، إلّا أنّه يجب بذل المزيد لمحاربة إرث العبودية الذي يواصل أداء دور كبير في المشاعر المعادية للتونسيين السود السائدة حاليًا.

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية - سبتمبر 2023

من هم المغاربيون إن لم يكونوا أفارقة؟

غنيّة موفق

—

نقله إلى العربية محمد معالي

في الضواحي الجديدة للعاصمة الجزائرية حيث يشيّد التجار وأصحاب الأعمال الأغنياء فيلاتهم الفخمة، يجلسون الواحد جنب الآخر، عندما تسمح لهم الشرطة بالعمل لكسب قوتهم. يحتسون قهوة على أرصفة الساحات التي تحوّلت إلى سوقٍ للتشغيل الموازي، في انتظار أرباب العمل المُيَاوِم الذين يأتون لاصطحابهم. جميعهم سود البشرة، أجانب، ويُطلق سكان الجزائر العاصمة على هذا المكان تسمية "سوق العبيد".

هم بذلك يستعيدون خيالا روائيّا وسينمائيّا لتشديد بؤس أوضاع العمال الأجانب ضحايا الاستغلال، بالإحالة على شخصية كونتا كيتي بطل مسلسل "جذور" التلفزي الشهير حول العبودية في الولايات المتحدة، الذي هزّ الجزائر في ثمانينات القرن الماضي. هي سخرية تخفي على الأرجح توتّرا واضطرابًا. وحتى إن كانت تتيح تخفيف وقع المأساة بفعل المسافة التي تفصلنا عن تاريخ العبودية الذي يحيلنا إلى الغرب، فإنها تتيح كذلك إبراز أوجه الشبه والقرابة، باعتبار هذه المسألة ليست أمرا غريبا عنّا، وعلامة على خطإ ما في الصورة التي نحملها عن أنفسنا نحن الجزائريين والجزائريّات، الذين نحيا على أرض قاومت تاريخيًا الاستعمار والعنصرية.

ففي الجزائر غنت ميريام ماكيبا سنة 1969، وباللغة العربية، أغنية "إفريقيا".

لم تكن العنصرية ضدّ السود موضوعا مطروحا للتفكير في الجزائر. ولم يكن ذلك واردا أصلا، إنها مسألة تابو، لكنها تنكشف عبر ما تلهج به الألسن ومن خلال لغة الأجساد، كما تفضحها الطريقة التي نستقبل بها المهاجرين الذين يأتون من الجنوب عبر الصحراء البعيدة مترامية الأطراف، من مالي والنيجر والكاميرون وحتى من نيجيريا. لقد أصبحت منطقة الساحل، على وجه الخصوص، "منطقة مركزية في إشكالية الهجرة غير النظامية إلى أوروبا". وهو ما جعل أوروبا تكثف ضغوطها على بلدان المغرب للمساهمة في احتواء "الهجرة السرّية" عبر حدودها. وإذا كنا لا نريد مطلقا تجاهل هذه الضغوط التي تمارسها القوى الغربية، فإن ذلك لا ينبغي أن يُعفينا من التساؤل عما جعلنا نلتزم الصمت إزاء فظاعة المحتوى العنصري الذي تعجّ به لغتنا.

كحلوشة

في شوارعنا وفي حياتنا اليومية، نُسمّيهم استنادا إلى لون بشرتهم، "كحلوش وكحلوشة"، وهي أول كلمة عربية يتعلمونها ويحفظونها.

أسْوَد هو الاسم الذي يُطلق عليهم، وما يُميّزهم كأجانب هو لون بشرتهم، وما يقوم مقام الحدود بين الأجساد هو بشرتهم السوداء. وفي نهاية المطاف: هم ليسوا سوى سود.

تُضفي كلمة "كحلوش" من البداية "أحكاما عنصرية مسبقة" على العلاقة القادمة بين "أولاد البلاد" وهؤلاء الأجانب الذين يشاركوننا الانتماء إلى نفس القارة، وهم جيران لنا في التاريخ كما في الجغرافيا، فيما كنا نسمّيه بلاد السودان.

واليوم، إذ ننسى هذا التاريخ المشترك، نطلق عليهم في الجزائر وفي كل بلدان المغرب أيضا تسمية "الأفارقة"، مُعيدين بذلك إحياء التقسيم الاستعماري الذي يفصل "إفريقيا السوداء" عن "إفريقيا البيضاء"، بعد 60 سنة من التحرر الوطني والانعتاق من الاستعمار وعنصريته الهيكلية.

عن هذا التوق إلى "أن نغدو فجأة بيضا" كتب فرانز فانون في "بشرة سوداء، أقنعة بيضاء"، وتحديدا في فصل "الإنسان الملون والبيضاء"، أنّنا نسعى، من خلال حلم الارتباط بامرأة بيضاء، إلى جعل"الحضارة البيضاء والكرامة البيضاء حضارتنا وكرامتنا" [1].

هذا الاغتراب، أو هذه اللغة-الحدّ، هي التي تسمح بعنف العنصرية الاعتياديّة، الظاهرة للعيان في الجزائر، حتى وإن لم تعبّر عن نفسها في خطاب علني.

"هؤلاء الأفارقة الذين يجلبون لنا مرض السيدا"، هذا ما أوردته، من دون خجل، في شكل عنوان رئيسي، صحيفة تقدّم نفسها على أنها ديمقراطية ومعتدلة. وبينما كانت الشرطة تنشر بالتفصيل ما لديها من معطيات حول الإجرام "الإفريقي" من "إتجار بالمخدرات" و"شبكات بغاء" و"تزييف عملة" و"تزوير وثائق"، وتعمل على تحويل تسوّل الأطفال النيجيريين في أسواقنا إلى إتجار بالبشر، دأبت وسائل الإعلام على نقل هذا الخطاب الأمني من دون أي تحرّ. إن أية جالية أجنبية أخرى مقيمة في الجزائر، من صحراويين وفلسطينيين وسوريين وصينيين، بغض النظر عن وضعها القانوني، لا تخضع لمثل هذا الانتظام في إحصاء جرائمها.

ولا ينفك الخطاب الأمني المهيمن يُجرّم المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء ويمطرنا بمزاعمه أنهم يجلبون المرض والفوضى.

ويجب الإقرار بأنهم هم المستهدفون بقانون 25 جوان 2018 الذي ذهب إلى حدّ تحويل المخالفة الإدارية إلى جريمة حيث ينصّ على أن الأجنبي الذي دخل الجزائر بشكل غير قانوني يتعرّض لخطر السجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنتين. ويمكن أن تصل العقوبة إلى 5 سنوات إذا لم يغادر البلاد بعد صدور أمر الطرد.

يتحوّل المهاجرون القادمون من جنوب الصحراء من ضحايا للجفاف والجوع والحروب الأهلية والصراعات العرقية وعنف الحركات الجهادية والأنظمة الاستبدادية وتجار المخدرات، ولكل هذا العنف المستشري في تلك المنطقة التي أصبحت تعرف فقط بتسمية منطقة الساحل، إلى مصدر خطر يُهدد سلامة "التراب الوطني" بمجرد استقرارهم في الجزائر. وكما كتب هوارد زين في كتابه الرائع التاريخ الشعبي للولايات المتحدة: إن "العنصرية هي أداة للنظام العام".

النظام العام

وانطلاقا من هذه المنظومة التي تخدِّر الرأي العام المتساهل، لم يبقَ إلاّ دعوة وزارة الداخلية وكل الأجهزة الأمنية لتطويق مهاجري جنوب الصحراء ومراقبتهم. وإذا اعتبرتْ أنهم تجاوزوا الحدود المسموح لهم بالتحرك ضمنها، يُصبح من الممكن طردهم خارج الحدود الوطنية أو أيضا اعتقالهم وحجز ممتلكاتهم و"إعادتهم إلى الحدود" في إطار مداهمات عنيفة وفجائية، ومن دون تمكينهم من الحق الذي يضمنه لهم القانون في الدفاع عن أنفسهم، وحقهم في أن يكونوا حيث هم. إنّ كل شيء مُعدّ على نحو يجعلهم يخسرون المعركة أمام القضاء في أية حال. ولا يهمّ ما إذا كانوا قد دخلوا الجزائر بشكل قانوني أو غير قانوني، ولا يهمّ ما إذا كانت مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مكان ما قد اعترفت بهم بصفتهم لاجئين سياسيين، بما أنه ليس لديهم عقد عمل ولا عقد كراء كما أنهم غير مسجلين في أيّ مكان.

ملامح وجوه مجرّدة، بلا تاريخ ولا وطن، ليس لها إلا التسلل داخل الضواحي قيد الإنشاء، والأحياء الشعبية، والحمامات. أما بالنسبة للأكثر فقرا وضعفًا فليس أمامهم سوى مقاعد الفضاءات العمومية وعشب الحدائق للإقامة والعيش على هامش المدينة، وخوض الصراع من أجل البقاء وهم لامرئيون.

إن بإمكاننا إنجاز جرد للحالات اللامرئية المؤسسية هذه.

ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن "البيانات... المتعلقة بالسكان الأجانب في بلدان المغرب هي من مهام وزارة الداخلية أي أنها مرتبطة بأمن البلدان. والمعلومات المتعلقة بهؤلاء السكان مخصصة للاستخدام الأمني فقط ولا تُنشر عادة... أما البيانات المتعلقة بالمهاجرين غير النظاميين فهي غير موجودة بطبعها".

هذا الحجب عن الأنظار هو الباب المؤدّي إلى طرد الناس الذين لا فائدة من وجودهم، باعتبارهم أشياء يُنقلون في إطار ما يسميه الجغرافي علي بن سعد "الازدواجية" التي "(...) تتعامل بها السلط المغاربية مع هجرة اليد العاملة المسموح بها، بل المطلوبة، ولكن من دون الاعتراف بها مطلقًا، مع إبقائها دائما في وضع هشاشة تُسهّل التراجع عنها عند الحاجة".

هذا التراجع الذي تمتلك السيادة الوطنية القدرة المطلقة عليه من خلال تخويل نفسها ما تسمّيه باحتشام "الترحيل"، أي العودة إلى نقطة الصفر بإلقاء هؤلاء الأشخاص، بسيادتهم ومواطنتهم، في الصحراء الشاسعة لتموت معهم حيث يموتون.

كيف وصلنا إلى هذا الحدّ من دون أن تتحرك أحاسيسنا؟

كيف مررنا مما قاله فرانز فانون الذي كتب سنة 1960 في صحيفة "المجاهد" لسان جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي "... إنّ استعادة السيادة الوطنية الجزائرية لن تكون جزائرية فحسب، بل سوف تكون انتصارا لإفريقيا، (...) وخطوة نحو تحقيق إنسانية حرة وسعيدة"، إلى هذه السيادة الوطنية السالبة لإنسانية الإنسان؟

كيف أمكن لبلدان المغرب أن تُقحم أنفسها بعد الاستقلال فيما يسميه أشيل مبيمبي "مسارات الفرز العنصري الجديدة" التي من خلالها "يتعلق الأمر بفرز هذه المجموعات السكانية، وتصنيفها في الوقت ذاته على أنها "أنواع"، و"سلاسل" و"حالات" ضمن حساب معمم للمخاطر والصدفة والاحتمالات، بحيث يُمكن استباق المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن تنقلاتها، وإن أمكن، تحييدها مسبقًا، باللجوء عامة إلى السجن والترحيل"؟

إن استعمال كلمة ترحيل خطير ويستدعي توضيحا، فلكي يُرحّل شخص يجب أن يكون مُقيما في مكان ما، وهذا ليس حال القادمين من جنوب الصحراء الذين يُنظر إليهم في بلدان المغرب على أنهم عابرون إلى أوروبا لا غير. يبدو أن الطبقات الحاكمة والسلط المغاربية ما زالت تعيش بعقلية التابع لأوروبا، فهي عاجزة عن التفكير فيما يحدث على ترابها الوطني. هذا ما نفهمه من خطاب الرئيس قيس السيد الذي تبنّى إيديولوجية اليمين الفرنسي المتطرف عندما تحدث عن "تغيير التركيبة الديمغرافية" الذي يُهدّد الهوية التونسية العربية المسلمة، بإحلال الهوية الإفريقية محلها، ووصل بذلك إلى مستوى كاريكاتور رجل "أبيض" عنصري.

وخاطب قيس سعيد ممثل الاتحاد الإفريقي الذي جاء ليعبر له عن انشغاله إزاء خطورة تصريحاته، قائلا: "أنا لست عنصريا ولدي أصدقاء وطلاب أفارقة"، وكأنه نسي، في غمرة اغترابه، أنه رئيس دولة عضوة في الاتحاد الإفريقي، أي أنه هو نفسه إفريقي.

لعل الشيء الوحيد الذي يُحسب لما صرّح به قيس سعيد هو كسر التابو الذي يحيط بهذه العنصرية ضدّ السود. هذه العنصرية الزاحفة التي أعطاها دفعا كبيرا صوت أعلى ممثل لدولة إفريقية مستقلة وهذا ما سوف يؤدي إلى نتائج مأساوية.

كان يجب أن يكون لهذا الخطاب وقع مزلزل يُسائل وعينا التاريخي المغاربي والإفريقي، كي نتساءل عمّا إذا كان هذا الرجل يمثل ماضينا، أو رواسب الاستعماري الجديد، أو ما إذا كان يخبرنا بمستقبلنا في مرحلة ما بعد الاستقلال، وما بعد العنصرية في تقسيم العالم الذي يجري أمام أنظارنا، ويدعونا إلى نسيان انتمائنا الإفريقي واشتراكنا في آلام تجارب الاستعمار والمنفى والهجرة؟

1. فرانز فانون، بشرة سوداء أقنعة بيضاء، تعريب خليل أحمد خليل، دار الفارابي، 2004، ص. 69.

المفكرة القانونية تونس
العدد 27، جويلية-سبتمبر 2023

الهجرة غير النظاميّة في السينما المغاربيّة

مريم بلقايد
نقله إلى العربية محمد معالي

في البلدان المغاربية، وطيلة فترة طويلة، كانت عبارة المهاجرين غير النظاميين تعني أولئك الذين يسافرون بتأشيرة سياحيّة إلى أوروبا بنيّة الإقامة فيها بصورة غير قانونية. وقد تتبّع فيلم كريم صياد الوثائقي، ابن عمي الإنجليزي (2019)، مسار أحد هؤلاء استقر في بريطانيا منذ ما يزيد عن عشرين سنة، ولكنه لمّا فكّر في العودة إلى بلده أدرك المصاعب التي تحول دون تحقيق ما يسعى إليه. ومن بين هؤلاء المهاجرين غير النظاميين من سافر مستعملا وثائق مزورة، مثل ريم وكمال، بطلي الفيلم الروائي روما ولا انتوما (2006) للمخرج الجزائري طارق تقية.

لقد تصاعدت الهجرة على متن الزوارق وقوارب الصيد من البلدان المغاربيّة، على نحو لم يسبق له مثيل، في أواسط العشرية الأولى من قرننا الحالي. وواجه النظام الجزائري، في عهد بوتفليقة، هذه الظاهرة الجديدة بإجراءات قمعية. ومن أكثر هذه الإجراءات إجحافا تجريم اجتياز الحدود "غير النظامي" وتضمينه في قانون العقوبات سنة 2009. وبهذا يكون من يغادر التراب الجزائري سرّا، مُعرضا لا فقط لخطر الموت خلال العبور أو الاحتجاز في معسكر اعتقال عند وصوله إلى أوروبا، بل وأيضًا للسجن حال عودته إلى بلاده.

ركّزت السينما المغاربية اهتمامها، لدى معالجتها قضية الهجرة غير النظامية، على أولئك الذين تُطلق عليهم باللهجة الدارجة تسمية الحراقة، أي مواطني البلدان المغاربيّة الذين "يحترقون" أثناء محاولتهم مغادرة بلدانهم، بلا جواز سفر ولا تأشيرة، على قوارب متهالكة. ونظرًا لتعمد الخطاب الرسمي تشويه صورة المهاجرين السريين وتقديمهم في زيّ المجرمين، سعى بعض السينمائيين جاهدين إلى عكس هذه الصورة بالتزام أقصى قدر ممكن من الموضوعية في سرد قصص مصيرهم الكئيب والمأساوي. وحوّلت السينما الحراقة إلى أبطال جدد للأزمنة الحديثة.

لا تذكر وسائل الإعلام إلا نادراً أسماء المهاجرين غير النظاميين وألقابهم ولا يَتَبيّن المرء من خلالها وجوههم كبشر. وهم حين يموتون لا يكونون أكثر من مجرد أرقام على قائمة الغرقى في عرض البحر.

لهذا سعى السينمائيون إلى سرد حكايات تعيد لهؤلاء المهاجرين إنسانيتهم. في سنة 2008، أعطت مريم عاشور بوعكاز الكلمة في فيلمها الوثائقي حارقين حارقين (2008) لأولئك الذين تحدّوا الموت المتربص بهم وحاولوا الهجرة لكنهم فشلوا. كما أتاحت لأسر الموتى والمفقودين فرصة للتعبير عن لوعتهم ومآسيهم. وبعد سنة، أخرج السينمائي الجزائري مرزاق علواش فيلم حراقة (2009). ينطلق الفيلم من مشهد انتحار الشاب عمر في مستغانم، ليروي وقائع رحلة الهجرة غير النظامية إلى إسبانيا التي خاضها صديقاه الحميمان ناصر ورشيد وأخته إيمان مع سبعة آخرين راغبين في الالتحاق بأرض الغربة. في هذه الحكاية الملتصقة جدا بالواقع، يصوّر الفيلم حياة المهاجرين بدقّة، حيث ينتشر الموت والنار في كل مكان، حتى كأنهما أصبحا المستقبل الوحيد المتاح أمام أناس لا يحترقون من أجل الهجرة فقط بل إن العديد منهم أصبحوا، منذ سنوات، يحرقون أجسادهم أيضا. في هذه الأفلام، يحرق الناس وثائق هوياتهم وبطاقتهم الانتخابية، و"يحرقون" إلى أرض أجنبية مجازفين بحياتهم، ويحرقون قواربهم الجانحة كي يجلبوا أنظار فرق الإنقاذ، ويحرقون أجسادهم يأسا.

أبدت سلطات المنطقة المغاربية، خلال السنوات الأخيرة، تشدّدا ملحوظا في مواجهة الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء، بتشجيع ودعم من الدول الأوروبية. وتتجلى سياسات الهجرة هذه في تسخير إمكانات كبيرة لحراسة الحدود الصحراوية، مما أدى إلى زيادة عمليات رد المهاجرين على أعقابهم وطردهم مع تصاعد اللجوء إلى العنف، على نحو ما أظهرته الأحداث الأخيرة في صيف 2023 بمنطقة صفاقس في تونس.

وهكذا شكلت الصحراء حاجزا داخل القارة الإفريقية نفسها بين الشمال وما يُعرف بإفريقيا جنوب الصحراء، كما شكّلت الصحراء أيضًا حدّا فاصلا بين الـ"نحن" و"الآخرين"، يجد جذوره في تقسيم موروث عن عهود الاستعمار والرقّ، وهو مؤشر من بين أشياء أخرى على أنه لم يتحقّق إلا النزر القليل من المراجعات النقدية الجماعية لتراث تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى والتقسيم الكولونيالي بين "إفريقيا البيضاء" و"إفريقيا السوداء". ويصور حسن فرحاني، في فيلمه الوثائقي 143 شارع الصحراء، حوارا بين بطلته مليكة، وعابِرَين وعمال من جنوب الصحراء. وسرعان ما يظهر توتر خلال الحوار الدائر باللغة الفرنسية، حيث سريعا ما تصل المعاملة الأبوية للرجلين سليمان ومحمد إلى أقرب ما يكون من العنصرية، إلى حدّ جعل المهاجريْن يشعران بأنهما مضطران إلى القول إن الجزائر تستقبلهما وتعاملهما معاملة جيدة. بينما كانت مليكة المدركة لحقيقة الوضع، تعبّر باللغة العربية هذه المرة، عن أسفها لطرد العمال وإجبارهم على العودة من حيث أتُوا عبر مركز عبور. وكان حسن فرحاني ونبيل جدواني قد صوّرا سنة 2009، على هامش المهرجان الإفريقي الخمسين في الجزائر العاصمة، الظروف المزرية التي يعيشها العمال القادمون مما يسمى إفريقيا جنوب الصحراء في الفيلم الوثائقي فندق أفريكا، حيث ظهرت نفس التصورات للحدود كخط فاصل مكاني وعنصري فعّال داخل العاصمة الجزائرية هذه المرة. وبعد مرور عشر سنوات، ظلت الظروف المعيشيّة للمهاجرين من جنوب الصحراء في حي آخر بالجزائر العاصمة أبعد ما يكون عن التحسن، حسبما وثقته كاميرا ليلى بيراتو وكاميل ميليران في فيلم درويشة (2018).

إذا كانت الحدود الصحراوية تشكّل بالفعل حاجزا في الخطاب الرسمي وفي التصورات داخل المنطقة المغاربية، فقد أعاد العديد من السينمائيين المغاربيّين صياغتها حتى لا تظل خطًا فاصلًا مكانيًا أو عنصريًا، بل مكانًا، يُتيح مجرد عبوره تحوّلا أبستيمولوجيًا وسياسيًا، ومعرفة جديدة وعلاقة مختلفة بالعالم تُلغي العنصرية بكل أشكالها.

للحدود حضورها الدائم في فيلم القبلة (2008) لطارق تقية، ذلك لأن الشخصية الرئيسية مالك، وهو مهندس طوبوغرافي، قد أرسل من مدينة وهران إلى منطقة جبال الضاية في مهمة إجراء دراسة طوبوغرافية حول جدوى مد خط كهربائي. هكذا وجد مالك نفسه فعلا على أبواب الصحراء وأن عليه توخي الحذر إزاء الاضطرابات الاجتماعية والفساد المؤسسي. للحدود هنا أيضا دورها في الفصل مع الشمال الجزائري، حتى وإن وُجِد شمال آخر، دائم الحضور، هي أوروبا التي تحاول الوصول إليها مجموعة من الرجال والنساء القادمين من جنوب الصحراء نراهم يسيرون في مشاهد ليلية انتقالية، على امتداد الفيلم. تعامل السلطات القادمين من مناطق جنوب الصحراء بازدراء، وتستجوب بفظاظة أحد الناجين من المجموعة بينما هو يخضع للعلاج في المستشفى. والتقى مالك بامرأة، لم يُذكر اسمها أبدًا في الفيلم، وهي ناجية أخرى من مجموعة قادمة من دولة إفريقية ناطقة بالإنكليزية، لم تُحدّد هي أيضًا. قرر مالك مساعدتها وسعى لإيجاد طريقة تمكّنها من الوصول إلى الحدود المغربية لتتمكن بعد ذلك من الذهاب إلى إسبانيا. لكنها تقول إنها مرهقة وتريد العودة إلى بلدها. يُدخل طارق تقية انقلابا أول للاتجاه هنا: ليجعل البوصلة تشير إلى الجنوب لا إلى الشمال. وخلال هذه الرحلة يمتلك مالك زمام نفسه أخيرًا، ويعترف في نهاية الرحلة أنه أضاع نصف حياته. لم يكن الخطاب وجوديا فحسب، بل كان سياسيا أيضا. لقد تخللت الفيلم مشاهد نقاش بين مناضلي حزب الطليعة الاشتراكية الذين كانوا يدعون في بداية الفيلم إلى تأسيس "حركة من أجل الحياة".

ما أدار مالك له ظهره موليا وجهه صوب الجنوب ومتوغّلا في الصحراء، هو هذا الاستغلال الرأسمالي للثروات الباطنية الذي يصوره تقية في مشهد طويل، لمد خط كهرباء لصالح مقاولين غامضين ومنتخَبين محليين، وهو هذا الشمال ونزعته الإمبرياليّة . إنه شمال يحيل على الماضي الاستعماري بالتأكيد ولكن مع التركيز على أيديولوجيته الرأسمالية الحاثة على استغلال الموارد الأحفورية.

يُحدِث المخرج التونسي علاء الدين سليم انقلابا مماثلا في فيلم آخر واحد فينا (2016). يروي الفيلم رحلة ن. وهو مهاجر من منطقة جنوب الصحراء، يحاول الوصول إلى الشمال عبر تونس. بعد غرق المركب في مكان غير محدد، يعيد بناء حياته ويكتشف ذاته من خلال إعادة اكتشاف الطبيعة، بعيدًا عن العالم المعاصر ومنطق السوق الذي يميزه. وهنا أيضا، يشكل نقد النظام الرأسمالي الخيط الرابط لموضوع الفيلم الذي يدعو إلى إعادة تعريف الحدود، على الرغم من المسحة التشاؤمية التي يكتسيها بدءا من عنوانه الذي يحمل إيحاءات كوارثية.

إن اهتمام علاء الدين سليم بالحدود ليس جديدا، فهي حاضرة في أعماله. ففي سنة 2011، بينما كان الغضب يتصاعد في تونس خلال الثورة وكل كاميرات وسائل الإعلام مركّزة على العاصمة، اختار هو ورفيقاه إسماعيل ويوسف الشابي تصوير فيلمهم الوثائقي بابل (2012) في مخيم للاجئين على الحدود التونسية الليبية. وهم، باختيارهم عنوانا للفيلم كلمة بابل، التي تحولت في العربية إلى مرادف للفظة "مدينة"، يضعون فيلمهم مباشرة في سياق أسطوري وسياسي، بما أننا على موعد مع ولادة مدينة اللاجئين هذه. نلمس هنا تواضع أصحاب هذا العمل الذي يتجسد في اختيارهم تمكيننا من متابعة حكاية إنشاء هذا المخيم وهي تتجسد أمام أعيننا من دون فرض تفسيراتهم. إن التزامهم منذ البداية رفض تقديم ترجمة للغات المختلفة التي نسمعها على امتداد الفيلم (العربية، الإنكليزية، الفرنسية، البنغالية، إلخ) هو في خدمة عمليّة انغماس في الغيرية التي لا تقبل الاختزال، مع التأكيد في الآن ذاته على البعد الكوني للسلوكيات المصورة. إنه بالفعل نوع من برج بابل حديث يتشكّل أمام أنظارنا، مع أفراد بلا أسماء ولا وجوه أحيانًا، ولا كلمات تطرق الأسماع بوضوح أو تخاطب الأفهام بجلاء، بالنسبة لمشاهدين محدودي الإلمام باللغات إذ تتعدّد بالضرورة. ومع ذلك، لم يكن أي شيء مستعصيا عن الفهم، لأن موضوع هذا الفيلم الوثائقي هو الإنسان. ويظل هذا الفيلم حتى يومنا هذا من أبرز الأعمال السينمائية المغاربية التي تدين باستمرار تجريم المهاجرين غير النظاميين الأفارقة وتجريدهم من إنسانيتهم، سواء كانوا مغاربيين أو من جنوب الصحراء.

الصلح الجزائي: الغاية تبرر الوسيلة

نُشر بتاريخ 21. 09. 2023

أسماء سلايمية

أصبحت زيارة الرئيس التونسي قيس سعيّد الدوريّة لمقرّ لجنة الصلح الجزائي مألوفة من حيث شكلها ومضمونها، فهي فرصة متكرّرة ليعبّر عن امتعاضه من تعطّل مسار الصلح الجزائي وتباطؤ عمل اللجنة وليؤكّد كذلك على وجوب الإسراع في "إرجاع أموال الشعب" في أقرب الآجال ليتمّ توظيفها في مشاريع محليّة. إلاّ أنّ زيارة يوم 8 سبتمبر الجاري أخذت منعرجا آخر، حيث كان سعيّد غاضبا جدّا من تعطّل مسار الصلح الجزائي وانتقد بشدّة مماطلة المتورّطين في قضايا الفساد المالي في الإيفاء بتعهّداتهم وفي تقديم طلبات الصلح، موجّها "صواريخه" أوّلا للإجراءات الخاصّة التي سنّها بنفسه صلب مرسومه عدد 13 لسنة 2022، والتي اعتبر أنّها أصبحت مطيّة لتأبيد مسار الصلح، وثانيا إلى أصحاب الأعمال مهددا إياهم بالسجن في حال عدم الانخراط الفوري في الصلح. تهديد له وقع مختلف هذه المرّة، بعد استكمال مسار إخضاع القضاء وسيطرة السلطة التنفيذيّة على مفاتيح السجون. وما يثبتُ جدّيته، هو تزامنه مع إيقافات أو إجراءات تحفظيّة في حقّ بعض أصحاب الأعمال، في رسالة مضمونة الوصول لهم ولسواهم.

نضع الإجراءات لنخرقها: الابتزاز بديلا عن العدالة

انبنى مسار الصلح الجزائي على أنقاض العدالة الانتقالية، حيث أسّس سعيّد سرديّته على فشل الحكومات المتعاقبة والمؤسّسات المتداخلة في استرجاع الأموال المنهوبة. وعد الرئيس بخلق وسيلة استثنائية وسريعة لمصالحة الفاسدين واستعادة ما نهبوه من أموال من دون المرور بمسار قضائي معقّد، وذلك بتعويض العقوبة السجنيّة بمصالحة شبه إدارية[1]، يلتزم وفقها الفاسدون بدفع المبالغ المستولى عليها أو المنفعة المحققة التي تحدد قيمتها اللجنة مع فائض 10 % عن كل سنة.

سنة ونصف بعد إصدار مرسوم الصلح الجزائي يجدُ سعيّد نفسه خالي الوفاض أمام لجنة لم تحقق شيئا يذكر من وعوده التي بلغت 13,5 مليار دينار. نفاد صبر الرئيس تبدّى على مراحل، أولّها إلقاء اللوم على رئيس اللجنة مكرم بن منا وإنهاء مهامه في مارس الفارط، تبعتها إقالة عضوة اللجنة التي أوهمته بوجود وعود من صاحب أعمال مقدّرة بـ 30 مليار دينار تونسي، أخذها الرئيس في البداية على محمل الجدّ ورأى فيها بديلا ممكنا عن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي. وها هو اليوم يتوجّه باللوم إلى الإجراءات التي أصبحت حسب قوله مطيّة لتهرّب أصحاب الأعمال من الامتثال السريع والناجز لمسار الصلح ومآله. ما يعيبه سعيّد تحديدا هو تطبيق ما ورد في الفصلين 23 و24 من مرسومه اللذين يتيحان للّجنة إجراء الأعمال الاستقصائية اللازمة وما يقتضيه ذلك من طلب وثائق ومعطيات لدى المصالح الإدارية والمؤسسات المالية، إضافة إلى إجراء اختبارات. كما يتيح لطالب الصلح، تكريسا لحق الدفاع، التظلم لدى لجنة الصلح الجزائي من نتيجة الاختبار في أجل سبعة أيام من تاريخ إعلامه به ويكون لها عندئذ الإذن بإعادة الاختبار بواسطة لجنة خبراء أخرى، من دون أن يكون قرار اللجنة الجديدة ملزما لها.

بغضّ النظر عن أنّ الإجراءات التي يطلب الرئيس مخالفتها خطّت حرفيّا بيده، فإنّ مضمون تصريحاته يكتسي خطورة كبيرة لعدّة أسباب. فهي تفتح الباب واسعا أمام قانون الغاب، حيث لا يكفي أنّ تسحب ملفات الفساد من بين يديْ القضاء لتسلّم للجنة استثنائية خاضعة للسلطة التنفيذيّة، وإنما تنتفي حتّى الاجراءات والضمانات الضعيفة والنادرة التي نصّ عليها المرسوم، ليحلّ محلّها منطق الابتزاز الصرف. إذ يضيف الرئيس في خطابه السلطاني، للجنة الصلح الجزائي صلاحية لم ترد بالمرسوم ألا وهي تقدير الأموال التي تمّ نهبها أو المنفعة التي تمّ تحقيقها وإن لم ترد في تقارير أو اختبارات سابقة. بل أكثر من ذلك، يجرّد خطاب سعيّد طالبي الصلح من الضمانة الوحيدة التي كانت متاحة لهم للدفاع عن مصالحهم ألا وهو حقّ التظلّم للجنة وطلب الاختبارات لتحديد مبلغ للتفاوض، معتبرا أنّ هاته الآلية تعطّل تقدّم المسار. هذه الطريقة الجديدة في إجراء الصّلح تحت تهديد السجن، قد تفتح الباب مستقبلا لمظلوميّة من قبل أصحاب الأعمال، بغضّ النظر عن مدى تورّطهم في شبهات فساد، قوامها هضم حقوقهم الأساسيّة وخضوعهم لابتزاز علني.

علاقة السلطة بأصحاب الأعمال: سعيّد على درب سابقيه

لفهم الدناميّات التي حكمت علاقة الحكومات المتعاقبة مع أصحاب الأعمال، يجب الرجوع بالزمن لسنة 2011، حيث اختارت حكومة الباجي قائد السبسي امتصاص الغضب الشعبي وإخماده من خلال إصدار مرسوم[2] متعلّق بالأملاك المصادرة يخصّ 112 شخصا من المقربين من عائلة بن علي. لكنّ قائمة المرسوم جاءت منقوصة بـ 131 إسما بالمقارنة مع تلك التي أعدّتها لجنة المصادرة[3]. اعتبرت حينها أوساط حقوقيّة وإعلاميّة أنّ المعايير المعتمدة لفرز الملفات والأسماء اتسمت بالضبابية وربّما حصلت فيها مفاوضات ولم تُدرْ وفق مبادئ الشفافية. من جهة أخرى، تمّ تحجير السفر على 70 صاحب أعمال في عهد الترويكا لينزل العدد في سنة 2014 إلى 43 صاحب أعمال[4]. تكرّر المنطق ذاته بعد ذلك مع يوسف الشاهد الذي أدار "حربه على الفساد" بطريقة حضرت فيها الحسابات السياسيّة والتهديد والابتزاز، مما سمح بجذب تمويلات ضخمة لحزبه الجديد حينها "تحيا تونس".

يوم 28 جويلية 2021، أشار قيس سعيّد إلى أن المبلغ المطلوب ممن نهبوا أموال البلاد وهو 13،5 مليار دينار نقلا عن "أحد رؤساء الحكومات السابقين". وهو الهدف الذي وضعه الرئيس لمشروع الصلح الجزائي مع المتورّطين، بعنوان إعادة استثمار الأموال المنهوبة في مشاريع تنمويّة وتجنّب المرور عبر المسار القضائي، باعتباره "ليس من دعاة سجن أحد" و"لا يريد التنكيل بأيّ كان".

بعد سنتين ونيف من هذا الإعلان وفي ظلّ تعثّر مسار الصلح الجزائي، يبدو أنّ سعيّد بصدد تغيير استراتيجيته في علاقة بالمحاسبة الجزائيّة. إذ لم نعد أمام مسار ابتدعه الرئيس ليعوّض مبدئيا العدالة الانتقالية بالعدالة التعويضيّة، وإنّما بتهديد علني وأمر سياسي بالانصياع، صدر إثر نسف الرئيس ما تبقّى من استقلاليّة للقضاء. ليس صدفة، في هذا السياق، تزامن التهديدات الرئاسيّة مع إيقافات وملاحقات جديدة في صفوف بعض أصحاب الأعمال، أبرزهم حسين الدغري ومحمد الفريخة. أمّا مروان المبروك، صهر الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وهو صاحب مجموعة اقتصاديّة من بين الأكبر في البلاد والمساهم الأبرز في بنك BIAT، فقد تقدّم في بداية سبتمبر بمطلب صُلح إلى لجنة الصلح الجزائي، غداة إصدار قرار بتحجير السفر عليه وبعض أفراد عائلته لمدّة 15 يوما، وذلك على خلفية أبحاث تتعلق بشبهات سوء تصرف في الأملاك المصادرة.

فها أنّ الرئيس الذي لا ينفكّ عن مهاجمة سابقيه واتهامهم بمقايضة الفساد بمصالحهم الحزبية، يمضي في ممارسات شبيهة، مهدّدا بالسجن في زمن لم تعد فيه للملفات القضائيّة قيمة أمام أوامر القصر. خصوصا وأنّ مردود الصلح الجزائي لن يذهب إلى موارد ميزانيّة الدولة، وإنّما لتحقيق رغبات الرئيس وخلق شبكة زبائنيّة خاضعة تماما لسلطته، سواء عبر الشركات الأهلية الممولة من الدولة وفق سلطتها التقديرية، أو عبر الاستثمارات المحليّة التي تخضع هي الأخرى لقرار ممثلي السلطة التنفيذية.

عندما تضيع بوصلة مكافحة الفساد: نصالح الفاسدين أم نحاربهم؟

تعدّ محاربة الفساد شعارا مركزيّا لدى سعيّد، يؤسّسه على طرفين أساسيين أوّلهما الخصم وهو الفاسد الذي نهب أموال الشعب، وثانيهما الرئيس النظيف الذي لا يتوقّف أمام حواجز النصوص والإجراءات ويمضي في جهاده ضدّ الفساد، وإن اقتضى الأمر الاستيلاء على صلاحيات مؤسسات والقفز على إجراءات وضعها بنفسه. هذه الثنائية لا مجال فيها لمؤسسات ودولة وقانون، بل هي حرب مقدّسة ضدّ الظلم والحيف يكون سلاحها الأوّل دعوة الفاسدين للانصياع. فإن لم يمتثلوا، تصبح كل السبل مشروعة من تهديد ووعيد وتحجير سفر وتجميد أرصدة وسجن. هذا المنطق الثنائي الواضح في خطوطه العريضة، يضرّ جوهريا بالحرب العادلة على الفساد.

فعلاوة على المظلومية التي يمكن أن يتمتّع بها فاسدو اليوم-ضحايا الغد جرّاء الخروقات والابتزاز، تؤسس منظومة سعيّد اليوم لزبونيّة مستحدثة تعيد إنتاج آليات الفساد. فهي تؤدي إلى خلق طبقة أصحاب أعمال موالية للسلطة، تقايض البراءة بالمال. وتظهر بوادر ذلك أيضا من خلال خيار اللاموقف الذي اتخذه اتحاد الأعراف تجاه ابتزاز أصحاب الأعمال.

من جهة أخرى، يستعمل شعار مكافحة الفساد ليس لتمويل المالية العمومية ولترسيخ مبدأ المحاسبة وثقافة عدم الإفلات من العقاب بل لتمويل مشروع الرئيس الذي لم يكلّف نفسه عناء طرحه على النقاش العامّ، سواء في ضلعه المالي المتعلّق بالصلح الجزائي أو في ضلعه الاقتصادي المتمثل في الشركات الأهليّة. فنحن اليوم إزاء رئيس يبحث جاهدا عن أموال جاهزة للاستثمار في مشروعه الذي بدأت تناقضاته وزيف وعوده تظهر للعلن.

إنّ الحديث عن محاربة الفساد اليوم يبدو مفرغا من معناه، حيث لم نتمكّن طوال سنوات من خلق حالة من الرقابة الهيكليّة والثقافيّة التي من شأنها التأسيس لدولة تحارب الفساد بمؤسساتها وقوانينها وضمن استراتيجية واضحة بعيدا عن الارتجال والابتزاز. وجاء 25 جويلية 2021 ليقوّض جميع المكتسبات البسيطة في هذا المجال من هيئات مستقلّة أصبحت من الماضي وقضاء تمّ ترهيبه وإخضاعه ومجتمع مدني مشيطن ومشكّك في نزاهته. مجددا، يستعمل الرئيس سعيّد أحد الشعارات المركزيّة للثورة، لتبرير سياسة تقوم على نقيضه.

1. نظرا للتركيبة المختلطة للجنة الصلح الجزائي والاعتماد الجزئي على الاختبارات والتقارير القضائية من جهة والسلطة التقديرية الواسعة للجنة من جهة أخرى.
2. المرسوم عدد 13 المؤرخ في 14 مارس 2011 المتعلّق بمصادرة أموال وممتلكات عقارية ومنقولة.
3. أنظر موقع نواة، تسريب: قائمات رجال الأعمال الفاسدين تحت وسادة الشيخين، ماي 2016.
4. حسب تصريح لرئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وداد بوشماوي سنة 2014.

نُشر بتاريخ 30. 08. 2023

الاتحاد العام التونسي للشغل:

الدينامية المعطوبة والاستقطاب الثنائي

ضمير بن عليّة

بعد أزمة قطاع التربية، وبالأخصّ التعليم الأساسي، وإثر حَملات الشّيطنة والتخوين التي اعتُقِلَ أثناءها عديد الكوادر النقابية من قطاعات الصحة والشؤون الدينية والتجارة والطرقات السيارة والثقافة، يبدو أنه لم يتبقّ للاتحاد العام التونسي للشغل فضاء مناورة واسع يمكّنه من الدفاع عن دوره التاريخي وعن صورته الأسطورية الآخذة تدريجيا في التآكل في ظل مرحلة سياسية ضبابية ومتقهقرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويمكّنه أيضا من الحيلولة دون انتشار دعاوَي الإصلاح الداخلي التي تَظهر وتختفي ثم تعاود الظهور تحت مسمّى المعارضة النقابية.

بعد الاستتباب النسبي لمنظومة 25 جويلية وتطوّر الخطاب الشعبوي الذي نجحَ في عزل الاتّحاد عن فضائه الطبيعي، أصبحت مسألة فهم وممارسة العمل النقابي في السياق الذي تمر به البلاد ضرورة فكرية مُلحة، لعلها تمكّننا من الاقتراب أكثر من الاحتمالات المستقبلية القادرة على توسيع إمكانيات تأثير المنظمة النقابية سياسيّا واتّصاليا وجماهيريا.

قيادَة مَعطُوبة في مواجهة سلطوية مُتحركة

من السّهل على قيادة اتحاد الشغل فهم الانقلاب العميق الذي خلَقَته إجراءات 25 جويلية، ولكنّه من الصّعب عليها إيجاد التوازن الطبيعي الذي كان عليه منذ عشرية الثورة خاصة بعد أن استحوذ رأس الشعبوية على كل الصلاحيات وتراجَعَ الدور السياسي لكلّ الأحزاب على اختلاف توجّهاتها خاصة من مرَّ منها بتجربة الحكم. أرغمَ الواقع الجديد الاتّحاد على التراجع ليس لأسباب تكتيكية بل لعدم قُدرته على صياغة البديل الاقتصادي والاجتماعي الواقعي والقادر على نسف أكذوبة الشعبوية التي فرَضَت عليه نَسقًا جديدا في الصراع عن طريق إيقاف العديد من كوادره، بتعلات مختلفة، بما يهدّد حرية العمل النقابي وينشر جوّا من التضليل والتخويف والشيطنة يهدف إلى عزله، ليس عن السياسة فقط بل عن المجتمع بأكمله.

يطرح هذا السياق على قيادة المنظمة الشغيلة مشكلا موضوعيا يتعلق بكيفية الانتقال من الأساليب "القديمة" إلى الأساليب النضالية الخاضعة لمرجعية نقابية مُستوعبة لمخاطر المرحلة التاريخية الجديدة على المستوى المحلي والعالمي، والمتمثلة خصوصا في اتّساع تأثير الحركات اليمينية والشعبوية والهجوم السافر على المقدرة الشرائية.

كان اتحاد الشغل قبل 25 جويلية 2021 طرفًا ثابتًا في المفاوضات حول تشكيل الحكومات، هذا إذا لم يكن له وزير يُمثّله بطريقة غير مباشرة، ولكنه سرعان ما يدخل في خلاف مع الحكومات عندما يُلاحظ تنصّلاً من تفعيل اتفاقية أو توجّهًا نحو تهميشه في مرحلة سياسية معينة. في الحقيقة، خَلقَت منظومة الانقلاب في مستوى أوّل فهما جديدًا لعلاقة السلطة بالأجسام المُحيطة بها من أحزاب ونقابات ومنظمات مجتمع مدني، حيث أصبحت هذه المكوّنات مجرّد أجسام وسيطة لا دخل لها في شؤون إدارة الدولة والفضاء السياسي حسب تصورات الرئيس. أما في مستوى آخر، فقد عملَت منظومة 25 جويلية على طرح ملفّ علاقة النقابي بالسياسي من خلال تغيير ملامح العلاقة مع قيادة الاتّحاد بهدف خَلق رأي عام مُناهض لها. وهو في الواقع سلوك دأبَتْ عليه الأنظمة الشعبويّة التي تُكثر من الحديث عن مطالب النقابات بهدف وصمِها اجتماعيا كمجموعة أنانيّة لا تُراعي مصلحة البلاد وتُدير ظهرها لأزمته الخانقة، ناهيك عمّا تعتمده من وسائل "نضالية مشبوهة" لبلوغ أهدافها. فما فَعلَه وزير التربية محمد علي البوغديري -الذي سبق وأن دافع عن قرار حجب الأعداد عندما كان في قيادة الاتّحاد- من تجميد مرتّب 17 ألف معلّم وإعفاء عدد من المديرين الذين رفضوا الانصياع لبلاغه القاضي بمدّه بقائمات المعلمين الرافضين لتنزيل الأعداد، يُمثّل عِقابًا جماعيّا وتنفيذا لما قاله الرئيس سعيّد ذات مرة حول خلاص الأجر على قاعدة العمل المنجز.

هكذا أصبحت القيادة الحالية للاتحاد منزوعة السلاح ضد منطق "قوة الدولة" التي تُراهن عليه الشعبوية، وتقلّصَ بالتالي هامش المناورة لديها. فباستثناء بيان الهيئة الإدارية الوطنية، لم تتحرّك قيادة الاتّحاد ضدّ هذا القرار الجائر المُتعلّق بقطاع التعليم الأساسي، والذي يُعدّ إذلالا جماعيّا لقطاع معروف بوَزنه النوعيّ والكميّ في ميزان القوى الداخلي للمنظمة، إضافة إلى رمزيته الاجتماعية. هنَا تأتي الخسارة المتنامية للاتحاد والمُتمثلة في تصاعد صورته السيّئة لدى شريحة هامّة من التونسيين، وهي صورة عمّقَتها الشعبوية الناشئة في تواصل مثالي مع ما كانت تفعله الأذرع الإعلامية لحكومة الترويكا إثر الثورة. إذ أنّ رئيس الجمهورية نجحَ في مساعدة هذه الصورة على التآكل خصوصا خلال أزمة قطاع التربية، وجَعلَ الاتحاد يُهرول طلبًا للمفاوضات التي لم تُرضِ في الأخير القواعد النقابية من معلّمين وأساتذة. فأين المشكل إذن؟ أهو في عدم فهم القيادة الحالية للاتّحاد للعقل الذي يقود الشعبوية أم هو متعلّق بإعادة قراءة الخصائص الجديدة للعمل النقابي على صعيد المفهوم والممارسة زمن الشعبوية، أم هو متمثل في ضعف التجذّر السياسي والاجتماعي للمنظمة في حدّ ذاتها والذي ظهر أكثر في ظلّ القيادة الحالية؟

تسعى الأنظمة الشعبوية إلى وصمِ النقابات اجتماعيا كمجموعة أنانيّة لا تُراعي مصلحة البلاد

إن حالة العطالة التي عليهَا المكتب التنفيذي الحالي تتمثّل أساسا في ابتعاده عن المشاركة في الملفّات الكبرى التي تخصّ مستقبل البلاد، خاصّة منها قرض صندوق النقد الدولي. إضافة إلى عدم إصداره إلى حدّ الآن تقييما لعمل البرلمان، وليس لديه أيضا تصوّر دقيق لمسألة إصلاح التعليم والزّمن المدرسي خصوصا بالنظر لإطلاق الرئيس استشارته حول التعليم يوم 15 سبتمبر. إلى جانب عجزه عن مجاراة الخطاب الجديد للرئيس الذي يُريد وضع ضوابط للمفاوضات عبر صياغة مناشير تحدّ

من حرية التفاوض وتضرب بالتالي الحق النقابي. في الحقيقة، عجزت قيادة المنظمة النقابية عن بناء ممارسة سياسية واضحة تُواجه حالة التعفّن العامّ الذي طبعَ فترة ما بعد 25 جويلية، إذ أنّ كل المؤشرات تنظر إلى الهاوية، وذلك بسبب عقلية "المُساندة النقدية" التي توخّاها الاتّحاد بطريقة غير مباشرة إثر إجراءات قيس سعيد، وها هو يقف الآن مكتوف الأيدي بسبب هذا التكتيك السّلبي الذي ورّطه. فكلنا نتذكر أن الاتّحاد قد رحّبَ بتدابير الرئيس على خلفية أنها خلّصته وخلّصت البلاد من حكم حركة النهضة. ولكن بعد مضي سنتيْن، بقيتْ المنظمة الشغيلة حبيسة مفهوم "النقابة المُساهمة" المُتحركة في إطار ما يسمح به الوضع الاستثنائي. فمن المفارقات العجيبة اليوم أن يذهب النقابيون إلى طاولات المفاوضات منزوعين من سلاح حرية العمل النقابي. إن عقلية الوفاق الاجتماعي التي تقود المكتب التنفيذي قد زادَت من ضعفه ومن ارتباكه السياسي ومن تماسكه الدّاخلي أيضا، لأن الاتّحاد ليس بمعزل عن حالة الأزمة التي تشقّ المشهد العام في البلاد، لذلك من الطبيعي أن نجد معارضة لمثل هذا التوجه خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ما فعلته القيادة في علاقة بتنقيح الفصل 20 من القانون الأساسي للمنظمة.

أرضية "اتحادنا للمعارضة النقابية": فليرحل الجميع

انطلقت في الآونة الأخيرة مبادرة نقابية أطلقَت على نفسها تسميّة "اتّحادنا للمعارضة النقابية"، وأصدرت هذه المبادرة ورقة (نصّ الأرضية) تضمّنت تشخيصا لواقع الاتّحاد. إذ تَعتبر هذه المبادرة أن المنظمة افتقدت منذ مدّة الرؤية الاستراتيجية التي تسمَح لها ببلورة تصوّر اجتماعي واضح، وتمّ "الاكتفاء في غالب الأحيان بما قد يتحقّق من بعض المكاسب المادية والمهنية المباشرة -التي باتت في حد ذاتها مهددة اليوم- دون القدرة على فرض تصوّر نقابي عمالي وطني واجتماعي متجذّر وفاعل في الملفات الحارقة اليوم كالسيادة الوطنية والتنمية والتشغيل والخصخصة والعدالة الاجتماعية".

تعرّضت الأرضية كذلك إلى مسألة مردودية المنظمة وتأثيرها في التطوّر العامّ للأحداث، حيث أن القيادة الحالية تعيش حالة من العجز التام عن حلّ مشاكل منظوريها، وقد وَردَ في نصّ المبادرة المذكورة: "لقد دفَعَت القيادة الحالية المنظّمة إلى وضع العطالة التامّة وباتت الصراعات العقيمة والفساد ينخران العديد من هياكلها. كما أصبح العجز عن حلّ أبسط الملفّات السّمة البارزة في الأداء النقابي للقيادة المركزية والقيادات القطاعية والجهوية، مما فاقم ظواهر الانسلاخ والعزوف عن الانخراط وعلى تحمل المسؤولية النقابية" .

يعتقد أصحاب هذه المبادرة أن السبب الرئيسي لحالة العجز الشاملة للمنظمة هو اعتماد خيار "النقابة المُساهمة"، وهو خيار بيروقراطي لا يعكس إرادة القواعد وينقلب على الخط النقابي العمّالي الذي تأسست عليه المنظمة. وخيار البقرطة تحوّلت جرّاءه المنظمة إلى مجرد ظلّ للسلطة، ناهيك عن العقلية الانقلابية التي مكّنت القيادة من تغيير الفصل 20 أثناء المؤتمر الاستثنائي غير الانتخابي، وهي خطوة سلبية وذات دلالات متعددة، حيث تطرح بكل مشروعية تساؤلاً حول نوعيّة الكادر النقابي الذي مرّرَت من خلاله القيادة الحالية مقترح التمديد، ممّا يشير إلى تردّي الوضع الداخلي المتمثل في هيمنة المركزية النقابية على التوازنات، الأمر الذي سمحَ لها بتمرير ما لم تستطِع القيادات السابقة فعله حتى زمن الدكتاتورية. فالجميع يعلم أن قضية التسقيف قد طُرحت منذ مؤتمر جربة 2002 حيث تمكّن النقابيون من فرض دورتين كحدّ أقصى لأعضاء القيادة. أما في مؤتمر المنستير سنة 2006، فقد حَاولَت مجموعة الأمين العام السابق عبد السلام جراد المُمثلة لجناح البيروقراطية تعديل نفس الفصل، إلا أنّ تكتّل النقابيين ضد هذه الخطوة حال دون ذلك بالرغم من الحصار البوليسي الذي رافقَ المؤتمر والذي تمّ خلاله منع عديد النقابيين من المشاركة فيه. فرَض المشكل نفسه من جديد سنة 2010 بمناسبة انعقاد المجلس الوطني الذي فوّضه المؤتمر السابق للنّظر في قضية الفصل العاشر، ولكن مع احتدام الصراع مع السلطة برزت معارضة نقابية على درجة جيّدة من التنظيم. وإثر ثورة 2011 رحلَ الخط الذي كان يُمثل البيروقراطية النقابية داخل المكتب التنفيذي للمنظمة بعد انعقاد مؤتمر طبرقة في ديسمبر 2011. في الواقع، لم تقطع المبادرة المذكورة مع المبادرات السابقة للمعارضات النقابية المرتكزة على مسألتيْ علاقة الاتّحاد بالسلطة وعلى الديمقراطية الداخلية، إذ أن اعتمادها على مفاهيم مثل البيروقراطية والزبونية يجعلها تندرج صلب نظرية "افتكاك النقابات" لألكسندر لوزوفسكي. ولكن العنصر الجديد هذه المرّة يتمثّل في مطالبة أصحاب الأرضيّة المكتب التنفيذي الحالي بالرحيل لأنّه انقلبَ على قوانين المنظمة. كما طالبوا بإعادة هيكلَتها على أسس ديمقراطية تتماشَى مع ثِقل المرحلة التاريخية التي تمرّ بها البلاد ومع التمدّد الذي تشهده القطاعات المهنيّة الراجعة بالنظر للاتحاد، وذلك عبر تكوين "هيئة نقابية مؤقتة تتولى تسيير الشأن النقابي إلى حين إنجاز المؤتمر 24 للاتحاد العام التونسي للشغل". وهو ما يمكن اعتباره حلاّ مؤقتا لهياكل المنظمة. أما في علاقة بالانتماءات السياسية لأصحاب المبادرة، تُشير المعلومات المتوفرة لدينا إلى حدّ الآن بأن الأرضية قد صيغَت عموما من قبل نقابيين مستقلين من جهة ومن آخرين ممّن كانت لهم تجارب تنظيمية سابقة في أحزاب يسارية وفي المعارضة النقابية كذلك (تجربة اللقاء النقابي الديمقراطي المناضل قبل الثورة) من دون أن ننسَى مساهمة بعض النقابيين المنتصرين لـ "مسار 25 جويلية" والذين لا يُشكّلون وزنا هامّا داخل المبادرة. ولكن من المهمّ هنا التساؤل حول دلالات الالتقاء الموضوعي بين أصحاب الأرضية من جهة والسلطة من جهة أخرى التي تسعى بشكل صريح إلى محاصرة الاتّحاد واستثمار أزمته الداخليّة. وهو ما يفسّر إيلاء نصّ المبادرة لمسألة التموقع داخل المنظمة الأهمية اللازمة بطريقة ضمنية من خلال الحديث عن الانقلاب على الفصل 20.

إنّ مسألة تفكيك البيروقراطية داخل الاتّحاد مرتبط عضويا بمراجعة خطّه النقابي العامّ الذي أدارَ ظهره لمنخرطيه، خصوصا منهم العمّال. وهو ما يُحيل مباشرة إلى الطابع الطبقي العميق الذي حادتْ عنه المنظمة. فنصّ الأرضية يُقرّ صراحة بأن اتّحاد الشغل قد أمسى من توابع السلطة وليس بمقدوره تحدّيها إلا على مستوى الخطاب فقط، ممّا يعني أنه تحوّل منذ مدة، وخاصة في عهد قيس سعيد، إلى مجرد "نقابة صفراء" ليس لها أيّ وجود نضالي. في هذا المستوى بالذات، تُعاني أرضيّة "اتحادنا للمعارضة النقابية" من مبالغة في توصيف وضع المنظّمة، فطورا تتحدث عن مهادنة السلطة وطورا عن سلبية المكتب التنفيذي الحالي الذي أصبح حاميا للفساد وشراء الذمم، وهذا يعكس في الواقع لخبطة في المفاهيم عند أصحاب المعارضة وعدم وضوح الموقف السياسي من السلطة الحالية واتجاهاتها المستقبلية.

من المفارقات العجيبة أن يذهب النقابيون إلى المفاوضات منزوعين من سلاح حرية العمل النقابي

ولا يمكن إرجاع المنظمة -حسب نص الأرضية- إلى جذورها العمّالية إلا بإعادة هيكلَتها ليتمّ القضاء على البيروقراطية. وهكذا يتحرر الاتّحاد ويرجع إلى دوره الطبيعي. إن سهولة الطرح هنا قد تخفي عديد الاستفهامات حول الوزن النقابي لأصحاب المبادرة. إذ أنّ الوقائع تُشير إلى أنها لا تزال نخبوية، ولها ارتباط مباشر بالسياق السياسيّ الحالي بسبب توقيت إطلاقها، وهي تحتوي نقاطا خلافية أهمّها الموقف من السلطة، خاصة في ظل وجود نقابيين مُساندين للرئيس سعيد والذين سيكون لهم ربّما تأثير على مستقبل هذه النسخة الجديدة من المعارضة النقابية. على مستوى آخر، وإذا تمعّنا قليلاً في ما يكتبه أصحاب المبادرة على صفحات التواصل الاجتماعي، نُلاحظ أنّهم لا يمتلكون تصوّرا واضحا بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية، على غرار هيكلة المنشآت العمومية ومراجعة منظومة الدعم وإصلاح المنظومة التربوية ومسألة المديونية وإصلاح الصناديق الإجتماعية، بل إن نظام الخطاب عندهم يتَحرّك من داخل العقل النقابي القائم على التوازنات الداخلية. إذ أن طرح مسألة إعادة هيكلة الاتّحاد هو العنصر الجامع لعناصر المبادرة من معارضين ومساندين لرئيس الجمهورية، وهي كذلك المدخل الوحيد لقلب الطاولة على المكتب التنفيذي الحالي وبالتالي تمثل فكرة التموقع داخل المنظمة المحرك الرئيسي لعملية الدعاية ضد قيادة الاتّحاد.

إن ما تُقدّمه الوثيقة من قراءة لعلاقة اتّحاد الشغل بالسلطة يحتاج إلى بعض الدقّة حتى تتطابق مع الواقع، لأن المُنظّمة تعاني من عدم فهم لأشكال النضال النقابي في ظل الشعبوية. يرجع ذلك لسببين أولهما "النمطية النضالية" وثانيهما ثقافة الشراكة المبالغ فيها. في علاقة بالسبب الأول، لم يكلّف المكتب التنفيذي الحالي نفسه عناء البحث عن أسلوب نضالي جديد، ميدانيا واتّصاليا، يستطيع من خلاله افتكاك المبادرة من الرئيس، بل حافظ على منسوب ضعيف من خطاب المعارضة بسبب خوفه من المرسوم 54 وهذا واضح للجميع. أما في علاقة بالسبب الثاني، فقد واصلت القيادة النقابية في نهج التفاوض السلبي الذي جعلها في موقف ضعف وهو ما تجلّى أثناء أزمة التعليم الثانويّ والأساسيّ، حيث همّش اللهث وراء المفاوضات القدرة على التعبئة والاحتجاج بالرغم من ارتفاع نسبة العضوية النقابية التي تُميّز قطاع التعليم.

إنّ الدّيمقراطية النقابية التي تُمثل مركز ثقل الاستقطاب الثنائي بين المعارضة النقابية والمكتب التنفيذي الحالي هي أشبه بالصراع الذي لا ينتهي، لأنّ مبررات وجوده لا تزال تعتمل في الواقع الداخلي للمنظمة ما دام الكادر النقابي النوعي الذي يُناضل باستقلالية عن القيادة النقابية غير متجذّر. كما أن إرجاع الاتّحاد إلى مهدِه الطبقي الأول يحتاج إلى مراكمة تاريخية قادرة على إعادة الاعتبار للعمل النقابي في القطاع الخاص وليس النظر له كمجموعة نيابات مندرجة في ميزان القوى داخل المؤتمر. ولكنّ الأهمّ من ذلك هو الانتباه أكثر إلى مسألة إذا كان الاتحاد العام التونسي للشغل لا يزال يُمثل التعبير الاجتماعي الوحيد حاليا. إذ يزيد التطرق مؤخرا إلى مسألة انتهاء الدور الاجتماعي للنقابات واقتصارها فقط على المسألة الشغلية مما يعني تحوّلا في طبيعة المنظمة النقابية في حدّ ذاتها، وإلى تنامي الحركات الاجتماعية من حيث التنوّع والاتساع، وهي بصدد فرض نفسها في تونس وفي العالم كبديل عن النقابات في طرح المشاكل الكبرى كالتنمية والعدالة والتحرر السياسي.

نُشر بتاريخ 10. 07. 2023*

السياحة في تونس:
ليس كلّ ما يلمع ذهبا

محمد رامي عبد المولى

موسم سياحي واعد، ملايين السيّاح يتوافدون على تونس، نسبة حجوزات عاليّة في الفنادق ستنعش احتياطي البلاد من العملة الصعبة؛ العديد من المؤشرات الإيجابية التي تتردّد بشكل شبه يومي في المواد التي تبثها وسائل الإعلام، وحتى في مداخلات المسؤولين عن قطاع السياحة. أخبار يُفترض أنها تبعث على الابتهاج، فالخير سيعمّ على الجميع، أليس كذلك؟ ليس بالضرورة، على الأقل في تونس. كما أن هذا الجوّ من التفاؤل لا يمكنه أن يخفي الأزمة العميقة التي يعيشها القطاع منذ سنوات طويلة سابقة حتى لثورة 2011.

كلّما تمّ التطرق إلى موضوع السياحة في تونس نسمَع خطابًا منمّقا ومنمّطا يشبه المحفوظات: تونس بلد سياحي بامتياز، جوهرة المتوسط، هدفنا استقدام عشرة ملايين سائح، السياحة توفّر نصف مليون موطن شغل بشكل مباشر وغير مباشر وتساهم بـ7 إلى 14 بالمائة من الناتج الخام، قطاع حيوي واستراتيجي، تطوير القطاع، تقصير الدّولة، المؤسّسات السياحية تُعاني. هذه الجمل الدعائية تتكرّر على مسامعَنا منذ عقود إلى درجة أنها أصبحت مثل النصوص المقدّسة التي لا تقبل أيّ نقاش أو تشكيك. لكن القليل من طول البال والتثبّت في المعطيات وتحليل مدلولاتها سيمكّننا من اكتشاف أن أغلب عناصر "السردية" السياحية في تونس غير دقيقة أو غير محيّنة أو تمّ ليّ عنقها لتتناسب مع دعاية جماعات المصالح.

بطاقة بريدية، نزل ساحلي تونسي، أوائل الثمانينات

تاريخ السياحة في تونس

الملامح الجنينية للسياحة في تونس تختلف كثيرا عن الصورة الحالية للقطاع. طيلة فترة الاستعمار الفرنسي لتونس (1881–1956) ظلّت السياحة الثقافية الاستكشافية هي المهيمنة في تونس. وبالتوازي تشكّلت ما يمكن تسميته بالسياحة الاستشفائية، إذ أن عددا من الأوروبيين ممّن يعانون مشاكل صحية تتعلق بالبرد وأمراض المفاصل والأمراض التنفسية كانوا يقصدون تونس خلال فصلي الخريف والصيف للاستمتاع بالطقس الدافئ شبه الجاف وبجمال الطبيعة في عدة مناطق قريبة من العاصمة تونس. في سنة 1898 تمّ تأسيس "لجنة الاستجمام الشتوي في تونس" وبعدها بسنوات تمّ بعث "الديوان التونسي للاستجمام الشتوي" في باريس.

عندما نالت تونس استقلالها سنة 1956 كان عدد المؤسسات الفندقية في البلاد يناهز الـ90 وحدة، نصفها يتركّز في العاصمة تونس، وطاقة إيوائها تقدّر بـ2489 سرير. بعد الاستقلال بسنوات قليلة بدأت الدولة تنظر للسياحة كإحدى الرافعات الممكنة للاقتصاد الوطني الناشئ. وضعت الدّولة أسُس هذا القطاع تصورا وتخطيطا وتمويلا وإدارة. وابتداء من سنوات 1970 جعلت منه عمودا أساسيا للاقتصاد التونسي ومصدرًا استراتيجيا للعملات الصعبة، قبل أن يصبح ابنها المدلل منذ بداية تسعينيات القرن الفائت بكل ما ينتجه الدلال المفرط من مشاكل وأعباء.

بدأ المشوار مع إحداث "الشركة الفندقية والسياحية التونسية" سنة 1959، وهي مؤسسة عمومية بُعثت للإشراف على بناء نواة السياحة التونسية الحديثة بوصفها قطاعا قائما بذاته، وذلك عبر بناء النزل وتكوين الكوادر واليد العاملة الضرورية لسير العمل في الوحدات السياحية. كما حظيت السياحة بمكانة مميّزة في أول مخطط تنموي تبنته الدولة المستقلة (1962 – 1971). إلى حدود بداية سنوات 1970 ظلت "الشركة الفندقية والسياحية"، أي الدولة، المستثمر السياحي الرئيسي وكانت تمتلك قرابة 90 بالمائة من الوحدات السياحية الناشطة آنذاك.

وتأكيدا على تعاملها مع السياحة كقطاع استراتيجي أنشأت الدولة "الديوان الوطني للسياحة التونسية" سنة 1971، وكذلك "الوكالة العقارية السياحية" سنة 1973. وكان الهدف من هذه الجهود والاستثمارات العموميّة تكثيف العرض السياحيّ في أسرع وقت، بشكل يسمح بتطوير الطاقة التشغيلية للقطاع وقدرته على جلب السياح الأجانب ومعهم العملات الصعبة. اختارتْ تونس الطرق الأقصر والنماذج الأسهل: السياحة الصيفية الشاطئية كمنتج مهيمن، السياح الأوروبيون ك "هدف" رئيسي، والمناطق السياحية التي تتجمّع فيها عشرات الوحدات الفندقية والمطاعم ومحلات الهدايا والمنتجات الحرفية التقليدية كـ"نمط إنتاج" أساسي. نتيجة لهذه التوجّهات، تطورت طاقة الإيواء من حوالي 2500 سرير قبل الاستقلال إلى 41225 سرير سنة 1971. ابتداء من أواسط سنوات 1970 بدأ دور المستثمرين الخواص يزداد أهمية وتأثيرا، وأتى ذلك ضمن سياق من الانفتاح الليبرالي انطلق سنة 1970 بعد نهاية تجربة التعاضديات وتعيين الهادي نويرة وزيرا أوّلاً بصلاحيات موسّعة.

سعتْ حكومة نويرة إلى جلب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بتقديم جملة من المحفزات التشريعية والجبائية شملت خاصة قطاع الصناعات التحويليّة والفلاحة الموجّهة للتصدير وكذلك السياحة. وجديرٌ بالذكر أن جزءًا من روّاد الاستثمار الخاص في القطاع السياحيّ موظفون عموميون سابقون عملوا سابقا في الإدارات العمومية المشرفة على السياحة.

في سنة 1981، بلغت طاقة الإيواء السياحي في تونس 75847 سريرا موزعة على 336 مؤسسة سياحية. وفي الفترة نفسها، استطاعت تونس ضمان وصول أكثر من مليون سائح سنويا أغلبهم من الفرنسيين والألمان والإيطاليين والبريطانيين. بالتوازي مع ذلك، بدأت سيطرة المستثمرين التونسيين الخواص تتعاظم على القطاع خاصة مع تولي عزيز ميلاد رئاسة "الجامعة التونسية للنزل" (منظمة مهنية تدافع عن مصالح ملاّك الفنادق السياحية) ما بين سنتي 1980 و1990.

نهاية الثمانينات كانت الخارطة السياحية التونسية قد اكتملت تقريبا مع تركّز القطاع في سبع مناطق ساحلية: شمال العاصمة تونس، نابل-الحمامات، سوسة، المنستير-سقانص، المهدية، جربة-جرجيس، طبرقة. بالإضافة إلى موانئ ترفيهية قريبة من هذه المناطق -ميناء سيدي بوسعيد (تونس)، ميناء القنطاوي (سوسة)، مارينا المنستير- وكذلك عدة مطارات مُرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع السياحة: تونس-قرطاج، المنستير-الحبيب بورقيبة، جربة-جرجيس، توزر-نفطة. سنة 1988 تجاوز عدد السياح المليونين، قضوا أكثر من 18 مليون ليلة في الفنادق التونسية، وفي 1991 بلغ عدد الوحدات الفندقية 532 توفر حوالي 123000 سريرا، أي أن طاقة الإيواء تضاعفت مرتين خلال 20 عاما (مقارنة بسنة 1971).

هذه القفزة التي حقّقها قطاع السياحة في مدة قصيرة وأدت إلى تطوّر وارداته من العملة الصعبة جعلته يحظى بمكانة خاصة في "قلب" السلطة الحاكمة آنذاك في تونس. تزامنت بداية سنوات 1990 مع دخول تونس في مسار "الإصلاحات الهيكلية" التي فرضها صندوق النقد الدولي على تونس في 1986 وأبرزها تخفيف قبضة الدولة وتقليص نفقاتها العمومية وقدرتها على التحكم في اقتصاد البلاد. لم يسلَم قطاع السياحة من هذه الإصلاحات، بحيث تخلّت الدولة عن أغلب المؤسسات السياحية التي كانت تملكها لصالح مستثمرين خواصّ سيصبحون المتحكّمين الحقيقيين في قطاع السياحة. خلال تلك الفترة تقاطعت مصالح السلطة السياسية مع مطامع البرجوازية التونسية: من جهة نظام قمعي يسعى إلى بناء شبكات زبائنية تضمن استقرار نظامه بعد أن استطاع تحييد المعارضة بمختلف تياراتها وإبراز إنجازاته للجهات الدولية المانحة وتحصيل أكثر ما يمكن من الموارد التي تمكّنه من "شراء السلم الاجتماعي"، ومن جهة أخرى أثرياء قدامى

وجدد يبحثون عن استثمار فوائض راكمُوها في قطاعات أخرى واستغلال كلّ المحفّزات والامتيازات التي توفرها الدولة للمستثمرين في قطاع السياحة.

لم تعُدْ الدّولة تستثمر في إنشاء وحدات سياحية عمومية، لكنها سخّرت كلّ إمكانياتها لدعم المستثمرين الخواص بواسطة تمويلات من بنوك عمومية وتشجيعات للبنوك الخاصة لتمويل الاستثمارات السياحية، وتوفير الأراضي عبر الوكالة العقارية السياحية والإنفاق من أموال دافعي الضرائب لإنشاء وتطوير بنى تحتية في خدمة السياحة (مطار طبرقة، مطار النفيضة-الحمامات، المنطقة السياحية ياسمين الحمامات، إلخ)، إضافة إلى تجنّد هياكل وزارة السياحة والبعثات الديبلوماسية لتسويق الوجهة التونسية في الخارج. وفي المقابل، قدّم كبار الفاعلين في القطاع السياحي الدعم المالي للحزب الحاكم وبذلوا جهودا كبيرة في التطبيل لزين العابدين بن علي والدعاية لنظامه. أعطتْ التوجهات الجديدة أكلها بسرعة: في سنة 1999 تجاوز عدد الوافدين على البلاد عتبة الـ4 ملايين سائح قضّوا أكثر من 33 مليون ليلة في النزل التونسية ودرّوا على القطاع عائدات تجاوزت المليار دولار. وبعدها بسنتين، بلغ عدد الوحدات الفندقية 755 وحدة تجاوزت طاقتها الإيوائية 205000 سريرا. خلال العشرية الأخيرة من حكم بن علي، استمر ارتفاع نسق الاستثمار في السياحة حتى حقّق القطاع أرقاما قياسية سنة 2010: 836 مؤسسة سياحية، 240000 سريرا، 7 ملايين سائح.

بعد ثورة 2011 دَخلَ القطاع في مرحلة الشكوك والمخاوف: عدم استقرار سياسي، ضربات إرهابية، اغتيالات سياسية، جائحة كوفيد19-، الحرب الروسية-الأوكرانية، إلخ... لم يشهد القطاع استثمارات جديدة فارقة، بل أغلَقت عدة مؤسسات أبوابها مع تتالي السنوات العجاف. وباستثناء سنتي 2018 و2019 التي سجّلت فيهما السياحة أرقاما تاريخية (8 ثم 9 مليون سائح)، فإن بقية المواسم السياحية تراوحَت بين المتوسط والضعيف جدا.

تفاصيل مزعجة في جدارية السياحة

على مرّ العقود، استطاع الفاعلون في مجال السياحة أن يروّجوا صورة قطاع مزدهر يُمثل أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد التونسي ويساهم بحيوية في خلق الثروة ومواطن الشغل ويدعَم جهود الدولة التنموية بما يدرّه من مداخيل أغلبها بالعملات الصعبة. تبدو هذه الصورة واقعية ومُقنِعة لمن ينظر للوحة عن بعد، لكن عندما نقترب أكثر يمكننا أن نلاحظ بسهولة أن الأمور ليست بمثل هذا الاتساق والجمال.

ليست السياحة قاطرة للتنمية في تونس، بل هي إحدى روافع "نسب النمو"، التي تُمثل أحد مقدسات النظريات النيوليبرالية والتي طالما تفاخر بها نظام بن علي. من جملة 22 محطة سياحية تمتدّ مساحتها على أكثر من 3000 هكتار نجد أن 17 محطة تتركز في الولايات الساحلية على الجهة الشرقية للبلاد. كل المناطق السياحية الكبرى (وعددها 8) تتركز في السواحل الشرقية أيضا. نصف الولايات التونسية أو أكثر -جلّها في الجهة الداخلية الغربية للبلاد- مقصية بشكل شبه كامل من الخارطة السياحية على الرغم من احتواء أغلبها على مخزون أثري وثقافي وأيكولوجي مهمّ. يكفي أن نذكر هنا القصرين بإرثها الروماني-البيزنطي الكبير، والقيروان أقدم العواصم العربية-الإسلامية في شمال إفريقيا، وأغلب مناطق الشمال الغربي بمخزونها الطبيعي-الإيكولوجي الهائل.

تركّز المحطات والمناطق السياحية في السواحل الشرقية لا يعني أن سكان هذه المناطق يرفلون في النعيم. أقلية فقط هي التي تستفيد فعليا من الحركة السياحية، في حين تجد الأغلبية نفسها خارج اقتصاد السياحة، بل تتضرّر منه في كثير من الأحيان: توافد السياح يخلق ضغطا كبيرا على طاقة الإيواء خارج الفنادق مما يتسبب في ارتفاع أسعار تأجير المساكن، ويرفع الطلب على سيارات التاكسي ويساهم في ارتفاع أسعار المعيشة والخدمات في الأحياء القريبة من المناطق السياحيّة. وبما أن تونس تُعاني من مشاكل متنامية في توفير الماء الصالح للشراب، ونظرا لأولوية السائح الأجنبي على "الأهالي" فإن تزويد النزل وباقي المؤسسات السياحية بالماء من دون أي اضطراب أو انقطاع يتمّ في كثير من الأحيان على حساب المواطن العادي. في هذا السياق، تشهد عدة مدن سياحية انقطاعا يوميا للماء الصالح للشراب لعدّة ساعات طيلة شهرين أو ثلاثة على الأقل.

تشكّل الطاقة التشغيلية الكبيرة للقطاع أحد أهمّ عناصر الخطاب الدعائي الذي تبنّه الهياكل المهنية لأصحاب المؤسسات السياحية وترتّله بعدها الخطابات الرسمية ووسائل الإعلام: نصف مليون موطن شغل مباشر وغير مباشر. هذا الرقم يُتداول كحقيقة علمية ثابتة منذ قرابة ربع القرن. في الواقع لا يتجاوز عدد الوظائف المباشرة في قطاع السياحة 92 ألف موطن شغل حسب الأرقام الرسمية لسنة 2021، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان النشطين والذي يبلغ 4،188 مليون فرد سنجد أن نسبة التشغيل لا تتجاوز 2 بالمائة وكسور. وعندما نتحدّث عن وظائف مباشرة فلا يعني بالضرورة أنها ثابتة (عمال وموظفون "مرسمون") فقد تكون تعاقدية لفترات قصيرة موسمية أو طويلة المدى. كما أنه لا تتوفر لدينا بيانات حول مستوى الأجور ومدى احترام قانون الشغل في المؤسسات السياحية، ولا معلومات حول المستوى التعليمي للعاملين في القطاع ونسبة المتخرّجين من شعب جامعية ومؤسسات تكوينية متخصصة في السياحة. نسبة مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام يجب التعامل معها بحذر هي الأخرى. فالخطاب السائد يقدر هذه النسبة بـ7 إلى 15 بالمائة بشكل مباشر وغير مباشر حسب المواسم السياحية، في حين أن هذه المساهمة تبدو في تراجع مستمرّ خلال العقدين الأخيرين.. إذ في 2019 لم تتجاوز الواردات السياحية 1،9 مليار دولار مقابل ناتج داخلي خام يقدر بـ41،3 مليار دولار. بكل تأكيد يجب أن نعيد النظر في النسب القديمة.

هناك أرقام ومعطيات أخرى تحتاج إلى وضعها في سياقها وتنسيب مدى أهميتها. فعندما نتحدث مثلا عن توافد ملايين السيّاح إلى تونس، يجب أن نعرف أن الإحصاء التونسي يقوم على احتساب عدد الوافدين على تونس (من غير المقيمين بها) من كل المعابر البرية والبحرية، بمن فيهم التونسيون المقيمون بالخارج، بغضّ النظر عن أسباب قدومهم إلى تونس والمدة التي سيقضّونها وشكل الإيواء (فنادق، شقق، النزول عند الأقارب والأصدقاء، الخ). في سنة 2019 فقد بلغ عدد الوافدين 9،429 مليون زائر، منهم 1444533 تونسي مقيم بالخارج، و2788706 أوروبي، و4976826 مغاربي. ويمكن القول أن تونس لا تستهدف إلا البلدان الأكثر قربا من البلاد (المغرب العربي وأوروبا) في حين تسجّل فشلا ذريعا في استقدام السياح من مناطق بعيدة قليلا أو كثيرا ويتمتع مواطنوها بمقدرة شرائية مرتفعة: الخليج والعراق، الولايات المتحدة وكندا واستراليا، واليابان والصين. في كل الأحوال تبقى هذه الأرقام نسبية ولا تمكّننا من تقييم مردودية القطاع السياحي بدقة. حتى عدد الليالي المقضّاة في النزل وعلى أهميته كمقياس لمدى حيوية القطاع وقوة الموسم السياحي فإنه لا يعطينا مؤشرات واضحة إلا عند احتساب متوسط إنفاق كل سائح أثناء فترة إقامته في تونس. هذا المتوسط بلغ 345 دولارا سنة 2019، ويعتبر منخفضا مقارنة ببلدان تعتبر هي الأخرى وجهات سياحية رخيصة: 640 دولار في تركيا، و713 دولار في المغرب، و1075 دولار في مصر.

ليت الأمر يتوقف عند هذه الأرقام التي قد تتغير من موسم إلى آخر: المشكلة أن قطاع السياحة في تونس مأزوم بنيويا. بعد قرابة خمسين عاما من نشأة هذا القطاع، ما زالت ملامحه الأساسية ثابتة: سياحة شاطئية جماهيرية تسعى لإغراء سيّاح أوروبيين من ذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة بأسعار متدنية في مناطق سياحية تشبه بعضها البعض وضمن مسالك سياحية جامدة تكاد لا تتغير أبدا. وعلى الرغم من بعض مساعي التجديد خلال سنوات 1990 و2000 (الترويج للصحراء والواحات والمعالم الأمازيغية في الجنوب التونسي، السياحة الغابية في الشمال الغربي، الرحلات البحرية السياحية croisières، الخ) والمبادرات الشبابية بعد ثورة 2011 (سياحة إيكولوجية وثقافية)، فإن المنتوج الرئيسي ما زال مهيمنا ويبدو أنه من الصعب التخلص من هيمنته.

تونس تدفع الآن ثمن اختياراتها القديمة: الترويج لنفسها كوجهة سياحية رخيصة جدا للراغبين في تمتيع أجسادهم بالشمس والملح على شواطئ رملية جميلة، والاعتماد على وسطاء عالميين لاستقطاب السياح الغربيين، ورعاية هوس الاستثمار في القطاع السياحي ما بين 1990 و2010. الاختيار الأول فقدَ الكثير من وجاهته، إذ أن سيّاح القرن الحادي والعشرين لا يشبهون كثيرا سيّاح سنوات 1960 و1970 وأصبحت توجهاتهم أكثر اختلافا ورغباتهم أكثر تعقيدا مما يوفره أغلب القائمين على السياحة في البلاد. أغلب منافسي تونس في حوض المتوسط فهموا هذه التغيّرات وحاولوا التأقلم معها عبر تنويع العرض السياحي وتحسين الخدمات واستهداف أكثر ما يمكن من فئات وبلدان. في سنة 2019 دخل تونس قرابة 9،5 مليون زائرا قضّوا أكثر من 30 مليون ليلة في النزل ووفروا عائدات قدرت ب1،9 مليار دولار. في نفس السنة، استقبل المغرب 13 مليون زائر قضوا 25 مليون ليلة وقدرت عائدات الموسم ب8،5 مليار دولار. أما مصر فقد كانت حصتها 13 مليون زائرا قضوا 136 مليون ليلة في الفنادق وبلغت نفقاتهم 13 مليار دولار. وزار تركيا 51 مليون سائحا قضوا أكثر من 200 مليون وأنفقوا 34،5 مليار دولار.

القبول بتحكّم وكالات الأسفار العالمية في "حنفية" تدفق السياح الأوروبيين على تونس بالتزامن مع تشجيع المستثمرين على بناء وحدات سياحية جديدة خلق معادلة بسيطة: لدينا قرابة ربع مليون سرير سياحي يجب أن تشغل أغلبها أكثر ما يمكن من الليالي في الموسم السياحي وبأيّ ثمن. وهكذا انفتحت شهية وكالات الأسفار العالمية لزيادة هامش ربحها، فصارت تفرض على أصحاب النزل في تونس أن يقدّموا تخفيضات وتنازلات لا يبدو أنّ لها حدود. وكلّما كان الموسم صعبا زاد الابتزاز، كما حدث في السنوات التي أعقبتْ ثورة 2011 بسبب عدم الاستقرار السياسي وتواتر العمليات الإرهابية ومظاهر العنف السياسي، وكذلك إبان الأزمة الصحية التي تسبب فيها وباء كوفيد19-. إزاء تناقص أرباحهم بسبب جشع الوسطاء، يلتجئ الكثير من مسيري المؤسسات السياحية إلى الخيار "الأسهل": الضغط على التكلفة مع ما يعنيه ذلك من تقليص لمواطن الشّغل وتدني الأجور وتخفيض ميزانية الصيانة والتجديد، وبالتالي تدنّي جودة الخدمات المقدّمة للسائح وضرب قدرة البلاد على منافسة الوجهات السياحية الأخرى.

نتيجة لكل ما سبق أصبحت أغلب المؤسسات السياحية مديونة للبنوك التونسية بمبالغ ضخمة، فضلا عن تأخّرها في تسديد ضرائبها والمساهمات المتوجّب دفعها للصناديق الاجتماعية. المنطق يقول أن الأمر يتعلق باستثمارات خاصة يمكنها تحقيق أرباح كبيرة أو التعرض لخسارات أكبر وأن هذه "قواعد اللعبة". لكن يجب أن نتذكر أن القطاع هو الابن المدلل للدولة التونسية وأن "سردية" الأهمية الحيوية للسياحة في الاقتصاد التونسي مازالت صامدة لا يمسّها ضرر ولا سوء.

أكثر من 300 مؤسسة سياحية لديها قروض بنكية لم تسدّد فضلا عن بقية الديون. وحسب أرقام البنك المركزي نجد أن القطاع السياحي يستأثر بـ17 بالمائة من جملة التمويلات التي تخصصها البنوك لكل القطاعات. حتى المصائب والكوارث والأوبئة التي تضرب جميع التونسيين يجب تخفيف آثارها على قطاع السياحة الحساس والهش. مثلا بعد الضربات الإرهابية في سنة 2015 اتخذت الدولة جملة من القرارات لدعم القطاع وتخفيف آثار الأزمة على المستثمرين. كما نتذكر كيف أهدرت الدولة التونسية في صائفة 2020 كل جهودها وتضحيات المواطنين خلال الموجة الأولى من وباء كوفيد 19 والحجر الصحي لتفتح البلاد على مصراعيها خضوعا لضغوط الفاعلين في قطاع السياحة. فجاءت الموجة الثانية (خريف 2020) ضارية وكادت أن تقصم ظهر القطاع الصحي.

من المؤكد أن السياحة درّت مداخيل كبيرة للبلاد خلال الستين عاما الفائتة، وما زال بإمكانها خلق الثروة. لكن أغلب هذا المال ذهب إلى القطاع الخاص وتركز في مناطق بعينها. النموذج السياحي التونسي استُنزِف تجاريا وبيئيا واجتماعيا وأصبح في مرحلة ما عبءًا على الدولة ودافعي الضرائب. البلاد تزخر بإمكانات سياحية متنوعة يجب استكشافها واستغلالها لكن وفق مقاربة تنموية اجتماعية تحترم البيئة ولا تستنزف الموارد الطبيعية.

1. نفس المصدر السابق

*** بالإمكان الاطلاع على المقال كاملا مع الروابط والمراجع على موقع المفكرة القانونية**

نُشر بتاريخ 14. 09. 2023

انطلاق السنة الدراسية الجديدة:

عودة بطعم الأزمة والوعود

خليل العربي

مع انطلاق كلّ سنة دراسية، يعود النقاش ذاته تقريبا، بين الأزمة والغلاء وسؤال الإصلاح والبرامج مع توتر العلاقة بين الوزارات المعنية بقطاع التعليم والهياكل النقابية. حاول أحد تقارير التلفزة الوطنية التغطية على ذلك بالإحالة، كما أصبح معهودا في الخط التحريري الجديد للتلفزة الوطنية، على "خيارات المربي والمواطن" كبديل عن "لهفة المواطن"، العبارة القديمة لتحميل المواطن المسؤولية إزاء أزمة فقدان الموادّ الغذائيّة. فاللاعقلاني هو المواطن، أما العقلانية كلها ففي صفّ السلطة، التي تحتكر التشخيص والحلّ. ولا تحتاج إلى محاورة غيرها، فقد أغلقت سلطة 25 جويلية المجال التفاوضي في كلّ القطاعات، بما فيها التعليم. فلا شيء يمكن التفاوض معها فيه. ضبطت السلطة هذا المجال وفق رهاناتها وحسب سرعة تفاعلها ورؤيتها للأمور ووعودها المستقبليّة. تلك الوعود التي تتكئ بدورها على وعود "عصا سليمان" البناء القاعدي، الذي بدأ بالإنهيار بمجرد انتشار سوس واقع ممارسة السلطة فيه. عصا تصورها أصحابها قادرة على شق كلّ الأزمات وعبورها بل ستمحوها من جذورها.

في محاولة لقراءة الوضع الراهن خارج المجال الذي تسعى السلطة لفرضه اليوم، يبدو مُهمّا تناول أزمة القطاع التربوي في حدّ ذاتها بصورة أكثر عقلانية، في اتجاه مساءلة الوعود، التي لا تكفي المواطن عناء شراء الأدوات المدرسية ولا توفر طريقا مُعبدا في منطقة ريفية. أزمة تعليم شاملة ومعقدة بدأت منذ وقت ليس بالقصير وازدادت بحجم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

سياق الأزمة: الجذور والواقع

أزمة القطاع التربوي معقدة ومركبة ولها جذورها السياسية، ولا خلاف اليوم في أنّه عجز تدريجيا عن التفاعل مع محيطه والاستجابة لحاجيّاته، كما يُفترض منه. مثّل التعليم رهانا ذا أولوية للدولة منذ الاستقلال، وعنصرا من عناصر مقاومة الاستعمار قبله. لاحقا تحوّل إلى محور في سردية الدولة البورقيبية التي استهلكتها الأنظمة السياسية وصولا إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي. لكن الخلاصة العامة هي أن مبادئه وغاياته، كما تبلورت في النصوص المنظمة والاستراتيجية الوطنية المتعلقة به، أصبحت بعيدة تماما عن واقع القطاع وحاجات المجتمع. وممارسة السلطة اليوم وتصوراتها تُثير أسئلة مهمّة عن قدرتها على إيجاد حلول فعلية.

تاريخ السياسات التعليميّة: تكلفة غياب الديمقراطية

لم تكن محاور التعريب واللغة الفرنسية وتدريس الفلسفة بفروعها والتربية الإسلامية والتربية المدنية إلا مؤشرات على طبيعة المرجعيات المؤطرة والمؤسّسة للسياسة العمومية في هذا القطاع. لم يكن الترجيح بين خيار وآخر إلا نتيجة لطبيعة التوازن الموجود داخل السلطة خصوصا في المرحلة البورقيبية بين نموذجي محمود المسعدي ومحمد مزالي في مرحلة أولى. رجّح قانون 1958 النموذج الأول، وانطلقت معه قاطرة وضع البنية التحتيّة المناسبة التي تطوّرت بشكل استثنائي إلى حدود الثمانينات. ليعود بعدها محمد مزالي وزيرا للتربية مُندفعا في خيار التعريب الذي استجاب لحاجة السلطة أمام سياق تميّز بصعود اليسار، بحيث أصبحت المدرسة عبر التعريب وقيم الهوية الإسلامية رافعة لصدّ امتداد اليسار في الجامعة. بينما مثل صعود التيار الإسلامي متغيرا آخر أثّر على الإصلاحات اللاحقة، خصوصا في مرحلة المرور من النظام البورقيبي إلى النظام النوفمبري حين أصبحت محاولة السيطرة على روافد الحراك الديني في المجتمع مسألة ذات أولوية للسلطة، في ظل الصراع مع حركة النهضة الإسلامية منذ انتخابات 1989. مثّلت حينها المناهج التربوية ساحة خلفية لتجفيف منابع الإسلام السياسي.

رغم أن الانتقال الديمقراطي دفع بتصوّر عامّ للمجال السياسيّ يضع الديمقراطية كقيمة عليا، ليس فقط إجرائية ومؤسسية بل كقيمة مجتمعية تتطلب استيعابا لها واستبطانا خارج المجال الرسمي للممارسة السياسية عبر توسيع المشاركة والانخراط المواطني، إلاّ أن عقدة التاريخ السياسي لم تُحلّ بما أثر على محاولات الإصلاح الجديدة. فالجيل السياسي الأول، بين الإسلامي والعلماني المُتكوّن في الفترة الأولى للدولة الوطنية، استعاد إحداثيات الصراع ذاتها وحوّل الجدال حول إصلاح التعليم إلى إعادة تأويل لتاريخ الإصلاحات مع تراشق للاتهامات والهواجس نفسها. لم يرَ الطرفان في الإصلاحات فرصة لنقاش مفتوح يسمح بوضع أسس مشتركة متفق عليها، وإنّما ظلّ البعد الأيديولوجي طاغيا على الصراع بين خيارات مجتمعيّة متعارضة وغير قابلة للتوفيق كما كان الحال حين اختار كل طرف أن يفرض تصوراته عبر اللعب على توازنات السلطة الدكتاتورية في نهاية الأمر. إلاّ أن محصّلة اللعبة، بفعل الشروط الموضوعة من السلطة، جعلت من كل خيار ينتهي عند رهانات السلطة نفسها. أنهى الرئيس الحبيب بورقيبة سياسة الوزير محمد مزالي بقوله "عرّبت ياسر" (أي عرّبت كثيرا)[1]، واستغل نظام بن علي إصلاحات محمد الشرفي في صراعه السياسي ضد حركة النهضة.

يمثّل غياب المُتغيّر الديمقراطي، بما يفترضه من شروط تنافس وصراع مُؤطر في الساحة السياسية، وعلاقة تفاوضية مفتوحة وتشاركية للمنظومة السياسية مع بقية المجالات، سببا في فشل الإصلاحات نفسها للوصول إلى غاياتها. فلا التعريب مثلا ساهم في تعريب المعرفة بحيث تكون سياسة لغوية ناقلة للمعرفة وعنصرا لإدراكِها ضمن خزّان ثقافي خاصّ، ولا الانفتاح اللغوي كان عنصرا في امتلاك المعرفة محليا، مع حفظ بعض الإيجابيات بطبيعة الحال باعتبار أنّ كل خيار قدّم إضافة نوعية ولو محدودة. لذلك بقي الانطباع عن كل خيار مرتبطًا بتقييم أيديولوجي، تستغلّه السلطة في لعبة توازن مع المعارضة. صُبغت المعرفة باللغة العربية بطابع تقليدي ماضوي، والانفتاح اللغوي بطابع منبتّ (منفصل عن أصله وجذوره) عزل النخبة الناطقة بها عن بقية المجتمع. ما جعل جوهر النظام التربوي منحازا نحو رهانات سلطوية على حساب دوره المنوط به في كل مرحلة بحيث يحقق أهدافه بتوازن يستجيب لسياقات المجتمع وحاجاته الحقيقية.

تضيق لذلك مرجعيات السياسة العمومية في القطاع التربوي نحو تأويلية سلطوية، فالتحديث وتعزيز الانتماء الوطني والمتوسطي والعربي الإسلامي، جميعها تمرّ بمرجعيات النظام السياسي نفسه. فلا غرابة أن المعطى الديني في المجتمع لم يتغيّر وانفجر في الساحة السياسية بعد الثورة، فيما تفاجأ الجميع بأن القيم الحديثة لم تستبطن فعلا ليعود النقاش ذاته حول النموذج المجتمعي، الذي يلعب فيه التعليم دورا محوريا، في سياق أكثر تعقيدا.

منذ 3 سنوات، طرحت المفكرة القانونية في عددها المخصّص للتعليم، السؤال: "هل أن الحسابات والتوازنات السياسية، بعد أن حكمت معظم الإصلاحات التعليمية في الجمهورية الأولى، أصبحت تعطّل فتح هذا الملف الحساس في تونس الديمقراطية؟". يحمل ما سبق جزءًا من الإجابة حول المسألة الديمقراطية وأهميتها، من حيث أنها كانت غائبة في الإصلاحات السابقة، ولم تنجح في فرض أجندتها خلال فترة الانتقال الديمقراطي. فالفاعل السياسي حمل تاريخه معه ضمن توازنات وعلاقات لم تتغيّر جذريا، وتجاهل أن الديمقراطية بصدد كتابة تاريخها الخاص. لم ينطلق الفاعل السياسي من الديمقراطية بحيث يتبناها ويدمجها في الصراع على الشأن العام، منشغلا في صراعات ضيقة أدّت إلى غلق قوس الانتقال الديمقراطي تماما، وفشلت ضمنه كل محاولة لإصلاح القطاع التربوي. السؤال اليوم أصبح كالتالي: هل سنعود في ظلّ حكم الفرد الشعبوي إلى عهد الإصلاحات التعليمية الفوقيّة التي تعبّر عن خيارات من في السلطة؟

أدى غياب المتغير الديمقراطي وعدم الالتزام به إلى الفشل في إطلاق إصلاح شامل يأخذ بعين الإعتبار سياقاته الاقتصادية والاجتماعية، وما يطرحه من إشكاليات جديدة تماما. يبقى أن لفترة الانتقال الديمقراطي فضل الوصول سنة 2015 إلى تقرير ختامي بعد حوار وطني قادته وزارة التربية والاتحاد العام التونسي للشغل والمعهد العربي لحقوق الإنسان. عكس التقرير على الأقل السّمة التفاوضية المهمة في وضع التصورات الإصلاحية، وتوجه مباشرة إلى إشكاليات واقعية تتمحور حول جودة التعليم[2]. لكن انتهى التقرير كغيره إلى عدم التحوّل إلى سياسة عمومية واستراتيجية شاملة بسبب طبيعة الفترة الانتقالية وتوازناتها المرحلية والتاريخ الذي أعادت انتاجه حول هذه المسألة. أكد التقرير على أن الأزمة عميقة جدا وتتطلب تشخيصا ومعالجة متقاطعة للقطاع التربوي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لعله من المهم استعراض جوانب منها وكيفية تعامل السلطة معها.

مؤشرات الأزمة من يوميات المتعلم والمعلّم والعائلة

أكد رئيس المنظمة التونسيّة لإرشاد المستهلك، لطفي الرّياحي أنّ كلفة العودة المدرسية للسنة الدراسية 2023 - 2024 قد شهدت ارتفاعا، حيث تبلغ بالنسبة لتلميذ في المرحلة الابتدائية 600 دينار، السنة الماضية، فيما قدّرت كلفة العودة لتلميذ في المرحلة الثانوية 700 دينار، حسب المصدر ذاته. في المقابل، يبلغ الأجر الأدنى، بعد الزيادة الأخيرة في أكتوبر 2022، في نظام عمل 48 ساعة في الأسبوع 459 دينارًا. وفي نظام عمل 40 ساعة في الأسبوع يبلغ بالكاد 390 دينارًا. وعليه، من الممكن تصوّر حجم الضغط الذي تمثّله العودة المدرسيّة على ميزانية العائلة التونسية في سياق ارتفاع الأسعار والتضخّم. تُعتبر العودة المدرسية فترة ضغط تواصل فيها العائلة التونسية صراعها اليومي في توفير الحاجيات اليومية والشهرية، التي أصبحت أكثر فأكثر صعوبة. تعيش العائلة التونسية ضغطا نفسيا رهيبا لا يستثني الأبناء في الوقت الذي يُقدمون فيه على سنة دراسية جديدة في مؤسسات تربوية، في جميع المراحل، تعاني من أزمة تمويل ونقص في التجهيزات والصيانة وانتشار للعنف، بما يؤثر على العملية التروبية ككل. وتزداد هذه الوضعية سوءًا كلما انتقلنا في خريطة التهميش والتمييز الاقتصادي والاجتماعي نحو المناطق الداخلية للبلاد[3].

لكنّ الإشكال أنّ التربية النظامية (المدرسية) تواجه معوقات أكثر تعقيدا تنضاف للانهيار الداخلي للمنظومة التربوية. فالتربية اللانظامية، المرتبطة بالعائلة والمحيط الاجتماعي سواء الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والشارع والجمعيات والمساجد، تحوّلت كلها إلى منافس حقيقي على صناعة القيم والتزود بالمعرفة والمعلومة. فالعائلة على سبيل المثال تواجه ارتفاعا في نسبة العنف الموجّه ضدّ

الطفل والمرأة، بشكل يجعلها تعيد إنتاج العنف وتعيشه. ما يعني أن دور العائلة النواة التي دافع عنها النموذج المجتمعي في الدولة يواجه عوامل تفكيك وانهيار داخلي تضرب دورها في دعم التربية النظامية، التي مثلت أساس المصعد الاجتماعي، والذي آمنت العائلة التونسية به. كما أنها غير قادرة على أداء دورها في توفير محيط تربويّ بديل أمام تحولات المجتمع ككل، حيث تفتقر التنشئة الأسريّة عموما للوعي المناسب لتوجيه ومراقبة تدفق المعلومات وطبيعة الأفكار والقيم التي يتلقاها أبناؤها خارجها، خصوصا في محيط الأقران وفي وسائل التواصل الاجتماعي.

بالتوازي مع ذلك، تبدو وسائل الإعلام في حالة استقالة تامة في المسألة التربوية. فالقناة التعليمية الوطنية ضعيفة المحتوى. فيما يعيش الإعلام الخاص حالة التشابك مع وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة نسب المشاهدة لمحتوى "ترفيهي" بالأساس أو إشهار وبيع المواد الاستهلاكية، إلى جانب غياب أو تعمّد تغييب قواعد المهنيّة والضوابط الأخلاقية في المادة الإعلامية إنتاجا واستهلاكا، تأثيرا وتأثّرا من الجماهير العريضة وبخاصة جماهير الناشئة من الأطفال والشباب.[4]

مشروع إصلاح التعليم لا ينفصل إذًا عن ضرورة تشخيص متقاطع للمنظومة التربوية ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، أثبتت إزاءه السلطة أن لها رهاناتها الخاصة في كل قطاع، مع نزوع لصبغ كلّ أزمة بتصوّراتها الخاصة ذات الطابع الشعبوي. من هنا كانت الإشارة أعلاه إلى المُتغيّر الديمقراطي وتاريخه، حيث لا يمكن لأي إصلاح جدّي إلا أن يكون منفتحا بصورة حقيقية على جميع الفاعلين في قطاع يُفترض فيه ترسيخ الديمقراطية والمواطنة. وهو ما يطرح تساؤلا مهما عن الوعود المُستأنفة حول إصلاح التعليم من قبل السلطة اليوم.

الوعود المُستأنفة لإصلاح التعليم: طعم السياسة الشعبوية

استأنفت السلطة سؤال الإصلاح وفي تصوّرها تحقيق تغيير جذري في كل المجالات. هذا النفس الشعبوي يطرح أسئلة كثيرة جدا ويدعو للتساؤل حول مرجعيات السياسيات في قطاع حساس ومحوري، له تاريخه الخاص، تُضيف له السلطة اليوم دسترة لمجلس قطاعي يُعنى به.

المجلس الأعلى للتربية والتعليم: مركزة السياسة العمومية القطاعية

لم تخلُ تونس منذ ما قبل الاستقلال وبعده من فكرة المجالس العليا في قطاعات الصحة والتعليم والرياضة. وهي هياكل تتولى الإشراف على قطاع ما لتوحيد توجهات السياسة العامة وتنفيذها وتقييمها وتنظيمها. فمنذ 1888 إلى اليوم، يمكن إحصاء 8 مجالس على الأقل كان دورها الرئيسي الإشراف على قطاع التربية والتعليم. خلال هذه الفترة، عملت الأنظمة المتعاقبة على التغيير والتعديل بشكل متواصل لتنظيمها ومشمولاتها وتركيبتها.[5] وينضاف لتاريخ هذا الهيكل، الذي يجب تقييم أدواره ونجاعته، ما نصّ الرئيس قيس سعيّد عليه في دستوره بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتعليم، وذلك في الفصل 135 من الباب الثامن. حسب هذا الفصل، للمجلس دور استشاريّ يتولى فقه إبداء الرّأي في الخطط الوطنيّة الكبرى في مجال التّربـية والتّعليم والبحث العلميّ والتّكوين المهنيّ وآفاق التّشغيل. وهو، خلافا لدستور 2014، لم ينص على ضمانات استقلالية كما كانت عليه الحال بالنسبة للهيئات المستقلة.

كلفة العودة المدرسيّة لتلميذ واحد أعلى من الأجر الأدنى المضمون

منه يمكن البدء في استقراء طبيعة السياسة العمومية في قطاع التربية والتعليم، حسب الدور المفترض للمجلس. تعمل هذه الهياكل في العادة على ضمان تناسق الاستراتيجيات القطاعية بتوفير قاعدة تشخيص وتقييم للمشاكل والحاجيات لضمان وجهة الفعل العمومي من التصور وإصدار القرار إلى التنفيذ. ولضمان حسن سير عملها، يتطلب الأمر توفير الضمانات المالية والمؤسساتية واللوجستية لاستقلاليّتها للعمل في إطار الاستراتيجية التي يؤطرها القانون ساري المفعول في القطاع، إن لم يتم تغييره. يبقى كل ذلك معلقا على القانون المنظم للمجلس، حسب دستور الرئيس. إلا أن الدستور نفسه، بالإضافة إلى سياسات السلطة اليوم، يوفران ما يكفي لاستشراف مرجعيات السياسة العمومية التي يحددها رئيس الجمهورية.

التربية والتعليم: مرجعيات الفاعل العمومي في السياق الشعبوي

يمكن للإطار القانوني المنظّم لقطاع التربية والتعليم اليوم أن يوفر وفقا للغايات والمبادئ والإطار المؤسساتي المختص بعضا من مرجعيات السياسة العمومية. إلا أنها تبدو جميعها برسم التغيير. ففي خطاب رئيس الجمهورية قيس سعيّد بمناسبة يوم العلم، لم يفُته أن يشير إلى تاريخ الإصلاحات التي "لم تكن بريئة". ما يحمل الملاحظ على القول على أن للرئيس وجهة "بريئة" انطلاقا من موقف خاص من الإصلاحات السابقة. طبعا وضع التوجه العام للإصلاح المزمع إجراؤه في إطار الخطاب الاحتفائي بالعلم والشباب باعتبارهم الثروة الحقيقية، في صدى يُذكرنا بخطابات الرئيس الحبيب بورقيبة والأنظمة المتعاقبة. لكن التوجه الخاص بالسلطة يتسرّب من خطابات الرئيس وممارساته.

فإزاء النشاط النقابي، ردد سعيّد مرة أخرى رفضه لـ"تحويل التلاميذ لرهائن" عبر الامتناع عن تسليم الأعداد (علامات التلاميذ في الامتحانات) إلى الإدارة وتسجيلها بالمنظومة الإعلامية، مؤكدا، من ناحية قانونية حسب تكييفه، أنّ ورقة الامتحان ملك للمؤسسة التعليمية. ومؤكدا في النهاية على أنّ النقابات جزء من القطاع التربوي ويجب عليها أن تنخرط في "حرب التحرير الوطني". أعاد رئيس الدولة الموقف ذاته إزاء النقابات، مقدما مؤشرات لطبيعة المجال التفاوضي الذي ترسمه السلطة مع بقية الفاعلين. وهو مجال يتأسّس اليوم وفق متغيرات مرحلية مرتبطة بمسار "25 جويلية" نفسه. ويشي تاريخ السياسات العمومية بما يمكن أن يسمح بقراءة المستقبل. فالمرجعيّات المؤطرة للسياسات العمومية، مهما كانت قيمتها وعُمقها، تتأثر بسياق تكريسها. وليس أفضل كمثال مما تمّ تكريسه كمرجعيات وطنية وتنموية لدولة الاستقلال في بداياتها، التي رغم أثرها الإيجابي جزئيا، انتهت إلى الانفصال عن واقع القطاع والمجتمع بصورة عامة، متأثرة بطبيعة النظام السياسي. تبدو السياسة التربوية مشدودة إلى توجهات السلطة دون تفاوضية تسمح بتصورات مختلفة، فالكلمة الأخيرة لها، حتى مع الإعلان عن استشارة وطنية في الغرض في 15 سبتمبر 2023. ولنا في تعامل السلطة مع الاستشارة الإلكترونية والاستفتاء مثال على دور هذه الإجراءات. ينضاف إلى ذلك، حسب تصريحات وزير التربية محمد علي البوغديري أخيرا، إشراف رئيس الجمهورية على المجلس القادم. ما يتناسق مع الأطر المؤسسية وفلسفة "دستور 2022" الذي لم ينصّ، خلافا لدستور 2014، على ضمانات استقلالية للسلط المضادّة.

سيكون المجلس الأعلى المرتقب جزءًا من نظام سياسي يتحكّم فيه تماما رئيس الدولة. فيما "التصعيد من القاعدة" شرعنة جانبية للتوجهات التي يحددها مركز السلطة. ثمة أسئلة معلقة كثيرة تستحق المتابعة منها القانون المنظم للقطاع التربوي: هل سيتمّ تنقيحه أو استبداله؟ وما هو أثر فصول الدستور، خصوصا الفصل الخامس فيما يتعلق بمقاصد الإسلام، عليه؟ وما الذي ينشأ عن هذه المقاصد من تصوّرات لمواد كالفلسفة والتربية الإسلامية وموقع اللغة العربية؟ بذلك تعود تونس مجدّدا إلى عهد الإصلاحات المفروضة من فوق، بأبويّة مفرطة، وفق تصوّرات القائد ونزعاته، باسم البناء القاعدي و"الديمقراطيّة الحقيقيّة".

1. مهدي العشّي، "الإصلاحات التعليمية في تونس: تاريخ سياسي بامتياز"، مجلة المفكرة القانونية تونس، العدد 18، جوان 2020، ص ص 5-4.
2. Maria Lucenti, La nouvelle réforme scolaire en tunisie: le défi démocratique entre analyse des manuels et didactique, Foro de Educación, Vol. 15, Núm. 23, 2017.
3. رحاب مبروكي، تهميش وانهيار المدرسة العمومية في تونس: هل أصبحنا في مواجهة تعليم طبقي يكرّس التفاوت بين أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية ؟، المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، 05 / 11 / 2021.
4. صابر فريحه، رهانات التربية على الميديا في البيئة العربية: تونس مثالا، مؤمنون بلا حدود، يناير 2022/
5. محمد الحداد، المجلس الأعلى للتربية والتعليم: القديم المتجدد، مجلة تونس الفتاة، 06/ 03/ 2023/

الاستشارة حول التعليم: التشاركيّة الكاذبة

مع انطلاق السنة الدراسية 2023-2024، أعلن الرئيس قيس سعيد عن انطلاق الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم. شاب التحضير للاستشارة ما شاب الاستشارة الالكترونيّة التي سبقتها في 2022 والتي كانت الإصلاحات السياسيّة أبرز محاورها، من غياب التشاركية والحوار في تحضير المحاور والأسئلة. وهي سمة مستقرّة لـ "مسار 25 جويلية" حيث يحرص دائما على الحدّ من حضور الأجسام الوسيطة سواء النقابات أو المجتمع المدني ذي العلاقة بالقطاع التربوي والسياسات العمومية. لذلك نجد أن الإقبال دائما ضعيف على مثل هذه الاستشارات. ويُعوّض عن ذلك بتجنيد موارد الدولة ودفع التلاميذ للمشاركة في المؤسسات التعليمية، بهدف استرجاع ممارسات نظام بن علي في حواراته مع الشباب.

تُقدم الاستشارة على أنها تتوجه للشعب، مع التأكيد أنّ له حق الإدلاء برأيه في الشأن العام من دون وساطة وأنه يمتلك القدرات المناسبة لذلك. ولو افترضنا جدلا أن هذا الخطاب الشعبوي صحيح، فإنّ الاستشارة نفسها لم تعمل على تأكيد ذلك. فهي تقدم أسئلة لم يتم الترويج لها ولا تفسيرها للمواطنين فيما عدا الدعاية الرسمية الفجّة التي تدعو المواطنين للمشاركة للإجابة على أسئلة تتعلق بـ"النموذج البيداغوجي المبتكر والجديد" و"طرق التقويم..." التي "تعكس التملك الحقيقي للمعرفة والمهارات" بالإضافة إلى "الزمن المدرسي" وتقسيمه. وهي مسائل دقيقة تحتاج تخصصا وجب تفصيلها للمواطنين على مدة زمنية معقولة مع حوار مجتمعي مفتوح. تبعا لذلك، نجد أنفسنا مجدّدا أمام فلسفة البناء القاعدي، التي تفترض أنّ "الحلول موجودة لدى الناس بشكل تلقائي"، فلا حاجة لنقاش عامّ أو حوار أو تنافس سياسي بين مشاريع، ولا إشكال تاليا في إقصاء كلّ الأجسام الوسيطة ليبقى القرار كلّه لدى الرئيس الذي يجسّد الشعب ويحتكر كلّ السلطة.

كتب مختارة

1919: حكايات الثورة والثوّار

عـمـاد أبـو غـازي
دار الـشـروق، 2021.

لم تكن ثورة 1919، في مصر، مجرّد حدث ارتبط بسياق تاريخيّ بعينه وبهدف محدّد هو مجابهة الاستعمار البريطاني، بل كان بداية مسار طويل مضنٍ لتشكيل قوميّة وطنيّة.

في كتابه "1919 – حكايات الثورة والثوّار،" يُقدّم لنا المؤرّخ، عماد أبو غازي، سردا سلسا مبسّطا "لبعض الحكايات التي غيّرت وجه مصر إلى حين."

فعليًا، يُجمع المؤرّخون على أنّ ثورة 1919 دامت 5 سنوات. لكنّ تداعياتها وآثارها ودروسها البليغة لا تزال قائمة إلى اليوم. ولعلّ أبرز درس نستخلصه من المخاض العسير الذي أدّى إلى تشكيل "حكومة الشعب" بقيادة الزعيم، سعد زغلول، هو نواة الثوّار، في حدّ ذاتها، مثلما استعرض أبو غازي أبرز شخوصها. نجد في الكتاب معادلة ذكيّة بين تعداد لحظات فارقة عبر الشخوص وتقديم الشخوص من خلال الأحداث. وبمجرّد طيّ آخر صفحة، تنتهي إلى مركزيّة فكرة الجبهة الوطنيّة. فقد اختار الكاتب بعناية أشخاصًا دون غيرهم لتبيان التنوّع الفكري والسياسي والعقائدي والاجتماعي الذي ميّز ثورة 1919 ليخلّدها التاريخ كشكل من أشكال قدرة المصريين – بل وحتميّة – الانصهار في كتلة واحدة من أجل الانعتاق من الاستعمار. فعبر الشخوص، يرسم عماد أبو غازي خارطة تشكّل الوعي بضرورة أن يثور الشعب، انطلاقا من عرّاب الثورة ومحرّكها، عبد الرحمن فهمي، وصولا إلى ابن القباقيبي، الطفل الذي "أردته رصاصة جنديّ انجليزي قتيلا وهو واقف فوق حصنه الذي بناه." من دون أن يزعم تأريخ الثورة، يضيف أبو غازي الفنانين، السيد درويش ومحمود مختار، كإسمَيْن أثّرا بشكل عميق في مجريات الأحداث، بعد أن أشار إلى محمد صبري السوربوني، موثّق الثورة، وهدى شعراوي، كرمز لمشاركة المرأة. لم ينسَ الكاتب الأقباط، كشريك حقيقيّ في الثورة، واختار فخري عبد النور كأيقونة للعمل السياسي في ظروف نفي قادة الوفد وترهيب الصفّ الثاني من قادته. وعلى عكس كثير من المؤرّخين، يتجاوز أبو غازي احتشام الكثير من المؤلّفات بتخصيص ركن لرئيس الحكومة، حسين رشدي، كداعم للثورة، إذ صامت أقلام كثيرة عن إبراز الدعم الأساسيّ الذي قدّمه رشدي. "1919 – حكايات الثورة والثوّار" جاء مختصرا مفيدا. سيدفع بك حتما للبحث عن بيبليوغرافية أوسع عن أحد أبرز الأحداث في تاريخ المنطقة، خلال النصف الأول من القرن العشرين. حدث نستوعب منه أنّه كلّما كان المصريون في جبهة واحدة كلّما كان الإنجاز عظيما. شاهدنا ذلك في ثورة فبراير 2011، وقبلها في حركة كفاية. حتّى الأنظمة المتعاقبة على حكم مصر فهمت ذلك جيّدا. ولعلّ المعتقلات شاهدة على ذلك. **(مراجعة: بسام بونني)**

Le mirage sahélien
La France en guerre en Afrique. Serval, Barkhane et après?

RÉMI CARAYOL
La Découverte, Paris, 2023

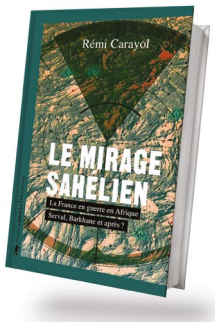

تواترت في المدة الأخيرة أخبار الانقلابات العسكرية في بلدان إفريقيا الغربية التي أعلنت عزمها على انهاء الوجود العسكري الفرنسي على ترابها، فبعد مالي وبوركينا فاسو ها هو انقلاب النيجر يعلن عن رغبته في التخلص من 1500 جندي فرنسي قدموا في إطار ما سمي "بالحرب على الإرهاب" في منطقة الساحل الافريقي. كتاب ريمي كرايول الصحفي الفرنسي المستقل يقدم إضاءة مفيدة لفهم الديناميكيات السياسية المحلية والإقليمية التي أفرزت هذه التحولات. ويقترح تقييما موثقا للعشر سنوات الأخيرة من التدخل العسكري الفرنسي في بلدان الساحل الإفريقي في إطار "الحرب" على الجماعات الجهادية، التي بدأت رسميا مع عملية سرفال سنة 2013 التي أطلقها الرئيس فرانسوا هولاند وتواصلت مع عملية بركان التي تبعتها سنة 2014 وانتهت رسميا في 2022 على الرغم من تواصل الوجود العسكري الفرنسي في بلدان الساحل خارج أي إطار قانوني أو مساءلة ديموقراطية.

كارايول الصحفي الذي غطى على مدار العشر سنوات الأخيرة أهم الأحداث في بلدان الساحل الافريقي وحاور عديد الجامعيين والعسكريين والنشطاء ورجال دين من بوركينا فاسو والنيجر ومالي وفرنسا لم يكتف في كتابه بتوثيق والتشهير بالكلفة الإنسانية لهذه الحرب (أكثر من ألفي قتيل عشرات الآلاف من المشرّدين) وشرعت شتى الاعتداءات على حقوق الإنسان التي اقترفها الجيش الفرنسي وحلفائه وكذلك الميليشيات المسلحة... أهمية كتاب كارايول تكمن في تبيانه كيف أنّ هذه "الحرب على الإرهاب" وإن روج "لنجاحاتها" في بداية سرفال، ما لبثت أن خسرت المعركة ضد الجماعات الجهادية. لا بل أن التدخل العسكري الفرنسي منع تشكل حلول بديلة لسلام عادل وحقيقي في منطقة الساحل الإفريقي قادر على اجتثاث الأسباب الاقتصادية والاجتماعية العميقة لنمو وانتشار هذه الجماعات. سرفال كما بركان اكتفيا في المحصلة بإعادة تثبيت دور فرنسا الاستعماري كـ "جندرمي افريقيا"، حيث عزّزت التواجد العسكري الفرنسي في البلدان الإفريقيّة بشكل لافت.

ما يؤكّده هذا الكتاب أيضا أن السياسة الخارجية الفرنسية في إفريقيا بالأمس كما اليوم لا تديرها في الحقيقة وزارة الخارجية، بل وزارة الدفاع. وأنّ هذه المقاربة العسكرية الاستعمارية فيما تعتبره فرنسا "مربعها" الخاص تحكم كذلك سياسة الوكالة الفرنسية للتنمية AFD. **(مراجعة: ألفة لملوم)**

Ben Ali's Tunisia
Power and Contention in an Authoritarian Regime

ANNE WOLF
Oxford, 2023

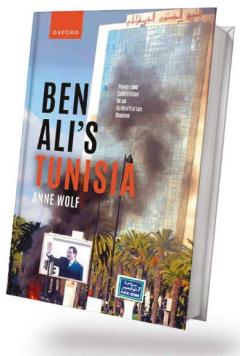

يقدّم الكتاب قراءة مختلفة حول منظومة حكم بن علي وملابسات الصراع داخل النخبة الحاكمة وبالأخصّ حزب التجمع. وقد استند إلى عمل ميداني موسّع شمل عددا هامّا من اللقاءات مع العناصر الفاعلة في النظام قياديا وقاعديا.

اختارت صاحبة كتاب "الإسلام السياسي في تونس: تاريخ حركة النهضة" الصادر سنة 2017، أن تسلّط الضوء هذه المرّة على حزب التجمع الدستوري الديمقراطيّ، في تقصّيها لمراحل تطوّر منظومة حكم بن علي. وفي مفارقة طريفة، تشير وولف في مطلع الكتاب إلى أنّ ولاية سيدي بوزيد التي انطلقت منها الثورة، كانت أكثر الولايات التي تحتوي على شُعبٍ تجمعيّة. من هذه المفارقة تنطلق إحدى الأفكار المركزيّة للكتاب، وهو دور التناقضات التي تشقّ التجمّع في مسار منظومة حكم بن علي وصولا إلى سقوطه. حيث تعود الكاتبة إلى تفكير بن علي بدايةً في إنشاء حزب جديد، قبل أن يخيّر إعادة هيكلة الحزب الاشتراكي الدستوري. هذه الرسكلة سمحت بإزاحة القيادات البورقيبية القديمة بطريقة سلسة، وخلق وجاهة حزبيّة مختلفة، تتأسس على الرأسمال الاقتصادي عوضا عن الرأسمال الرمزي. ولم يكتف بن علي بذلك، وإنّما عوّل أيضا على نخبة من الأكاديميّين والحقوقيّين واليساريّين، الذين تقلّدوا مناصب وزاريّة هامّة.

لكنّ رسلكة الحزب اقترنت بسيطرة رئاسيّة عليه، عززت مع انتخابات 1989 التوجّه الاستبدادي للنظام الجديد. كما ركّزت وولف على النزعة الأمنيّة لنظام بن علي واستناده على شبكة هامّة من المخبرين المرتبطين بالحزب، سواء في الوظيفة العمومية أو الشعب المهنيّة والجامعات، فضلا عن أذرع جمعياتيّة في الخارج لتتبع المعارضين. ودرست التجائه المتزايد للتكنوقراط، وتعويله على حكومة موازية في القصر، وصولا إلى نفوذ العائلة والأصهار المتزايد وصراعهم على خلافته. هذا المناخ ساهم حسب الكاتبة في خلق مزاج معارض لبن علي حتى داخل التجمع وصولا إلى مشاركة بعض التجمعيّين في الثورة، حسب آخر أمين عامّ للتجمع محمد الغرياني.

ويمكن أن يعاب على وولف تركيزها في حواراتها على الشخصيّات المنتمية إلى النظام، وعدم مقارعتها بمعطيات مقابلة من المصادر المعارضة، بما أدّى إلى مبالغة في دور التجمع أثناء الثورة مثلا. وكذلك إهمالها عوامل أخرى كالتحالفات والصراعات ضمن الوزارات السياديّة، والانتماءات المناطقية أو المهنيّة للمسؤولين وتأثيرها في توزيع النفوذ، وعدم توسّعها في فهم العلاقة بين الحزب الحاكم والمنظمات الوطنية مثل اتحادي الشغالين والأعراف. انتقادات لا تنفي أهمّية الإشكاليات المطروحة في الكتاب، ومن أهمّها آليات ترسيخ منظومة استبداديّة جديدة، وما يمكن أن تقدّمه لنا من دروس مفيدة اليوم. **(مراجعة: خير الدين باشا)**

Les damnées de la mer
Femmes et frontières en Méditerranée

CAMILLE SCHMOLL
Paris, La Découverte, 2020

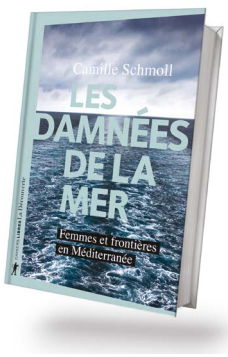

على مدار ثماني سنوات قامت كامي شمول عالمة الجغرافيا والأستاذة في جامعة باريس بتوثيق قصص مهاجرات غير نظاميات عبرْن المتوسط، ومتابعة مساراتهن ومشاهدة أماكن احتجازهن في مالطا وإيطاليا البلديْن اللذيْن يحتلان مكانة مركزية في سياسة أوروبا الرقابية والتجريمية للهجرة عبر المتوسط. حصيلة هذا العمل الاستقصائي البحثي النادر جمعته في هذا الكتاب الذي هو عبارة عن إثنوغرافيا المهاجرات الناجيات من الموت اللاتي شققن الصحراء ثم المتوسط للوصول إلى أوروبا وعشنَ خلال رحلاتهن الطويلة التي قد تستغرق سنوات أشكالا متعددة من العنف والعذاب. أهمية الكتاب تكمن في تأنيثه وتسييسه لمسألة الهجرة غير النظامية. والتأنيث هنا لا يحيل إلى المقولة الشائعة والخاطئة التي تدّعي أن تدفقات المهاجرين أصبح العنصر النسائي فيها حاضرا، ذلك أن هجرة النساء مهما كان شكلها معطى قار في تاريخ الهجرات. وإنما هو تأنيث يتماهى مع مقاربة عالم الاجتماع الجزائري عبد المالك صياد (1933-1998)، عبر التحقيق الاستقصائي الميداني حول التجارب الملموسة والخصوصية للمهاجرات والغائبة من السرديات المهيمنة حول الهجرة في عبور المتوسط ومواجهة الحدود، التي أمست فضاءات محكومة بنظام الاستثناء. أما التسييس فيكمن في تشابك المؤلفة مع مقولة أخرى سائدة تختصر الهجرة النسائية في الصورة النمطية للمهاجرة ضحية الاستعباد والإتجار بالبشر، والتي تخدم في النهاية مساعي إغلاق الحدود الأوروبية وتكتفي بالمناداة "بإنقاذ الضحية" من براثن "المجموعات الإجرامية" وإرجاعها إلى أهلها من دون اكتراث بالعنف الذي يسبّبه إجهاض حقّها في التنقّل. هذه المقاربة الإثنوغرافية طويلة المدى سمحت للباحثة بتناول الموضوع بأبعاده المعقدة ودحض العديد من الأفكار المسبقة الرائجة حوله. فهي تبيّن أن أسباب الهجرة متنوعة لكنها كلها بالمحصلة سياسية. فبعض اللاتي التقت بهن المؤلفة اخترن الهجرة هربا من الجوع أو الفقر أو الجفاف. البعض الآخر فرزْنَ من النزاعات والحروب. لكن جميعهن تقريبا لم يكن لهن تصوّر مخطّط معدّ سلفا بكل تفاصيله لرحلتهن فتطوّرت أسبابها ضمن مسار طويل وشاقّ محفوف بالمخاطر واللا يقين، حسب أوضاع بلدان العبور والفرص المتاحة. وعليه، فإن تجربتهن الملموسة تفند التصنيفات المعمول بها والتي تسعى إلى خلق فروقات واضحة بين الهجرة الاقتصادية واللجوء، والهجرة الطوعية والهجرة القسرية، والهجرة الفردية والجماعية... طبعا تجربة العنف الذي يتخلّل كامل أطوار الرحلة هي الأكثر وقعا على المهاجرات. تعذيب واغتصاب وخطف وتسخير للدعارة... خصوصا ضمن المرحلة الليبية وثقته العديد من الشهادات. ولا ينتهي العذاب بعد الوصول إلى مالطا أو إيطاليا إذ تجد الناجيات أنفسهن في مراكز احتجاز تزيد من تعكر صحّتهن النفسية خاضعات لعمليات فرز طويلة هدفها الحؤول دون بقائهن في أوروبا. قصص هؤلاء الناجيات من الصومال والمغرب ونيجيريا وإثيوبيا وتونس... اللاتي أجبرن أو عزمن على ممارسة حقهن في التنقل تؤكد أن الحدود خطرة وقاتلة وأن أولى ضحاياها هن نساء الجنوب، وأن دعاوي الدّفاع عن تحرّرهن لا تستقيم حين يغفل ذلك. **(مراجعة: ألفة لملوم)**